البعث
ونضال الطبقة العاملة

نصوص من تراث البعث في المشرق العربي

الجزء الثاني

1951-1958



تقديم

رأينا في تقديم القسم الاول أن الحزب قد قام بوضع الإطار العام لنظرته إلى نضال الطبقة العاملة في تلك الفترة في القطر السوري ، وانطلق بعد ذلك في نضاله العملي اليومي مع الطبقة العاملة في سورية وبقية الأقطار العربية ، مذكّراً بذلك الإطار من وقت لآخر وموسعاً له ، ولكن مع الابتعاد عن العموميات والانخراط في الممارسة النضالية الفعلية .

ففي سورية ، استغرق النضال ضد دكتاتورية الشيشكلي الشرسة كامل نشاط الحزب عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ، بينما كانت نفس الفترة بداية انطلاق نضال الحزب العملي في العراق ، ولدرجة اقل في لبنان . أما في الاردن فقد كان العمل البرلماني يستغرق معظم النشاط القيادي فيه[1] .

وشكل صدور « العربي الجديد » ثم « الاشتراكي » في القطر العراقي في أواخر عام ١٩٥٣ منبراً يناصر فيه الحزب نضال الطبقة العاملة في القطر العراقي وخارجه ، رافعاً شعار : « العمال والفلاحون والمثقفون طبقة نضالية واحدة ضد الرأسمالية والاقطاع واعداء الاشتراكية » ، محركاً قوى الطلاب للتلاحم مع نضال العمال (مثلاً ، في اضراب عمال شركة نفط العراق في البصرة في كانون الاول ١٩٥٣) ، وداعياً في نفس الشهر لمساندة عمال الارامكو في السعودية . ويذكر تقرير حكومي رسمي انه في الاول من ايار ١٩٥٤ اقام حزب البعث العربي الاشتراكي احتفالاً علنياً ـ بمناسبة عيد العمال ـ في الكلية الطبية ، حيث علقت على باب الكلية لافتة كبيرة كتب عليها : « الاشتراكيون العرب يحتفلون بعيد نضالهم ضد الاستعمار والاستغلال ، عيد اول ايار ، ويعاهدون جميع الكادحين في الوطن العربي وجميع الاشتراكيين المناضلين السير قدماً لتحقيق اشتراكيتنا العربية المنقذة »[2] .

ولكن النضال من أجل التحرر الوطني في العراق قد شكل ، بالطبع ، الحلقة المركزية في ممارسات الحزب في القطر العراقي في السنوات الثلاث التالية ، خصوصاً بعد ان انضم الحكم

---

(١) بالرغم من ان قضايا التحرر من الاستعمار البريطاني والطغيان الداخلي وقضية فلسطين قد استأثرت باهتمام نائبي الحزب في المجلس النيابي الاردني ، فانهما طرحا ـ ولو بشكل مختصر ـ بعض المطالب التي تخص الطبقة العاملة كالمطالبة باطلاق حرية التنظيم النقابي(راجع كلمة الحزب في مناقشة البيان الوزاري في ٢٦ أيار ١٩٥٣) والمطالبة بوضع قانون تقدمي للعمل والعمال (مثلاً :مذكرة نائبي الحزب لرئيس الوزراء في ١٥ تشرين الاول ١٩٥٣) كما قدما بعض الاحتجاجات على تصرفات حكومية تضر مصالح الطبقة العاملة ، كالاحتجاج على اغلاق مركز وفروع « جمعية العمال العربية » في نابلس ـ وهي المنظمة العمالية الوحيدة في الاردن (راجع مذكرة نائبي الحزب الى رئيس الوزراء في ١٧ أيلول ١٩٥٢) .

(٢) نقلا عن : هادي حسن عليوي ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ص ١٧٧ .

الرجعي العميل في العراق الى حلف بغداد ، وبالتالي انخرطت الطبقة العاملة في النضال الوطني العام .

ولذلك فسوف نرى ان معظم نصوص هذا القسم يتعلق بنضال الطبقة العاملة في القطر السوري . وقد ركز الحزب كل جهوده ، خلال فترة دكتاتورية الشيشكلي (كانون الاول ١٩٥١ ـ شباط ١٩٥٤) للقضاء على الطغيان الدكتاتوري وفي سبيل قيام حكم وطني وديمقراطي . ومع ان الحزب قام وحده تقريباً بالنضال ضد عهد الشيشكلي ، وساهم المساهمة الاولى في ازالة ذلك العهد البغيض ، فقد استغل الحزبان (الوطني والشعب) اللذان يمثلان الرجعية والرأسمالية في سورية تباطؤ الحزب في ملء فراغ السلطة وانصرافه الى العمل الشعبي وعادا الى استلام الحكم بنفس العقلية المستغلة التي أدت الى قيام الانقلابات العسكرية منذ آذار ١٩٤٩ .

وبالمقابل اتجه الحزب في العهد الانتقالي الجديد الى جماهير الكادحين ، وخصوصاً الطبقة العاملة ، وأخذ يذكي نار الصراع الطبقي ضد المستغِلين ، من خلال اتصاله اليومي بالجماهير الكادحة وبواسطة المهرجانات الشعبية والعمالية المتلاحقة . وقامت استراتيجية الحزب على النضال من أجل استلام الحكم عن طريق توعية الطبقة العاملة بشكل خاص ، والطبقات الكادحة بشكل عام ، وتنظيمها لتستطيع ان تقوم بتغيير نظام الحكم بواسطة الثورة الشعبية ، علماً بأن الحزب اعتبر المعركة الانتخابية (ايلول ١٩٥٤) إحدى الوسائل الهامة للتوعية الشعبية ، وقام بطرح استراتيجيته العامة بشكل واضح وصريح خلال الفترة التي سبقت الانتخابات . فما هي الخطوات التي قام بها الحزب والشعارات العامة التي رفعها في تلك الفترة ؟

ركز الحزب أولاً على كشف العلاقات بين الاستعمار من جهة والاقطاع والرأسمالية والرجعية والانتهازية من جهة أخرى ، وأعاد تثبيت موقفه الاساسي بتلازم النضال القومي والنضال الاجتماعي .

كما تقدم نواب الحزب في البرلمان الذي شارفت ولايته على نهايتها ، وفور انعقاده بعد زوال الشيشكلي ، بمشروع قانون لتعديل قانون العمل . وقد انهمك الجهاز الحزبي في تنظيم حملة واسعة لتوقيع عرائض تؤيد مشروع القانون المذكور ، والذي يتلخص بخمسة بنود رئيسية . وقد نشرت « البعث » خلال نيسان وأيار ١٩٥٤ مجموعة كبيرة من تلك العرائض وقّعتهانقابات عمالية وكادحون ومثقفون ، وكانت بعض العرائض تحمل مئات التواقيع وبعضها عشرات التواقيع . والعرائض المنشورة في هذا الكتاب ما هي الاّ نماذج قليلة جداً مما نشرته « البعث » ، (راجع : عريضة عمال النسيج اليدوي في دمشق في ٢٠ ـ ٤ ـ ١٩٥٤ وعريضة عمال حمص في ٢٥ ـ ٤ ـ ١٩٥٤ وخطاب البيطار في ٣ ـ ٥ ـ ١٩٥٤) .

وبالرغم من التأييد الشعبي الواسع لمشروع قانون تعديل قانون العمل لم يقر البرلمان تلك التعديلات ، فعاد الحزب وقدم مشروع قانون جديداً لتعديل قانون العمل ، أشمل من المشروع السابق ، الى البرلمان الجديد وذلك في كانون الثاني ١٩٥٥ ، كما طالب نواب الحزب بسن تشريع للضمان الاجتماعي (راجع تصريح ٢٩ ـ ٩ ـ ١٩٥٤ وبيان ١٠ ـ ٦ ـ ١٩٥٥) .

ويمكن تلخيص الشعارات التي رفعها الحزب قبيل المعركة الانتخابية عام ١٩٥٤ وتابعها

لحين قيام الجمهورية العربية المتحدة بالنقاط التالية :

١ ـ كشف ظاهرة الاستغلال : يقول احد قادة الحزب في خطاب بتاريخ ١٠ ـ ٥ ـ ١٩٥٤ ان « العامل يتابع تفكيره يوماً بعد يوم ليعي مشكلته ومشكلة كل عامل ، ليصل الى حل المشكلة التي ليست سوى الاستغلال . الاستغلال أيها الاخوان ، استغلال المال للعمل ، استغلال صاحب المال لصاحب العمل ، خلق هذه الهوة بين أفراد الشعب وقسمهم لطبقتين ، تحكّم الطبقة المستغلة التي تملك المال وتزيده وتضخمه باستغلال العمال في مشاريعها الاستثمارية . من هذا الاستغلال ، من هذا الفارق القديم بين صاحب القصر المنيف ، وبين البنّاء الذي لا كوخ له ، نبتت الفكرة الاشتراكية وبرزت الدعوة لتغيير أسس المجتمع القائم على الاستغلال ووضع بناء لمجتمع جديد عادل . من هذا الاستغلال ولد الوعي عند الشعب لحقوقه ، للمطالبة بهذه الحقوق .. » .

٢ ـ تحليل لأهمية الصراع الطبقي ولدور الحكم كأداة قمع بيد الطبقات المستغِلة وضرورة الحزب الثوري كطليعة للطبقات الكادحة .

وقد جاء التركيز على تلك النقاط في خطاب آخر في ١٧ ـ ٥ ـ ١٩٥٤ . فالطبقة الغنية لا يمكن ان تغتني دون ان تستغل العمال والفلاحين بصورة مستمرة « فهي تحيا على حساب موت هذه الطبقة الفقيرة ، واذا عاشت الطبقة الفقيرة فلكي تموت الطبقة الاقطاعية الرأسمالية » ، واذن فالمسألة بين الطبقات الكادحة والطبقات المالكة مسألة حياة او موت « ومعنى ذلك اننا سنكون في نضال مستمر .. حتى يتحقق المجتمع الاشتراكي الذي ننشده » .. ولكي نبلغ هذا المجتمع لا بد من وعي ونضال . لا بد من الوعي « لأن سواد الشعب الكادح لم يبلغ المستوى الكافي من الوعي حتى ينظم صفوفه للنضال يداً واحدة في سبيل قضيته » ، ولا بد من النضال « لأن في يد المستغلين أسلحة وبطشاً وحكومات متآمرة تحميهم » ، وقد جاء المثقفون ، بتأسيسهم حزباً اشتراكياً ، ليتضامنوا مع العمال والفلاحين ، اذ ان حقوق العمال والفلاحين لا تنتزع إلا انتزاعاً من قبل حزب يكونون فيه هم المستند والركيزة .

٣ ـ معنى الاشتراكية ، وعلاقة النضال الاشتراكي في المرحلة الراهنة بالنضال ضد الاستعمار :

يؤكد الخطاب نفسه في ١٧ ـ ٥ ـ ١٩٥٤ ان الفكرة الاشتراكية استخلصها المفكرون من أحوال المجتمع وسيره . وقد أدركوا ان المجتمع ظالم ولا يكفل المساواة بين الناس بحيث لا يبقى هناك سيد وأجير ، رأسمالي وعامل ، وبالتالي أدركوا ان هناك مكاناً لقيام مجتمع لاطبقي ،مجتمع لا استغلال فيه.ونبه في خطاب آخر في ٢٤ ـ ٥ ـ ١٩٥٤ الى ضرورة ربط العمال لمطاليبهم العمالية بالاهداف القومية ، اذ ان مصلحتهم كعمال لا تختلف عن مصلحتهم كمواطنين ، ودفاعهم عن حياتهم وحريتهم لا ينفصل عن دفاعهم عن حرية ووحدة واستقلال الوطن . ولذلك فان الاشتراكية في المرحلة الراهنة توازي النضال ضد الاستعمار .

ويشرح « البيان السياسي » للحزب الذي اعلن في حلب ونشر في « البعث » في ٩ ـ ٧ ـ ١٩٥٤ ان « كل مؤامرات الاستعمار كانت نتيجة لوضع الحكم بيد الطبقات المستغِلة من اقطاعية ورأسمالية » . ولا بد الآن من ان تباشر امتنا أمورها بنفسها . وبما ان القوى المنتجة في الامة تتركز في الطبقات الكادحة ، في طبقات العمال والفلاحين ،لذلك تخشى الطبقات الحاكمة المستغِلّة يقظة العمال والفلاحين حتى الموت . أما حزبنا فهو طليعة العمال والفلاحين ، لذلك

يستبشر كلما ازدادت يقظتهم ، بل هو يسعى لإيقاظ هذه الطبقات المستغَلّة . والاستعمار لكي يؤمّن استغلاله في الوطن العربي ، وفي العالم أجمع ايضاً ، يحاول بالاعتماد على ركائزه من طبقتي الاقطاع ورأس المال والرجعية ان يربط البلاد بمشاريع استعمارية . وقد ناضل الحزب بالاعتماد على الجماهير ضد هذه المشاريع وأحبطها وسيظل يناضل لاحباطها .

٤ ـ التركيز على أن الطبقة العاملة هي الطبقة المهيأة لتصدّر النضال :

وقد وردت هذه الفكرة في مناسبات متعددة ، ومنها خطاب الدكتور الاسطواني في المهرجان العمالي في أول أيار ١٩٥٤ في دمشق . فالفئات الكادحة وخاصة منها العمال هي التي تستطيع« تحمّل المسؤوليات على وجهها الأكمل » لأن ظروف عملها تهيء لها الاجتماع في المعامل والنقابات لتدرس مشاكلها ومتاعبها ، ولأنها تتغذى بالصدق والايمان في عراكها اليومي في سبيل لقمة الخبز . كما ان حياتها هذه هي الضمانة بأنها لن تسير في طريق الانتهازية والنفعية . كما ان القوى الكامنة فيها هائلة جبارة ، فاذا ما كانت واعية لأهدافها ومخلصة لرسالتها فسوف تقضي على الاستغلال لتقيم مجتمعاً جديداً أساسه العمل .

٥ ـ التركيز على ضرورة اتصال العمل النقابي بالعمل السياسي ، « لأن غاية العمل النقابي ايصال الطبقة الكادحة الى مطاليبها الاشتراكية ، وانه لا بد للنقابات من ان تتكتل وراء أهداف سياسية قومية ليتسنى لها تخليص الوطن من ربقة الاستعمار والاستبداد (خطاب النقابي جميل ثابت المنشور في « البعث » في ١٦ ـ ٥ ـ ١٩٥٤ وبيان اتحاد نقابات عمال حلب في أول أيار ١٩٥٧) والتركيز على « وحدة الحركة النقابية وتضامنها مع نضال الشعب » (« البعث » ٥ ـ ٣ ـ ١٩٥٧ و ١٨ ـ ١٠ ـ ١٩٥٧) . كما هاجم مقال في « البعث » ايضا قول الرأسماليين « ان هناك تحريضاً حزبياً ينبث في صفوف العمال ويزج بهم في السياسة وان مصلحة البلاد تقتضي ان يظلوا بعيدين عنها . »(٢٥ ـ ٥ ـ ١٩٥٦) .

٦ ـ دور الرأسمال الوطني والحدود التي يجب ان يقف عندها : اعتبر الحزب أن الظروف في تلك المرحلة تقضي بتركيز الكفاح ضدّ الاقطاع والرأسمال الأجنبي . غير أن دعوة الرأسمال الوطني لأن ينشط لتثمير أمواله في تلك المرحلة من مراحل تطور البلاد الاقتصادي لا يتنافى مع الإصرار على ضرورة إنصاف العمال ودفع أجور عادلة لهم ، « لأن مهمة الرأسمال الوطني يجب ان تكون الآن زيادة الانتاج القومي لسدّ الحاجات الشعبية وإنصاف العمال لرفع سوية عيشهم وخلق قوة شرائية في البلاد » (« البعث » ، ٢٩ ـ ٦ ـ ١٩٥٤) . كما جاء في مقال آخر للبعث « .. ان التصنيع قد أصبح مطلباً ملحاً للاتجاه العربي التحرّري الجديد المقاوم للأخطار والمهيء للمعركة . لقد نادى الاتجاه الاشتراكي بذلك منذ سنوات . إلّا أن هذا لا يعني أن ينمو الرأسمال الوطني على هواه ، مجيزاً لنفسه استنزاف كل إمكانية اخرى وإضعافها ، أي ليس من الضـروري ان يكون نموّه على حساب العمال وحقوقهم الأساسية » (٢٥ ـ ٥ ـ ١٩٥٦) . وردّاً على القول بأن النضال العمالي يؤثر تأثيراً سلبياً على الرأسمال الوطني تقـول « البعث » ان « الرأسمالية بعنادها وجشعها وتنكّرها لمطالب العمال العادلة مسؤولة عن المنازعات العمالية » لأن الرساميل المحلية تلجأ « إلى سياسة قصيرة النظر .. ظناً منها أن بقاء الأوضاع الرجعية يساعدها على حماية مكاسبها وتكديس أرباحها ، فتمضي في تجاهلها لحقوق العمال ، وتحدّيها لمطالبهم المشروعة ولا تتورع عن التهديد بالتنكيل بهم » . (« البعث » ٢٩ ـ ٦ ـ ١٩٥٤) .

٧ ـ أما على صعيد المطالب العمالية والنقابية المحدّدة ، فبالاضافة إلى المطالبة بالأجور العادلة للعمال وإلى البنود الخمسة الرئيسية التي تقدم بها نواب الحزب كتعديل لقانون العمل (وهي مساواة العمال والفَعَلَة بالحقوق ، وجعل التعويض عند التسريح حقاً لجميع العمال ، وتحديد مدة العمل القصوى ، وجعل العطلة الاسبوعية مأجورة ، وجعل هوية العامل النقابي الأصل في براءته وحسن سلوكه) ، بالإضافة الى ذلك كله طالب الحزب أيضاً بإنشاء محاكم عمالية « تفصل بالدعاوى المرفوعة أمامها بشكل مستعجل » ، وبحصانة القادة النقابيين ، وسَريان أحكام قانون العمل على عمال الصناعات الحرفية كصناعة النسيج اليدوي ، وغير ذلك . كما هاجم الحزب « تسليط أرباب العمل سلاح التسريح التعسفي فوق رؤوس العمال وخاصة الذين يعملون في الحقل النقابي » . وأعلن الحزب ان مطالب العمال لا يمكن أن تؤمّن « إلّا إذا ناضلت أكثرية العمال من أجلها ولا سبيل إلى ذلك سوى المزيد من التنظيم والانضمام إلى النقابات » ، بل لقد طالَب الحزب بإلزامية الانتساب الى النقابات . كما دعا إلى جعل النقابات مؤسسات للعمل الثقافي والديمقراطي للطبقة العاملة إذ انه « لا يمكن تطوير مبادرات العمال إلّا بواسطة ذلك .. ان الديمقراطية في قلب الحركة العمالية .. هي قوة مادية والأساس الوحيد الممكن أن تُبْنى عليه الأعمال والشرط الوحيد للنجاح » . (راجع « البعث » في ٢٠ و٢٥ ـ ٤ و ١٣ ـ ٥ ـ ١٩٥٤) . كما ندد بالمراسيم المجحفة بحقوق العمال ، كمرسوم تحديد « علاقة العامل برب العمل » (البعث ، ٢٣ ـ ٢ ـ ١٩٥٧) وغيره .

٨ ـ اما على صعيد الممارسة الفعلية فقد شارك الحزب في نضالات العمال على مستوى المصانع . وكمثل على ذلك نذكر المساندة الفعّالة التي قدمها الحزب وجريدته للإضراب البطولي لعمال الشركة الخماسية في دمشق في آب ١٩٥٤ وما تلى ذلك من اشتباكات بين العمال وجلاوزة إدارة المعمل واعتقالات للعمال ومحاولة تسريح قادة الاضراب ، (راجع « البعث » في ٢٣ و٢٤ و ٢٧ و ٢٨ ـ ٨ ـ ١٩٥٤) وقبل ذلك بشهر ساند الحزب إضراب عمال النسيج الآلي في سبيل تثبيت التعرفة الموحدة ، وفندت « البعث » حجج ممثلي الرأسماليين ضد تلك التعرفة . (راجع « البعث » في ٢٣ ـ ٧ ـ ١٩٥٤) . وبعد ذلك بشهر ساند الحزب إضراب عمال الخماسية والمغازل والمناسج ضد التسريح التعسفي ، (« البعث » ٦ ـ ٩ ـ ١٩٥٤) . وبعد عامين ساند الحزب ايضاً اضراب عمال شركة المغازل والمناسج بدمشق (« البعث » ١٨ ـ ١٠ ـ ١٩٥٧) . ويمكن تعداد أمثلة اخرى بالعشرات ، ولكننا امتنعنا عن إيراد ما كتبته « البعث » حول المعارك العمالية الأخرى حرصاً على إبقاء حجم هذا الكتاب ضمن حدود معقولة[١] .

وجدير بالذكر ان النقابيين البعثيين كسبوا بنضالهم وتفانيهم في العمل النقابي ثقة العمال ، ووصلوا في الانتخابات النقابية ، بالرغم من تدخّل السلطة ضدهم ، إلى أعلى المستويات في الهرم النقابي خصوصاً خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٦ وحتى قيام وحدة عام ١٩٥٨ . ومن المناصب التي شغلها النقابيون البعثيون : رئاسة الاتحاد المهني لنقابة سائقي السيارات في سورية ، ورئاسة اتحاد نقابات عمال النسيج في حلب ، ورئاسة اتحاد نقابات

---

(١) نذكر هنا ان جريدة « البعث » توقفت عن الصدور بين آذار ١٩٥٥ ونيسان ١٩٥٦ ، ولذلك فليس لدينا ، خلال تلك الفترة ، اية نصوص حول النضال العمالي في سورية باستثناء بيانين وزعا جماهيرياً .

العمال في حماه ، ورئاسة نقابة عمال النفط في حمص ، ورئاسة اتحاد نقابات عمال ومستخدمي مصالح الدولة ، ورئاسة نقابة عمال البلديات ، كما فاز منهم ثلاثة بالإضافة الى بعض الأنصار بعضوية مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية ، وهو أعلى سلطة نقابية في القطر .

٩ ـ وكما في الأعوام السابقة عالج الحزب عام ١٩٥٤ موضوع غلاء المعيشة ، خصوصاً فيما يتعلّق بسعر الخبز وضرورة تخفيضه ، (« البعث » في ١٤ و ١٦ ـ ٨ ـ ١٩٥٤) .

١٠ ـ وعلى الصعيد النقابي العربي ساهم النقابيون البعثيون في سورية مساهمة أساسية ، في آذار ١٩٥٦ ، في إنشاء « اتحاد العمال العرب » ، الذي أُعلِن في المؤتمر الأول للعمال العرب المنعقد في دمشق ، واعتبره الحزب « من أخطر الأحداث القومية في تاريخ العرب الحديث ، ومن أكثر الخطوات جدية وصميمية وفعالية وأثراً » (راجع مقال « العمال العرب وعيد العمل » المنشور في هذا الكتاب) . كما احتفل الحزب في مكتبه بوفود العمال العرب الى المؤتمر ، وكان مهرجاناً قومياً رائعاً ، ارتجل فيه الأمين العام الاستاذ ميشيل عفلق كلمته المعروفة « دور العمال في تحقيق الوحدة والاشتراكية » (انظر « في سبيل البعث ») . وشدد البعثيون على اهمية وحدة الموقف ، داخل الوطن العربي وخارجه ، لاتحاد العمال العرب وعلى اهمية استقلاليته تجاه الكتل النقابية في العالم (« البعث » في ٢٨ ـ ٩ ـ ١٩٥٧ و ٢٢ ـ ١١ ـ ١٩٥٧) .

١١ ـ وتابعت جريدة « البعث » أيضاً أخبار النضالات العمالية في الأقطار العربية الأخرى وعلقت عليها . وقد أوردنا في هذا الكتاب ـ كأمثلة على ذلك ـ ما كتبته « البعث » حول معركة عمال الأرامكو في السعودية ضد الشركة الأميركية الاحتكارية والسلطة السعودية المتواطئة معها (١٣ ـ ٧ و ١٧ ـ ٨ ـ ١٩٥٦) ، وحول بعض جوانب نضال العمال في الاردن (١١ ـ ٥ ـ ١٩٥٧) .

\

ومع أن الحزب انغمس في النضال الطبقي اليومي والمباشر إلى أقصى الحدود ، فهو لم يغفل إطلاقاً عن وضع النضال الاجتماعي والمطلبي للطبقة العاملة في إطار الاستراتيجية العامة لحركة الثورة العربية ، مركّزاً نظره دوماً على الأهداف السياسية الكبرى لحركة الطبقة العاملة .

وقد أكد الحزب أن العمال ليسوا طبقة منعزلة عن الشعب ، لا اقتصادياً ولا سياسياً . كما أكّد ان « المسألة العمالية جزء لا يتجزأ من المسألة القومية العامة » (بيان الحزب في العراق بمناسبة أول أيار ١٩٥٦) . كما أكّد بيان للحزب في لبنان في نفس المناسبة « ان العامل يدرك ان مشكلته ليست مشكلة طبقية قائمة بذاتها .. وانما هي مشكلة شعب بكامله يعاني الظلم والكبت : يعاني الاستعمار والتجزئة والاستغلال والفقر والمذلّة ويناضل على كل الجبهات .. » . وأكّد الحزب في سورية في نفس المناسبة أيضاً أن العمال العرب في الفترة الأخيرة « قد خرجوا من الدائرة التي حصرهم فيها خصوم قضيتهم وكسروا القيد الذي لفّهم به الاستعمار . فلقد أدركوا اليوم الإدراك كله ، ووعوا وعياً عميقاً بأن نضالهم من أجل الأجور ، من أجل محاربة التسريح التعسفي ، من أجل الضمان الاجتماعي ، من أجل لقمة العيش والمسكن والكساء ، ومن أجل تعويضات العمل والمرض والعجز والشيخوخة

والطوارىء ، من أجل الثقافة والرياضة والفن وساعات العمل والراحة الاسبوعية والسنوية - ان نضالهم من أجل ذلك كله لا يمكن ان ينفصل مطلقاً وأصلاً عن نضالهم السياسي والقومي » . وكان الحزب في سورية في عيد العمال عام ١٩٥٥ قد بيّن « الأهداف الكبرى » بتحديد اكثر عندما أعلن « أن محاربة الاقطاعية والرأسمال الأجنبي وتساند العمال والفلاحين ليشكلوا كتلة نضالية شعبية واحدة ومكافحة الأحلاف الأجنبية وخاصة الحلف العراقي - التركي - البريطاني : هي الأهداف الكبرى لكل حركة عمالية » . كذلك فعل بيان الحزب في لبنان في أول أيار ١٩٥٦ عندما أعلن « ان العمال العرب يدركون بوضوح أن الاستعمار والتجزئة والاقطاعية والرأسمالية المرتبطة بالاستعمار تشكل وحدة متداخلة عليهم أن يحطّموها لبناء سعادتهم وكرامة مجتمعهم ليحققوا مجتمعاً موحّداً حراً اشتراكياً . إن مشكلة العامل العربي هي مشكلة الشعب العربي : هذه هي نقطة الانطلاق في الوعي العمالي الجديد . » .

وبالتالي فإن الاجتماعات والمهرجانات العمالية التي كانت تعقد باستمرار لم تكن تقتصر على الأمور التي تخص الطبقة العاملة بحد ذاتها - كالنضالات العمالية والقضايا المطلبية وما شابه - بل كانت في كثير من الأحيان تشكّل وسيلة يرفع بها الحزب مستوى وعي الطبقة العاملة والكادحين عموماً بالنسبة لقضايا النضال العربي بشكل عام ، خصوصاً النضال ضد الاستعمار ومشاريعه ، وطرح قضايا فلسطين والمغرب العربي .. الخ. واستعراض النضالات الشعبية في القطر السوري من جهة ، وبالنسبة لتوضيح المفاهيم الحزبية والسياسية وترسيخها في أذهان الجماهير من جهة اخرى ، كشرح رسالة الأمة العربية للإنسانية والرد على ما كان يشيعه الرجعيون من أن الحزب ضد الدين ، والدعوة إلى إقرار التمثيل النسبي في الانتخاب .. الخ. وربط كل ذلك بالقضايا التي تهمّ العمال والكادحين ، (راجع مثلاً « البعث » في ١٧ - ٦ - و ٩ - ٧ - ١٩٥٤ و ١٥ - ٣ - ١٩٥٧) .

تبقى ملاحظة اخيرة تتعلّق بفكرة وردت في بيان الحزب في سورية في ١٠ حزيران ١٩٥٥ تحت عنوان « النضال في سبيل قانون العمال والفلاحين الجديد » . فقد جاء في ذلك البيان أن الاستعمار واعوانه يريدون القضاء على وحدة المجتمع الداخلية وبث روح التفرقة والانعزال بين صفوفه ، بخلق طبقية مصطنعة لا يعرفها التاريخ العربي ، وبعزل طبقة العمال عن بقية الكيان العربي .

قد يكون المقصود من تلك الفكرة ، في فترة اشتد فيها الضغط الاستعماري على سورية لإدخالها في حلف بغداد ، أن يوحد العمال نضالهم مع جميع القوى الأخرى المعادية للاستعمار والأحلاف ، وبالتالي أن يقدّموا الصراع القومي على الصراع من أجل قضاياهم المطلبية الصرفة . ولكن هذا لا يمنع القول بأن التعابير المشار اليها يعوزها الدقة والوضوح ، ولا تنسجم مع مجمل النصوص الواردة في هذا الكتاب . .

حق العمل حق مقدس[1]

لقد نصّت جميع الشرائع والدساتير على أن حق العمل حق مقدّس يجب على الدولة ان تسعى إلى توفيره لجميع المواطنين .

وقد نصّت المادة (٢٦) من دستورنا السوري على أن العمل حق لجميع المواطنين يمليه الشرف ، وهو أهم العناصر الأساسية في الحياة الاجتماعية وعلى الدولة أن توفره للمواطنين وأن تضمنه بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به . كما وان المادة (٢١) من الاعلان الدولي لحقوق الانسان الذي أقرّته الجمعية العمومية للأمم المتحدة نصت على أن لكل شخص حق العمل وحرية اختيار عمله بشروط مناسبة .

فلو نظرنا إلى هذه النصوص وغيرها نرى بأن حق العمل هو من أهم حقوق الانسان وأسماها وعليه ترتكز الحياة الاجتماعية والاقتصادية إذ انه بتوفير العمل لجميع المواطنين كل بحسب إمكانياته ومؤهلاته الفكرية او اليدوية تستفيد الامة من جميع هذه القوى الحية وتزدهر الحياة الاقتصادية بزيادة الانتاج وتحسينه وتوزيعه توزيعاً عادلاً . ولتأمين هذه الغاية يجب ان يكون حق العمل إلزامياً على كل من يستطيعه لأن النهضة الاقتصادية تتطلّب منا جهوداً جبارة فلا يجوز لأحد أن يتخلّف عن العمل .

وهذا ما تنبّه إليه حزب البعث العربي عندما وضع دستور الحزب ، فنص في المادة (٤٠) منه « العمل إلزامي على كل من يستطيعه وعلى الدولة ان توجد عملاً فكرياً أو يدوياً لكل مواطن » .

إن قيمة العمل ومعناه السامي يجعلانه حقاً أصيلاً في نفس الانسان إذ أن كلمة عمل تقترن دوماً بكلمة حركة ، فعالية ، قدرة ، قوة ، إنتاج ، وهذه كلها تنبؤ عن الحياة نفسها ولا حياة بلا حركة وفعالية وإنتاج ، أو بكلمة أخرى لا حياة بلا عمل .

لقد آمن البعث العربي بهذا واعتبر العمل حقاً يجب أن يمارسه كل مواطن لكي يشعر بقيمة الحياة وسموّها ، غير أن ممارسة هذا الحق لا تكون إلا بجو ملائم يسمح لكل مواطن أن يعمل ضمن مؤهلاته وإمكانياته ويهيء لكل مواطن الفرص المتكافئة لإظهار استعداداته .

---

(١) جريدة « البعث » ، العدد ٥٢٥ (٢٢ كانون الاول ١٩٥١) .

إن النظام الرأسمالي السائد في بلاد العرب لا يسمح للعامل العربي بأن يتمتع بحق العمل لأن من طبيعة هذا النظام هضم حقوق العامل واستثمار جهوده لمصلحة قبضة من المتموّلين .

ولا يحترم بظل هذا النظام إلا الربح وزيادة الربح ، لهذا تنقص أجور العمال ويرمون إلى الشارع ليعانوا البطالة والحرمان وجميع أنواع الآلام .

لقد ثار البعث العربي بفكرته الاشتراكية على هذا النظام الفاسد وآلى على نفسه تحطيم هذا النظام الاستغلالي البشع لكي يحمي حق العمل ذلك الحق المقدس الذي يعبر عن الحياة ولكي يهيء الفرص لجميع المواطنين ليتمتعوا بهذا الحق كلٌ حسب إمكانياته واستعداداته بجو ملائم حر يسوده الأمان والمحبة والتعاون والإخاء .

ان الدستور السوري قد نص على حماية الدولة للعمل ووضع تشريعاً له يقوم على مبادىء تعطي العامل أجراً مناسباً وتحدّد ساعات العمل وتمنح أيام راحة اسبوعية وسنوية بأجرة كاملة وتعوض على العمال في حال العجز والمرض وتضمن الحرية النقابية وتوفر العمل لجميع المواطنين .

وقانون العمل الحالي الذي وضع سنة ١٩٤٦ ، وسوريا في أولى خطواتها التحررية من سيطرة الاستعمار ، ولا نقول بأنه وضع بسرعة وارتجال ولكننا نقول بأن صحة وسلامة القوانين تظهر أثناء التطبيق ، وأن هذه الفترة الماضية دلّت على نقص هذا القانون وعدم تأمين حاجات العمال وضمان حقوقهم التي يدوسها أرباب العمل في كل وقت ، بظلّ هذا القانون الجائر حتى أن المنصف يمكنه أن يلاحظ بأنه وضع لمصلحة رب العمل ليمكّنه من السيطرة على العمال بشكل قانوني ، وبهذا يمكننا أن نطلق عليه « قانون لصالح أرباب العمل » .

فهل يؤمن هذا القانون حق العمل المقدس لجميع المواطنين ؟ ...

وهل يحلّ مشكلة البطالة التي يخلقها أرباب العمل باستعمال التسريح كسلاح قاس بوجه العمال ؟ ...

وهل يضمن هذا القانون تنفيذ مقرّرات لجان تحديد الأجور ؟ ..

إن أرباب العمل يخالفون ذلك صراحة دون رادع وينقصون الحد الادنى للأجرة وهم في مأمن من العقوبات .

حتى أن محاكم العمل الضرورية لحلّ الخلافات بين العمال المظلومين دوماً وبين أرباب العمل الظالمين المستثمرين لجهود البشر لم تشكّل بعد ، وان الدعوى التي يتوصل العامل البسيط إلى رفعها بعد أن يتغلّب على الصعوبات المادية والمعنوية التي يعانيها والتي تعوقه عن استعمال هذا الحق تمكث لدى حاكم الصلح الوحيد المكلّف بهذه القضايا سنين عديدة مع العلم بأن لهذه القضايا صفة الاستعجال .

إن قانون العمل الحالي لا يحمي حق العمل ولا يساعد على توفيره للمواطنين ، وبهذا يكون مخالفاً لروح الدستور ومن الضروري تعديله بشكل يضمن حق العمل ويحمي مصالح العمال بصورة جدية ويضع حداً للمستثمرين المستغلين .

عدنان شومان

* * *

وحدة العمال في سبيل النضال(١)

من كلمة في حفلة تعارف

... لا حاجة لنا لنشخّص أمراضنا اكثر فقد كلّت الاقلام والأيدي وهي تحبّر المقالات شارحة ذلك. إننا بكملة واحدة نحتاج لدفع التكتّل بتكتل آخر ضدّه.

هناك تكتل هائل في وجه مصلحة الشعب العربي في الحياة، في جميع أقطاره، مؤلّف من المستعمرين والإقطاعيين والرأسماليين والفئات الحاكمة المنبثقة عنهم. فيجب أن يكافَح بتكتل شعبي آخر هو الذي من صالحه حياة أمته ورقيها وتحرّرها وتوحدها، وهذا التكتل يؤلفه الكادحون فقط، المظلومون والفقراء والجاهلون والمرضى، هؤلاء الذين يعرفون حقيقة الألم فيعرفون إلى جانبه روعة الأمل الذي سيقضي عليه.

فالتضامن إذن هو الخطوة الأولى في سبيل نضال مركز منظّم يعرف أعداءه جيداً ويقدّر قوتهم ويخضع لتنظيم حزبي انقلابي.

فالحزب الصحيح هو الذي يشعر بمهمة حقيقية وجد لأجل تحقيقها، ألا وهي تنظيم الشعب وتوجيهه نحو تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية.

* * *

صدى اضراب عمال شركة الدخان الاهلية

العمال والفلاّحون والمثقفون طبقة نضالية واحدة ضد الرأسمالية والإقطاع وأعداء الاشتراكية العربية(٢)

في هذه المرحلة التاريخية التي يمرّ بها شعبنا العربي والتي تتميّز بعنف الضربات التي يوجّهها الاستعمار المجرم وحلفاؤه الرأسمالية الداخلية والإقطاع والفئات الحاكمة الخائنة، وباتساع عمليات النهب والتجويع للجماهير العربية البائسة المعدمة، والتي تتميّز أيضاً بتلك البطالة المريعة التي يعيش تحت ظلّها ملايين الكادحين العرب والذين يذهبون فريسة سهلة للمرض والفناء والاستغلال. في هذه المرحلة التاريخية يتعين على القوى التاريخية أن تستكشف نفسها وتبرز ذاتها وتتقدم لتحقيق ما وضع على عاتقها وتؤدي رسالتها المطلوبة. ان القوى المعادية للشعب العربي قد عينت نفسها.

فهي الإقطاعيون والرأسماليون والاستعمار والرجعية.

بقي بعد ذلك على القوى المعاكسة والمرشحة للإنقاذ أن تعيّن ذاتها، وهي على كل حال ليست الجيش وليست السياسيين البورجوازيين الانتهازيين وليست المساعدة الأجنبية من الخارج. انها تنحصر في الفئات الشعبية التي قاست آلام الواقع الفاسد والتي نالت الشيء

---

(١) «البعث»، العدد ٥٢٨ (١٢ كانون الثاني ١٩٥٢).

(٢) «العربي الجديد» (القطر العراقي) العدد الاول ـ تشرين الاول ١٩٥٣. انظر ايضاً، «نضال البعث»، الجزء الخامس، ص ٢٦ ـ ٢٧.

الكثير من هجمات النهب والظلم والاستبداد ، وهي التي لها المصلحة الكبرى في النضال . في الوطن العربي تعيش الآن قوى الفئات الشعبية حافلة بالطاقات الثورية الجبارة التي تتحفز للانقضاض ورفع راية الحرية والوحدة العربية والاشتراكية . هذه القوى هي جماهيرنا العربية من عمال وفلاحين ومثقفين .

أيها العمال ، أيها الكادحون العرب !

أنتم اليوم إحدى القوى المرشحة للقيام بالانقلاب الشعبي الاشتراكي ، لذلك سوف لا ينقذكم إلّا إيمانكم بقضيتكم وبقوّتكم الجبارة .. لا الوعود الخلابة ولا الحركات السطحية . اهتمّوا بقضيتكم التي هي قضية الشعب العربي ورغبته في الاشتراكية والحرية والوحدة العربية . ولا يفيدكم هذا الإيمان إلّا اذا تفجر نضالاً . فالنضال العنيد الجبار ضد المستغلين والمستثمرين والمرابين ليكن دينكم .

أيها العمال العرب .. ليكن شعاركم منذ اليوم : العمل في سبيل الاشتراكية العربية ، والتكتل مع الفئات الشعبية الأخرى المحرومة في طبقة نضالية واحدة لتحقيق أمانيكم ، أماني الشعب العربي ، ولدحر أعداء الفلاحين والعمال ، وأعداء الحق والمساواة ، أعداء الاشتراكية العربية ، أعداء الجيل العربي الجديد .

* * *

اضراب المعاهد العالية[1]

الطلاب والعمال والفلاحون طبقة نضالية واحدة .. الاشتراكيون العرب يحققون أروع إضراب للطلاب .. طلاب الكليات يهتفون بحياة الشعب العربي ويحيون نضال العمال الأحرار .. لا المعتقلات ولا السجون ولا الضغط أو الإرهاب يستطيع إيقاف الوعي العربي الاشتراكي .. الكادحون العرب طبقة نضالية جبارة .

عندما بلغ استهتار شركة نفط البصرة حدّاً لم يعد يطاق ، وعندما وقفت حكومة الخيانة والجاسوسية موقفاً عبرت فيه عن حقيقتها السوداء بإسنادها هذه الشركة الاستعمارية وضربها عمالنا الأحرار بالنار ، وعندما أرسلت المئات من أبناء الشعب إلى المواقف العامة والسجون في البصرة ، لتعبيد طريق الاستغلال أمام شركة نفط البصرة الاستعمارية المستغلّة ، وجّه الاشتراكيون العرب في صباح يوم الاثنين ١٤ ـ ١٢ ـ ١٩٥٣ دعوتهم إلى جميع الطلاب للإضراب يوم الثلاثاء ١٥ ـ ١٢ ـ ١٩٥٣ ، وقد أبدى جميع الطلاب على اختلاف عقائدهم وميولهم السياسية تأييداً منقطع النظير لدعوة اخوانهم الاشتراكيين العرب .

إن جماهيرنا الكادحة عمالاً وطلاباً وفلاحين يواجهون اليوم ضربات الاستعمار وأذنابه الخونة بإرادة حديدية جبارة . انهم يقفون اليوم طبقة نضالية واحدة في وجه مستعمري الشعب ومستغِلّيه وسالبي حريته . وسيأتي يوم تحطّم فيه إرادة الشعب العربي هذه القوى الغاشمة لتعلنها خفّاقة راية الحرية والاشتراكية والوحدة العربية .

---

(١) « الاشتراكي » (القطر العراقي) ، العدد ٣ ـ كانون الاول ١٩٥٣ . انظر ايضاً : « نضال البعث » ، الجزء الخامس ، ص ٤٢ ـ ٤٣ .

لقد أضرب طلاب الكلّيات صباح يوم الثلاثاء بعد أن هتفوا طويلاً بحياة شعبهم العربي ، وحيّوا نضال اخوانهم العمال ، ومجّدوا كفاحهم البطولي لتحطيم الاستعمار بجيوشه المحتلّة وشركاته اللصوصية وجواسيسه الخوَنة ، وبذلك برهن الطلاب مجدّداً عن وحدة النضال الشعبي ، وان الشعب العربي الكادح طبقة نضالية جبارة تستطيع ان تدك صرح الظلم والعبودية والطغيان .

إن الفئة الحاكمة الخائنة في العراق بموقفها المشين الذي ساندت فيه شركة النفط قد برهنت مرة أخرى انها كالفئات الحاكمة الخائنة في الوطن العربي ، مجموعة من عبيد نظمهم الاستعمار ليحركهم كيفما يشاء .

ايها الطلاب .. أيها العمال .. أيها الفلاحون .. يا جماهير شعبنا الكادحة : ناضلي متحدة متكاتفة لتحطيم مجزّئي الوطن العربي وسارقي قوت الشعب العربي وسالبي حرية الأمة العربية .. إلى النضال البطولي الجبار لتحطيم معاقل العبودية والطغيان .

عمال شركة نفط البصرة يتظاهرون ..(١)

نريد تأميم النفط .. نريد تحقيق مطاليبنا العادلة .. الموت لأعداء الشعب العربي .. تسقط حكومات الخيانة والجاسوسية .. إطلاق النار على المتظاهرين .. إعلان الاحكام العرفية في البصرة وإعادة لعبة إنزال الجيش .. النصر لجماهير الشعب والموت للخونة الطغاة .

إن استمرار عمالنا الأحرار في شركة نفط البصرة بإضرابهم من أجل مطاليبهم العادلة قد أجبر الشركة وخدّامها الحاكمين على إصدار بيان ادّعوا فيه أنهم رضخوا للأخذ ببعض مطالب العمال ، ولكن زيف هذا الادعاء وتعنّت الشركة في عدم الأخذ بمطالب العمال كاملة دفعهم الى الاستمرار في إضرابهم البطولي .. ولكن الفئة الحاكمة بقواها البوليسية حاولت إجبار العمال على إنهاء الإضراب بتهديدهم وضربهم ثم الاعتداء عليهم بالرصاص ، مما دفع العمال إلى التظاهر احتجاجاً على الأعمال الإجرامية التي زاولتها القوى الاستعمارية .

لقد قابلت الشرطة جماهير المتظاهرين بإطلاق النار عليهم فقتلت عدداً وجرحت الكثيرين ، ولكن المتظاهرين لم يأبهوا لهذا السلاح الغادر ، سلاح الجبناء ، فاستمروا بتظاهراتهم لا تقف أمامهم هراوات الشرطة أو قنابلهم المسيلة للدموع أو رصاصهم القاتل ، استمرّوا ينادون بحياة الشعب ويطالبون بتأميم النفط وتحقيق مطالبهم العادلة الطبيعية .

وما إن أحس الحاكمون الطغاة أن الوضع قد بدأ يتفاقم حتى تذكّروا لعبتهم السابقة وهي إنزال قوى الجيش إلى الشوارع وإعلان الاحكام العرفية ، وسيأتي ذلك اليوم القريب الذي تفقد فيه هذه اللعبة قيمتها أمام قوى الشعب المتنامية ..

* * *

(١) « الاشتراكي » (القطر العراقي) ، العدد ٣ ـ كانون الاول ١٩٥٣ . انظر ايضاً : « نضال البعث » ، الجزء الخامس ، ص ٤٣ .

أيها الكادحون في جميع أرجاء وطننا العربي

ساندوا اضراب عمال الارامكو البطولي

واشجبوا الإرهاب السعودي وحملات الاعتقال

والسفك المنصبَّة على الكادحين العرب الأحرار[1]

لقد قام العمال العرب في شركة الأرامكو الاستعمارية بإضراب بطولي لم ترهبه الإجراءات التعسفية التي تتخذها عصبة السعوديين ، الأعداء الألدّاء للشعب العربي ، لضرب كل حركة تحررية اشتراكية بوسائل القرون المظلمة وسائر دواوين التفتيش المشهورة .

وقد جاء في الأنباء الأخيرة ان عصبة السعوديين قد فقدت صوابها فقامت بحملات تنكيل واعتداء على المضربين الأحرار عندما لم يرجعوا إلى أعمالهم . وهذا الفقدان للصواب ليس كما يرى البعض من أنه سيكون نذير تدهور لهذه العصبة إنما ، كما نعتقد ، سيرتفع عدد (الدولارات) التي ستدخل جيبها وسيزداد حب الرأسمالية الأمريكية لها وبالتالي ستصل إلى ذقنها بالأموال الحرام .

وهناك كلمة يجب ان توجّه إلى جميع الكادحين في الوطن العربي ، هذه الكلمة هي أن لا ينظروا إلى نضال عمال الأرامكو على أنه نضال قطري محدود . إن كل نضال وكل حركة ضد المستغلين إنما تقدم خدمة كبرى لجميع الكادحين العرب وتقوم بتقويض جزء من المعيقات التي تمنعهم من الوصول إلى أهدافهم المنقذة .

إن الجميع يجب أن يؤيدوا نضال عمالنا في الأرامكو ويجب ان يقوموا هم أيضاً بحملة ضرب وفضح للرأسمالية الامريكية ولجميع المستثمرين والمستغِلين لقوت الشعب العربي .

فلنشجب جميعاً تصرفات الفئة الحاكمة الخائنة في الرياض .

ولنفضح أساليب الاستعمار والشركات الأجنبية الاستثمارية .

ولنحيّ أجمل تحية نضال عمالنا الأبطال في شركة الأرامكو الاستعمارية .

* * *

الحِرية والاشتراكية والوحدة العربية[2]

أيها الشعب الكريم[3] !

إنّ من أهمّ أهداف عهد الشيشكلي ـ الذي قام بتشجيع من الاستعمار الغربي ـ اضطهاد الشعب وإذلاله وامتهان كرامته فأصاب العمال والفلاحين ، عصب الأمة ، من هذا الاضطهاد النصيب الأوفر . وسيروى بألم واشمئزاز حوادث قتل وتعذيب الفلاحين واغتصاب

---

(١) « الاشتراكي » (القطر العراقي) ، العدد ٣ ـ كانون الاول ١٩٥٣ . انظر ايضاً : « نضال البعث » ، الجزء الخامس ، ص ٤٤ .

(٢) انظر : « نضال البعث » . الجزء الثاني ، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ .

(٣) عند اشتداد وطأة حكم الشيشكلي الدكتاتوري ، عمد الحزب الى اصدار مئات البيانات باسم واجهاته الشعبية ، ومنها هذا البيان بتوقيع « العمال الاحرار » . اما بقية البيانات العمالية فهي مفقودة . ـ المحرر ـ

أراضيهم وتهجيرهم لصالح المتنفذين بما لم يعرف له التاريخ نظيراً في أحلك عصوره ، كما لم يعرف هذا العصر مثيلاً حتى في أقصى النظم الدكتاتورية لما حلّ بالعمال من امتهان وإذلال وحرمان لحرياتهم النقابية والسياسية ، بل وحرمانهم من حقوق المواطن والإنسان . فهم دوماً في كل بلد عرضة للسجن والتعذيب لا لجرم اقترفوه بل لأنهم عمال ، ولأنهم من هذا الشعب المضطهد الذي أراد الاستعمار أن يجعل من الشيشكلي أفظع جلّاديه .

فهل أدعى للهزء والسخرية من دستور الشيشكلي الذي يزعم فيه ضمانة الحقوق والحريات ؟ ثم يداهم أكثر من مئة من شرطة الجيش والشرطة المدنية بيوت العمال في حلب بالاسلحة الأوتوماتيكية بعد منتصف ليل الأحد الماضي بشكل مروع فيعتقلون اكثر من ثلاثين عاملا ويأخذونهم من فراشهم مع اخوتهم وآبائهم وكل من وجدوه في منازلهم بعد إجراء التحريات في كل بيت اقتحموه فلم يتركوا فراشاً إلا أفرغوه ، ولا شيئاً إلّا حطّموه بوحشية لا مثيل لها !! وكان رئيس نقابة عمال النسيج الآلي وأمين سرّها ومحاسبها وخازنها من بين هؤلاء المعتقلين .

وقبل ظهر الإثنين بدأوا بإطلاق سراح بعضهم ولم يطلق سراح الآخرين إلّا بعد ظهر الثلاثاء . وقد عوملوا بوحشية لا حدَّ لها ، فجُلِدوا حتى فقدوا وعيهم وسالت دماؤهم ! وكلما أطلقوا سراح أحدهم هدّدوه بأنه إذا أعلم أحداً أو اتصل بأحدفسوف يُعامَل بأشد مما قاساه من تنكيل وتعذيب .

ولكن ما الذي أسفرت عنه هذه الاعتقالات الواسعة والتحرّيات الدقيقة ؟ انها لم تسفر عن شيء سوى الجلد والترويع والسجن غير المشروع في ظلّ دستور الشيشكلي العتيد . أما الأسباب المباشرة لهذه الأعمال الوحشية فلم يتمكن العمال المعتقلون من معرفتها ! وعلى الرغم من كل ذلك فإن معنويات هؤلاء العمال كانت عالية وممتازة فلم تبدر منهم بادرة ضعف أو خوف . وهكذا يعطي شعبنا الباسل في هذا العهد الاسود المثل تلو المثل على شجاعته النادرة .

وان الظفر سيعقد لواؤه لك ايها الشعب الأبيّ بتضامنك وصمودك في وجه هذه المعركة التي شنّها الاستعمار الصهيوني ضد تقدمك وارتقائك بل ضدّ حياتك وبقائك ، أما الموت والخذلان فللطغاة والخَونة ، زلم الأجنبي وأعوان الرجعية .

العمال الأحرار **كانون الثاني ١٩٥٤**

* * *

ساعة زيادة لساعات العمل وطرد كيفي لا ينقطع

وإهانات دائمة .. كل ذلك يحدث في شركة النفط العراقية الاستعمارية[1]

بعد أن رأت شركة النفط العراقية في كركوك إيقاف الفئة الحاكمة حركة إضراب عمال

---

(١) « الأشتراكي » ، (القطر العراقي) ، العدد ٤ ـ اوائل شباط ١٩٥٤ . انظر ايضاً : « نضال البعث » ، الجزء الخامس ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .

البصرة ، وبعد أن شاهدت دعم هذه الفئات للشركات النفطية في موقفها من الإضراب العمالي هناك ، ولما وضحت عندها فائدة الأحكام العرفية والعسكرية في إيقاف التيارات الاشتراكية والشعبية ، أخذت تعيد النظر في جميع الخطط والمشاريع والأوضاع التي كانت قد أقامتها من قبل وسرعان ما أخرجت من هذه الإعادة منهجاً استثمارياً استغلالياً موسّعاً يتفق وطبيعة الظروف الجديدة . فخطة الاستعمار هي أن يتساهل في حالة الضغط والضيق وأن يكشّر عن أنيابه ويتهيّأ للانقضاض في حالة ضعف الجبهة الداخلية النضالية ..

فما دامت الحركة العمالية أضعف في الوقت الحاضر وفي بعض النواحي تحت ضغط الفئة الحاكمة ، وما دامت الأحكام العرفية قد أصبح إعلانها رهن إشارة من شركات النفط ، فعلى شركة النفط العراقية أن تقوم بعملية الاستغلال على أكمل وجه وإلى أبعد الحدود .

ولهذا فقد رأينا في المدة الأخيرة ثمرة التبدّل الذي نوّهنا عنه : فأولاً ، زادت ساعات العمل ساعة أخرى . وثانياً ، اشتدت حركة الطرد الكيفي بشكل هائل لم يسبق له مثيل . وثالثاً ، توسع الإرهاب الذي يتعرّض له عمال الشركة ، وبهذا التوسع أصيب الاستعماريون الأمريكان والانجليز من موظفي الشركة وأتباعهم من الموظفين الوطنيين الموالين لجانب الأجنبي بحمىّ الاعتداء على العمال وبحمّى توجيه الإهانات إليهم .

ويقوم مدير شركة النفط بتنفيذ كل أمر استعماري مجرم يراد به اضطهاد العمال والقضاء على الأحرار منهم . وهو فوق ذلك لا يضطهد العمال فقط وإنما يتعداهم إلى شرطته وموظفيه ، فهو يقوم بجلد أيّ شرطي لا يقوم بتنفيذ أوامره حرفياً ، ويجلد كذلك من ثبت عليه الإهمال أو الانصراف عن عمله . ولا يدري أحد في كركوك من أين يستمدّ هذا المدير سلطته ومن أين يشرّع الأنظمة العجيبة التي يقوم بتطبيقها ، وسنعمل على موافاة القراء بتفاصيل اخرى عن الوضع الشاذ الكالح الذي يعيش فيه عمالنا والذي لا يزول إلاّ بزوال الرأسمالية وتأميم شركة النفط الاستعمارية .

* * *

البعث يطالب بحماية العمال من تعسّف أرباب العمل[1]

قال مندوب « البعث »البرلماني :

عقد مجلس النواب جلسة أوّل أمس تُلِيَت خلالها البرقيات والعرائض ، ومنها برقية بطلب الإفراج عن عمال شركة كهرباء حمص المعتقلين ، وبرقية من عمال النسيج الآلي بحلب بطلب تطبيق أحكام قانون العمل ، وبرقية من موظفي بلدية حمص بطلب تنفيذ قانون تقاعد موظفي البلديات (...) وطلب الأستاذ أكرم الحوراني الكلام فقال :

لا أدري ما هي الفائدة من تلاوة العرائض والبرقيات ما دامت تحال إلى لجنة العرائض ولا تقترن بأية نتائج عملية .

لقد سمعنا عدة شكاوى واردة من عمال حلب وحمص وبقية أنحاء البلاد يشكون فيها من

---

(١) « البعث » ، العدد ٥٣١ (٨ نيسان ١٩٥٤) .

عدم التقيد بقانون العمل ، وكما أن الدساتير في بلادنا لا تطبق فكذلك القوانين ، ومن ذلك الشكوى الواردة من عمال النسيج الآلي في حلب ، يقولون فيها انَّ القانون أوجب لهم حقوقاً معينة ، ولكن أرباب العمل يحتالون على القانون ، فقد قسم قانون العمل العقود إلى عقود محددة الأجل وإلى عقود غير محددة الأجل ، وفي العقود المحدَّدة الأجل لم يعين القانون تعويضاً ، فلجأ أرباب العمل إلى استخدامهم لمدة محدودة ، ليتهرّبوا من دفع حقوق العمال .

لقد قضى قانون العمل في المجلس سنين طويلة ، وها نحن نرى الآن أنه بعد صدوره لا يُطبق ، وأن أرباب العمل يحتالون على تطبيقه ويأخذون من العمال تحت الضغط ما يشبه براءة الذمة .

أما وزارة الاقتصاد فإننا نقول بصراحة ومع الأسف ، إنها لم تفعل شيئاً في هذا السبيل ، وإن بعض موظفيها يتآمرون مع أرباب العمل على العمال ويهددون حقوقهم . فقد أوجب القانون على الشركات أن تضع نظاماً لتطبيق أحكامه ، ولكن الوزارة تصدق على الأنظمة المقدمة إليها ولا تلفت نظر أصحاب النظام إلى مخالفتها للقانون ولا تطلب توفيقها مع أحكامه .

وبعد أن طلب الأستاذ الحوراني من الحكومة أن تهتم اهتماماً جدّياً لإيصال العمال إلى حقوقهم ، بوضع نظام يصون هذه الحقوق تنفيذاً للدستور في مادتيه (٢٧) و (٢٨) ، قال : « لقد بحث بعض الوزراء الذين كانوا في سجن المزّة وضع الشركات الوطنية التي استغلت الاقتصاد القومي وتدخلت في قضايا البلاد السياسية واستنزفت دماء الشعب وأفسدت الضمائر والأخلاق واستغلت مختلف العهود ، ولا يجوز أن تقف الحكومة منها مكتوفة الأيدي وهي التي تهدر حقوق عشرات الآلاف من العمال » .

إنني لا أطمئنّ إلى إحالة عرائض العمال إلى لجنة العرائض ، لأنّ هذه الإحالة لا تأتي بنتائج حاسمة ، ولأن اللجنة لا تهتم بما يعرض ، كما أن الحكومة لا تحول دون التآمر على حقوق العمال .

لذلك فإني أتقدم من مقام الرئاسة ، وهو المطلع على هذه الشؤون جميعاً ، أن يجعل المجلس يقف موقفاً حاسماً من القضايا الحيوية التي تعرض عادة في كل جلسة كقضايا العمال .

إنني لا أقول ذلك استرضاءً لهذه الفئة من شعبنا .. ومن المؤسف أن نسمع أحد ممثلي الشركات الأجنبية يقول أن الشركات الأجنبية اكثر تقيداً بقانون العمل من الشركات الوطنية .

(....) وتكلم وزير الاقتصاد السيد فاخر الكيلاني قائلاً : إنه طلب إلى الموظفين ، القيام بدراسة لقانون العمل فوجد أن الأمر يتعلق بالقانون ، وأن قانون العمل نفسه يجب تبديله ، ونحن نعلم أن مصالح العمال وأرباب العمل متناسقة .

وهنا قال الأستاذ إحسان الحصني : إننا نشكر للوزير اهتمامه ، ولكن هذا الاهتمام لم يتعد حدود الوزارة ، ولم تكن له أية نتيجة عملية بين العمال ، فهم ما زالوا يئنون من تعسف أرباب العمل ، الذين قال عنهم الوزير أن مصالحهم متناسقة مع مصالح العمال ، وما زال موظفو وزارة الاقتصاد يغضّون الطرف عن تعسف أرباب العمل ، كما أن السلطات المحلية في المحافظات تؤازر أرباب العمل ، وسرت هذه العدوى إلى المؤسسات المؤممة نفسها ، فقد حدث أن سُرّح بعض العمال تسريحاً تعسفياً في مؤسسة كهرباء حمص ـ حماة ، ولما أراد زملاؤهم المراجعة بأمرهم كان نصيبهم التهديد والوعيد ، ثم الاعتقال ، لقد اعتقل العمال لأنهم حاولوا

ان يردّوا ظلامة نزلت برفاقهم .

ورد الأستاذ أكرم الحوراني على وزير الاقتصاد مؤكداً احتيال أرباب العمل على القانون وقال : أما القول أن مصلحة العمال وأرباب العمل متناسقة ، فقد سمعنا مثل هذا القول في العهود الماضية ، في عهد الدكتاتورية ، هذا قول بقال ، ولكنه يحمل التناقض ، فالانسجام لا يتم إلّا بإيصال العمال إلى حقوقهم ،وكنا نتمنى أن يقول الوزير: لن نسمح لأرباب العمل أن يحتالوا على العمال وسوف نجعلهم يتمسكون بالنصوص التي تحفظ حقوقهم ..

* * *

عمال دمشق يؤيدون عمال حلب(١)

ويصرّون على تعديل قانون العمل

اجتمع عدد كبير من عمال مختلف المهن مساء أمس في مكتب حزب البعث العربي الاشتراكي ، وتنادى خطباؤهم إلى تأييد إضراب ومطالب عمال حلب العادلة . وقد تكلّم العامل عبد الغني الصباغ ، وناشد اخوانه العمال أن يتضامنوا للقضاء على مناورات الرأسماليين وأرباب العمل ، ولحماية حقوقهم التي يسلبهم إياها أرباب العمل . وعلى أثر إرفضاض الاجتماع ، أبرق الحاضرون إلى رئيس مجلس النواب بالعريضة التالية :

نحن العمال المحتشدين في مكتب البعث العربي الاشتراكي بدمشق عل اختلاف مهننا ، نعلن تأييدنا المطلق لمشروع تعديل قانون العمل ، الذي تقدم به نواب الحزب إلى المجلس النيابي ، ونضم اصواتنا الى صوت اخواننا العمال في حلب ، كما نعلن استعدادنا للنضال حتى الموت أو إجابة مطاليبنا المشروعة .

(ويلي ذلك التواقيع)

* * *

صرخة نواب البعث الاشتراكي تردّدها الألوف من العمال

قانون العمل يخدم مصالح الرأسمالية ولا يتفق أبداً مع روح الدستور(٢)

رفع عمال النسيج اليدوي في دمشق العريضة التالية ، يؤيدون فيها مشروع تعديل قانون العمل الذي تقدم به نواب حزب البعث العربي الاشتراكي إلى المجلس النيابي في الأسبوع الماضي :

---

(١) « البعث » ، العدد ٥٣٨ (١٦ نيسان ١٩٥٤) .

(٢) « البعث » ، العدد ٥٣٩ (٢٠ نيسان ١٩٥٤) .

نحن عمال النسيج اليدوي في دمشق ، عانينا من ظلم قانون العمل الذي كان بجانب مستثمرينا ألواناً من الظلم ، فقد طبّق علينا رغم نواقصه العديدة تطبيقاً مغايراً لنصوصه وروحه ، ولقد طالبنا مراراً بتغيير هذا القانون من أساسه لأنه قانون رأسمالي ، لا يتفق أبداً مع روح الدستور ، ولكن الفئة الحاكمة التي تناوبت على التصرف بمقدرات البلاد منذ وضع الدستور ، حتى اليوم ، أصمت آذانها عن سماع صرخاتنا ، وقامت على العكس بدعم الطبقة المستثمِرة لجهودنا ، هذه الطبقة التي يقوم وجودها على حساب آلامنا وشقائنا .

واليوم انطلقت في البلاد صرخة مباركة ، انبعثت من أعماق قلوبنا وحملها ممثلونا نواب البعث العربي الاشتراكي إليكم .. يا نواب الشعب وحماته ، نطلب إليكم تعديل قانون العمل ريثما يتم تغييره بقانون ينسجم مع روح الدستور ليحقق لنا هذا التعديل :

١ ـ مساواة المستخدمين والفعَلة بالحقوق .

٢ ـ جعل التعويض حقاً لجميع العمال .

٣ ـ تحديد مدة العمل القصوى .

٤ ـ جعل العطلة الاسبوعية مأجورة .

٥ ـ جعل هوية العامل النقابي الأصل في براءته وحسن سلوكه .

وإننا نؤيد نواب البعث العربي الاشتراكي في مشروعهم بتعديل قانون العمل تأييداً مطلقاً ، ونضمّ صوتنا إلى صوت إخواننا العمال المناضلين في حلب لتحقيق هذا التعديل ، ونعلن استعدادنا للنضال حتى الموت أو تجاب مطاليبنا والسلام .

* * *

العمال الفلاحون والطلبة في قطنا يؤيدون مطالب العمال بتعديل قانون العمل(١)

أخذت جماهير العمال والفلاحين والطلبة في مختلف أنحاء سوريا ، تردّد نداء البعث العربي الاشتراكي ومطالب العمال المشروعة في تعديل قانون العمل وإحباط مؤامرات أرباب العمل الذين يسخرون القانون الحالي لخدمة مصالحهم واستغلال العمال إلى أقصى حد ، فهم يحرمونهم عطلَهم الأسبوعية المأجورة ، ويشغلونهم معظم ساعات النهار ، ويفرقون بين عقود محدودة الأجل وعقود غير محدودة لحرمان العمال من حقوقهم ، وقد ارتفع صوت عمال حلب يؤيدهم العمال في مختلف أرجاء البلاد مطالبين بتعديل القانون ، وقد بعث عمال وفلّاحو وطلاب قطنا بعريضة إلى المجلس النيابي يؤيدون فيها مطالب العمال العادلة ، وفيما يلي نصها :

نحن عمال وفلاحي قطنا وطلابها نؤيد إخواننا العمال في حلب ودمشق في مطاليبهم العادلة بتعديل قانون العمل الجائر ، وهو التعديل الذي تقدم به نواب البعث العربي الاشتراكي إلى المجلس ، ريثما يصار إلى سنّ قانون جديد يكفل للعمال حقوقهم كاملة ، ونقف صفاً واحداً في جانبهم لتحقيق المطاليب التالية :

---

(١) « البعث » ، العدد ٥٣٩ (٢٠ نيسان ١٩٥٤) .

١ ـ مساواة المستخدمين والفَعَلَة بالحقوق للقضاء على مؤامرات أرباب العمل .
٢ ـ جعل التعويض عند التسريح من حق جميع العمال .
٣ ـ ضمان أجرة العطلة الأسبوعية ، ومنع أرباب العمل من استغلال العمال طيلة ساعات النهار
٤ ـ حق التعويض على العامل عند الإستقالة .
٥ ـ تحديد الحد الأقصى لساعات العمل .

(ويلي ٢٠٠ توقيع)

* * *

عمال حمص يدعمون النواب الاشتراكيين بتعديل قانون العمل(١)

ويطالبون بحصانة القادة النقابيين وإلزامية الانتساب للنقابة وإنشاء المحاكم لهم

حمص ـ لمراسل « البعث » الخاص :

كان لما تقدّم به النواب الاشتراكيون إلى مجلس النواب ، من طلب تعديل بعض مواد قانون العمل ، تأييد مختلف الأوساط ، وبخاصة فئات العمال بكافة حرفهم ومهنهم .. الذين أخذوا يوقعون عرائض التأييد ، ويطالبون بإلحاح بإقرار مشروع التعديل لما تضمنه من أحكام جديدة ، تكفل لهم حقوقهم ، وتحدّ من احتيالات أرباب العمل لاستثمار جهود أبناء الشعب والإثراء على حسابهم ..

التفرقة والتعويضات :

ولقد كان أشدّ ما يعانيه العمال هو هذه التفرقة في المعاملة بين فئات الفَعَلَة والمستخدمين ، من حيث التعويضات التي يستحقها هؤلاء عن أيام عملهم ، وثمار جهودهم ، وهذه المناورات والحيَل على أحكام القانون .. من قبل أرباب العمل الذين كانوا ، ولا يزالون يسرّحون الكثير من العمال ، قبل إنقضاء مدة الثلاثة أشهر على استخدامهم ، حين يستحقون تعويضات التسريح ، ثم يعيدونهم إلى عملهم ، بعد فترة يوم أو يومين ، بحَجة أنهم يتعاقدون معهم بعقود جديدة ، وهكذا تتكرر هذه المعاملة ، فيشتغل العمال سنين عديدة يستثمر أرباب العمل جهودهم ، دون أن يكون للعمال أي حق بمطالبة أرباب العمل بأي تعويض ما ، يضاف الى ذلك ، تمنّع أرباب العمل عن دفع أجور الساعات الإضافية وحرمان العمال من العطل الاسبوعية ، وحرمانهم من أجور العمل إذا ما استخدموا فيها .

---

(١) « البعث » ، العدد ٥٤٣ (٢٥ نيسان ١٩٥٤) .

حصانة القادة النقابيين وإلزامية الانتساب للنقابات :

إلّا أنّ هنالك بعض المطالب الجوهرية التي ينبغي تحقيقها ، صيانة لحقوق العمال وضماناً لمصالحهم ، وهي المطالب ، التي سبق وتقدم بها العمال إلى وزارة الاقتصاد الوطني للعمل على استصدار قوانين خاصة بها ، أو تعديل قانون العمل بإدخالها في صلب مواده .

هذه المطالب هي :

١ ـ إنشاء محاكم عمالية .

٢ ـ حصانة القادة النقابيين .

٣ ـ إلزامية الانتساب إلى النقابات .

٤ ـ سريان أحكام قانون العمل على عمال النسيج اليدوي .

أما المطلب الأول : فالغاية منه ، أن تكون هنالك محاكم مختصّة بقضايا العمال ، يحدّد في نظام تشكيلها مهل قصيرة للبتّ بجميع الخلافات والمنازعات التي تنشأ بين العمال وأرباب العمل ، صيانة لحقوق العمال ، وانهاءً للمشكلات التي تحصل بين الفرقاء المختلفين ، بأقصى السرعة الممكنة .

وقد كان الدافع لهذا المطلب ما هو مشاهد لدى المحاكم ، إذ تنقضي آجال طويلة ، قد تبلغ اكثر من سنة على دعاوى الأجور والتعويضات ، يتوقف على الفصل فيها ، مصير عائلات العمال المتخاصمين ، الذين يترتب على شكاواهم بقاؤهم آجالاً طويلة بدون عمل ، ونهب العَوَز والفاقة والحرمان ، انتظاراً لصدور الأحكام بدعاويهم .

أما بالنسبة لطلب حصانة القادة النقابيين ، فقد ابتغى العمال من ورائه ، صيانة ممثلي نقاباتهم ، من تعسف أرباب العمل ، الذين يلجأون في الحال إلى تسريحهم لمجرد مباشرتهم المطالبة بتحقيق مطالب العمال ، وضمان حقوقهم . وبصورة عامة ، يلجأون إلى تسريح النقابيين ، كلما بدر من هؤلاء ، ما يدلّ على حماية حقوق العمال ..

شلّ العمل النقابي :

وهكذا استطاع أرباب العمل أن يشلوا كل عمل نقابي ، باستخدامهم سلاح التسريح ، فبقيت حقوق العمال مهددة وشلت كل غاية من وجود أية نقابة عمالية .

أما مسألة إلزام كل عامل بالانتساب إلى النقابة ، فقد استهدفت من ذلك ، تنمية الروح النقابية لدى العمال ، لأن العامل غير النقابي يبقى ، فارغ اليد من كل حول ، ويستحيل عليه أن يطالب ويضمن حقوقه إلاّ عن طريق نقابته التي تمثل العمال ، متكتلين متراصين وبذلك تضمن حقوق الجميع ، وتتحقق للعمال شروط معقولة ، وضمانات كافية ..

أما طلب سرَيان أحكام قانون العمل على عمال النسيج اليدوي ،الذين يتجاوز عددهم في حمص وحدها الثلاثة آلاف عامل ، وفي سوريا الخمسة عشر ألف عامل ، فتتضح أهميته بما سبق وفسرته محكمة التمييز في بعض قراراتها الغريبة ، من أن هذه الفئة من العمال لا تنطبق عليها أحكام قانون العمل . رغم صدور قرارات عديدة من مجلس التحكيم الأعلى وقرارات سابقة لمحكمة التمييز نفسها ، تقرّ فيها سريان احكام قانون العمل على هذه الفئة من العمال ، خاصة وان المادة الثانية من قانون العمل تُدخِل هذه الفئة من مجموعة العمال الذين يشملهم

هذا القانون ، لذلك ، كان من الواجب تعديل هذه المادة ، بتعريفها تعريفاً جديداً واضحاً ، لا يدع مجالاً للاجتهاد والتفسير .

*

لقد مضى على هذه المطالب ، التي تقدم بها مختلف فئات العمال إلى المسؤولين نيف وسنتان ، وهي لم تزل مطوية في أدراج وزارة الاقتصاد الوطني ، دون أن تدب فيها الحياة ، فتحال إلى مجلس النواب للبحث فيها وإقرارها .

إن هذه المطالب ، إذا ما اضيفت إلى التعديلات التي طالب بها نواب حزب البعث العربي الاشتراكي ، تضمن للعمال بعض الحقوق السليبة . وذلك ريثما يصدر قانون جديد يضمن للعمال كافة حقوقهم ومطالبهم .

وإننا إذ نلحّ على وزارة الاقتصاد الوطني أن تفتح عينيها للنور ، فتمدّ يدها إلى هذه المطالب ، وتقدمها إلى مجلس النواب ، لبحثها وإقرارها ، فلأن شمساً جديدة تطلّ على حياة شعبنا الذي لم يعد يغفر للمسؤولين تهاونهم .

إن رفاقنا العمال ، الذين يشكلون الأكثرية الساحقة ، مع الرفاق الفلاحين من أبناء شعبنا ، والذين بذلوا من التضحيات ، وناضلوا في صفوف الفئات الشعبية ، نضالهم العنيف المرير ، لجديرون بأن تصان لهم الحقوق وتكفل لأسرهم وأبنائهم الحياة .

أما آن لنا أن نؤمن بأن نصوص الدستور والقانون ، نصوص حية غير جامدة ، وآن للمسؤولين أن يدركوا أن الحكم يعني تنفيذ أحكام الدستور والقانون التي نصت على ضمان حقوق العمال وصيانة مصالحهم ، وأن يدركوا أن الحكم يعني ، تحقيق مطالب الشعب ، وحماية أبنائه من البطالة والتعسف والاستثمار ، وتحرير أبنائه من الخوف والمرض والفقر ! ..

إننا نطالب المسؤولين مع رفاقنا العمال ، بإقرار هذه الحقوق الجزئية ، بأقصى السرعة ، فقد استيقظ الشعب ولن يسكت بعد اليوم ، عن أية مؤامرة على حقوق أبنائه .

* * *

عمال دمشق يعلنون النضال لتحقيق مطالب عمال النسيج بحلب(١)

عمال النسيج الآلي في دمشق يؤيدون نواب البعث الاشتراكي بمشروعهم بتعديل قانون العمل والقضاء على المؤامرات

بعث عمال النسيج الآلي بدمشق إلى المجلس النيابي بالعريضة التالية :

نحن عمال النسيج الآلي بدمشق ، عانينا من ظلم قانون العمل الذي كان بجانب مستثمرينا ألواناً من الظلم ، فقد طُبق علينا رغم نواقصه العديدة ، تطبيقاً مغايراً لنصوصه وروحه . ولقد طالبنا مراراً بتغيير هذا القانون من أساسه لأنه قانون رأسمالي لا يتفق أبداً مع

---

(١) « البعث » ، العدد ٥٤٤ (٢٦ نيسان ١٩٥٤) .

روح الدستور ، ولكن الفئة الحاكمة التي تناوبت على التصرّف بمقدرات البلاد منذ وضع الدستور حتى اليوم أصمت آذانها عن سماع صرخاتنا ، وقامت على العكس بدعم الطبقة المستثمِرة لجهودنا ، هذه الطبقة التي يقوم وجودها على حساب آلامنا وشقائنا .

واليوم انطلقت في البلاد صرخة مباركة ، انبعثت من أعماق قلوبنا ، وحملها ممثلونا نواب البعث العربي الاشتراكي إليكم يا نواب الشعب . نطلب إليكم تعديل قانون العمل ريثما يتم تغييره بقانون ينسجم مع روح الدستور ليحقق لنا هذا التعديل :

١ ـ مساواة المستخدمين والفَعَلَة بالحقوق .

٢ ـ جعل التعويض حقاً لجميع العمال .

٣ ـ تحديد مدة العمل القصوى .

٤ ـ جعل العطلة الأسبوعية مأجورة .

وإننا نؤيد نواب البعث العربي الاشتراكي في مشروعهم بتعديل قانون العمل تأييداً مطلقاً ، ونضمّ صوتنا إلى صوت إخواننا العمال المناضلين في حلب لتحقيق هذا التعديل ، ونعلن استعدادنا للنضال حتى الموت مع سائر العمال في النقابات وخارجها أو تجاب مطالبنا ، والسلام .

(ويلي ذلك زهاء ١٢٠ توقيعاً)

* * *

عمال الحقائب بدمشق يطالبون بتعديل قانون العمل(١)

تضامن عمال دمشق مع عمال حلب في النضال من أجل حقوق العمال

بعث عمال الحقائب بدمشق إلى المجلس النيابي بالعريضة التالية :

نحن عمال الحقائب في مدينة دمشق ، خضعنا لأحكام قانون العمل منذ صدوره وطُبقت علينا مساوئه ، وفتحت نصوصه المرنة المجال لكل مستثمِر من أرباب العمل ليفسره حسب مصالحه وأهوائه ، حتى غدت نصوصه حبراً على ورق ، وغدونا نحن مستثمرين لا حامي لنا ولا نصير . فلا نصوص القانون في روحها وحروفها وتطبيقها تحمينا من جشع مستثمِرينا ، ولا الفئة الحاكمة التي تناوب أفرادها على التصرّف بمقدّرات البلاد أصغت أذنها لشكاوانا وصرخاتنا المتتالية ، بل دعمت مستثمرينا في استثمارهم لجهودنا وأتعابنا وأيدتهم في جشعهم واحتيالهم على نصوص القانون ، حتى آلت حالتنا إلى ما نحن فيه .

واليوم هيأ الله لنا من سمع صرختنا وشعر بألمنا ، وقام ينادي نداء يتجاوب مع أعماقنا ، فيطالب بتعديل قانون العمل تعديلاً يخفف من مظالمه ، ويقيّد من مرونة نصوصه ، ويجعله أقرب إلى تحقيق مصلحتنا ، ريثما يصدر قانون جديد ينسجم كل الانسجام مع نصوص الدستور السوري ، فيحقق للعمال جميعاً حماية حقيقية مجدية .

---

(١) « البعث » ، العدد ٥٤٤ (٢٦ نيسان ١٩٥٤) .

إننا نؤيد نواب البعث العربي الاشتراكي في مشروعهم بتعديل قانون العمل تأييداً مطلقاً ، ونضمّ صوتنا إلى صوت إخواننا العمال في حلب معلنين استعدادنا للنضال متضامنين حتى الموت أو تجاب مطالبينا الآتية :

١ ـ مساواة المستخدمين والفَعَلة بالحقوق .

٢ ـ جعل التعويض حقاً لجميع العمال حتى في حال الاستقالة .

٣ ـ تحديد مدة العمل القصوى .

٤ ـ جعل العطل الأسبوعية مأجورة .

٥ ـ جعل هوية العامل النقابي الأساس في براءته وحسن سلوكه .

(ويلي ذلك ٨٤ توقيعاً)

* * *

احتفالات الاول من أيار ١٩٥٤

أقام الحزب مهرجانات عمالية في معظم مدن سورية احتفالاً بعيد العمال ، منها مهرجان ضخم في دمشق يوم الجمعة في ٣٠ نيسان ١٩٥٤ ، وفي حلب وحمص وغيرهما . والكلمات الخمسة التالية ألقيت في بعض تلك المهرجانات. - المحرر -

*

في المهرجان العمالي الكبير الذي عقد في مكتب الحزب ، البيطار يقول :

يجب ان نخرج بالبلاد من حكم السياسيين الى حكم الشعب

إننا لا نطالب للعمال والفلاحين بأجور تسدّ الرمق بل بمستوى لائق من الحياة .. وحدة الطبقة العاملة وتضامنها مع الفلاحين والمحرومين والطليعة الواعية شرط أساسي لتحقيق أهدافها(١)

أيها الرفاق !

إنها لفرصة سعيدة لحزبنا أن يجتمع في مقرّه فئة شريفة من المواطنين تعيش وتجمع قوتها بعرق جبينها وتنهك وتضنى لسد رمقها ورمق عائلاتها . وانها لمناسبة مفيدة لكم ، أنتم العمال والفلاحون ، أن تجتمعوا إلى شباب الحزب ورجاله ، وتضموا صفوفكم لصفوفه ، وتوحّدوا نضالكم مع نضاله ، فبغير توحيد النضال لا يمكن لقضيتكم ، وهي قضية الوطن ، أن يكتب لها النصر .

أيها الرفاق !

إن لكم مطالب مشروعة تطالبون بها الذين يستغلون جهودكم ويتعاونون مع المستغلين

---

(١) جريدة « البعث » العدد ٥٥٠ (٣ أيار ١٩٥٤) . انظر ايضاً : « نضال البعث » ، الجزء الثاني ، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٢ .

ضدكم ، ولكن تعلمون بتجربتكم ، أو يجب ان تعلموا ، أن مطاليبكم ومطالب كل فئة لا تتحقق من فوق ، من قِبَل الحكومات ، ومن قبل أرباب العمل ، ومن قبل الملاكين الكبار ، ولا يمكن لا اليوم ولا غداً أن تتحقق إلّا بفضل نضالكم واتحادكم جميعاً معنا في هذا النضال .

دعوة إلى الوحدة :

لا يكفي نضال العامل في المعمل ولا نضال العمال في المعمل الواحد أو في معامل المدينة الواحدة أو المهنة الواحدة . بل يجب اتحاد العمال جميعاً من سائر المهن والمعامل وفي جميع المدن . لا يكفي نضال العمال جميعاً لتحقيق أهدافهم ، بل ينبغي استنادهم على الفلاحين وعلى نضال الفلاحين في كل قرية ، لا يكفي نضال العمال والفلاحين لوحدهم ، بل يجب ان يشركوا في نضالهم سائر الفئات المظلومة والفئات المثقفة المتألمة .

وأخيراً مسألة العمال والفلاحين والفئات المظلومة والمتألمة مسألة سياسية لا يكفي فيها توحيد النضال لغايات اقتصادية مهنية بحتة ، بل لا بد أن تسيروا كلكم ، العمال والفلاحون والطبقات الفقيرة والمظلومة والمتألمة ، وراء حزب سياسي يمثل أهدافكم ومصالحكم ، لا بد من أن تربطوا مصيركم بمصير هذا الحزب الذي تجتمعون في مقرّه ، هذا الحزب الذي أكد ويؤكد لكم أن حرية الشعب ومجد الأمة لا يمكن ان يضمنا ما لم يساهم العمال والفلاحون والفئات المظلومة أي أكثرية الشعب الكادحة ، في تسيير دفة السياسة في بلادنا .

مطالب الشعب في الفترة الحاضرة :

ما هي مطالب حزبنا ، أي مطالبكم في الفترة الحاضرة ، لأنّ حزبنا لا يرى معنى لوجوده إلّا إذا جسد أهدافكم وقاد نضالكم . إن ما يطلب حزبنا تحقيقه هو ما نصّ عليه الدستور في سبيل رفع الاستغلال والحيف والخوف عنكم لتعيشوا عيشاً كريماً حراً . إن ما نطلبه أولاً : أن توفر الدولة لجميع العمال والفلاحين عملاً يشعرهم بوجودهم وكرامتهم وإنسانيتهم واجراً لائقاً عادلاً مقابل هذا العمل .

فلا يكفي هذا الأجر أن يسد رمقه ورمق عائلته من حيث الطعام وحسب ، بل أن يوفر له الحد الأدنى من العيش كإنسان له حاجاته المادية من ملبس ومسكن وحاجاته المعنوية من تعليم وصحة وطبابة وعلاج . وان ما نطلبه ثانياً : أن توفر الدولة للعمال لا أجر اليوم فحسب ، بل استمرار العمل وطمأنينة العيش والحياة في المستقبل .

وفي ما يتعلق برفع الاستغلال والحيف عنكم فإن حزبنا ليطالب بسن قانون للعمال والفلاحين والعمال الزراعيين يضمن حقوقهم ويجعلهم يعيشون عيشة إنسانية ، كما أنّ نوابنا ونوابكم قد تقدّموا بمشروع قانون يعدّل بعض مواد قانون العمل المعمول به اليوم .

ولقد قرأتم ولا شك أهم ما جاء فيه من ضرورة إقرار العطلة الأسبوعية لجميع العمال من مستخدمين وفَعَلَة وإقرار أجرة هذه العطلة الأسبوعية ، ومن ضرورة الانتهاء من التسريح التعسفي والتحايل على القانون بقصد الامتناع عن دفع التعويض المنصوص عليه للعامل المسرّح .

الحماية النقابية :

إن حزبنا ليطالب بأن يضمن لجميع العمال حرية تأليف النقابات والانتساب لها ، وأن تتمتع هذه النقابات بالحقوق والسلطة التي تخوّلها مهمتها لها . فالنقابات ، بالإضافة إلى أنها الأداة التي يصل عن طريقها العمال إلى نيل مطاليبهم ، فإنها أيضاً الجهاز الذي يجب ان يكون له الرأي القاطع في جميع الخلافات التي تنتج بين العمال وأرباب العمل .

الرأسمال الوطني :

إن حزبنا يفرق كل التفريق بين الرأسمال الأجنبي والرأسمال الوطني ، وهو يعتبر أن مرحلتنا الحاضرة هي مرحلة الاستفادة من الرأسمال الوطني في توطيد أركان الانتاج القومي وإنمائه ، ولا سيما فيما يتعلق بسياسة تصنيع البلاد ، هذه السياسة الوحيدة التي تخرج بلادنا من وضعها المتخلف ومن تحكم البلاد المتقدمة بمصيرها .

ولكننا ، مع العمال ، لا ننسى أبداً أن على الرأسمال الوطني أن يتمتع بنظرة وطنية وواقعية لمرحلتنا الحاضرة ، ينبغي أن يكون استثمار الرأسمال الوطني في سبيل تقوية وضع البلاد الاقتصادي وفي سبيل استقلال البلاد الاقتصادي ، كما ينبغي ان يعود على العمال ، وهم المنتجون الذين نعتمد على جهودهم في دعم استقلال البلاد ، نصيبهم العادل من جرّاء إنتاجهم الوطني ، ولن يتم ذلك إذا لم يشترك العمال عن طريق نقاباتهم في أرباح المعمل وفي إدارة المعمل علاوة عن الأجور العادلة التي يستحقونها ، وبدون ذلك لا يمكن أن يتوفر أي تعاون بين العمال المنتجين وأرباب العمل المستثمرين .

معركة الانتخابات :

أيها الرفاق ! إن الحكومات والمجالس النيابية التي تقوم وتسقط في بلادنا لا تمثل مصالحكم في شيء ، وإنما تمثل مصالح الفئات الإقطاعية والرأسمالية الغاشمة في بلادنا ، التي تطعمكم وتكسيكم لإستغلال قواكم العضلية .ولقد جاء الانقلاب الأخير فجاءت معه فرصة فتح الباب لحكم ديمقراطي شعبي يقيم في البلاد الاستقرار في ظل الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية .

ولكن الحكومة التي فرضت عليكم اليوم ، لم تعتبر بالماضي وأبت إلاّ أن تدير ظهرها للمستقبل ، فحملت بذلك مسؤولية هدر المرحلة الحاضرة وتحقيق ما فيها من إمكانيات لبناء المستقبل ، وهكذا تكون قد فرضت عليكم النضال ضد جميع الأساليب التي تريد اتباعها لاعادة العهود الماضية وتزوير إرادتكم في الانتخابات المقبلة .

إنكم تتساءلون : ما حيلتنا أمام تكتل القوى الإقطاعية والرأسمالية في البلاد ، واستخدامها لنفوذ المال ولنفوذ الحكم ولنفوذ الجاه والمركز ؟

إنكم تتساءلون : ما حيلتنا إزاء هذه القوى المتكتلة ؟ ولكننا نجيبكم بأن هذه الفئات تبني تكتلها على أساس الباطل والظلم والتحكم في الشعب في عصر لم يبق فيه شعب من الشعوب يُحكَم بهذه الاساليب . فحجتها ضعيفة وباطلة ، وأنتم أبناء الشعب العاملون المنتجون ، قد انتقلت إليكم اليوم قضية الوطن وقضية الشعب معاً ، وأصبحت بالنسبة إليكم قضية حياة أو موت .

إنكم ، وأنتم مؤمنون بهذا الحق ، سترصون صفوفكم وتنظمون نضالكم وتسهرون على الدفاع عن حقكم في ضمان انتخابات حرة نزيهة . ستسيرون دون تردد ودون حيرة ، لدعم قوى الحزب الذي وقف دوماً معكم جنباً إلى جنب ودافع دوماً عن قضيتكم التي هي قضية الوطن ، هذا الحزب الذي خبرته جميع العهود التي قامت بالقوة او بالتزوير وانهارت وتساقطت ، وخرج من المعركة ظافراً لأنه بقي دوماً إلى جانب الشعب ، لأنه يمثل اتجاه العصر ومثل الأمة وحاجات الجماهير . ان حزباً مثل حزبنا لا بدّ وأن يكتب له النصر ما دمتم قد عولتم عليه للدفاع عن حقكم ، عن حق الشعب في أن يخرج البلاد في هذه المرة من حكم السياسيين إلى حكم الشعب .

* * *

كلمة الدكتور أسعد الاسطواني في المهرجان العمالي في دمشق :

العمال أول من ناهض الاستعمار وربيبه الاستثمار[1]

حياتكم الشريفة في المعامل ضمانة لعدم السير في طريق الانتهازية والنفعية

اخواني :

ليست المصادفة وحدها هي التي تجمعكم هنا في وقفة أول أيار عيد العمال .

فلئن جئتم اليوم للتعارف والتذاكر في شؤونكم ، فإن غايتكم الكبرى هي أن تعملوا للدفاع عن حقوقكم ، ولن تحصلوا على ذلك إلّا بالتضامن الوثيق والإيمان العميق بوحدة النضال مع إخوانكم الكادحين ، في البلاد العربية وكافة أقطار العالم . ولن تكون هذه المناسبة ، سوى حافز جديد لكم ولنا ، للإنطلاق نحو خلق حركة عمالية جدية في البلاد العربية تهدف إلى الوحدة والحرية والاشتراكية .

ولقد أثبت العمال ، في مختلف الظروف التي مرت بها البلاد ، على أنهم كانوا أول من ناهض الاستعمار وربيبه الاستثمار ، لأن العمال الذين هم الاعداء الطبيعيون لكل استعباد واستثمار ، لن يكونوا إلّا في الصف المناهض للرجعية .

هذه الرجعية التي تدرك بوضوح مصالحها الطبقية والذاتية ، لقادرة في كل حين على خلق الركائز والتكتلات لتحمي وجودها .. هذه الرجعية التي لن تعوزها الحيلة مطلقاً لدعم كل حكم ديمقراطي مزيف أو حكم ديكتاتوري سافر لتجهز على كل حركة شعبية تقدمية حرة ...

ولقد خرج الشعب وخرجت الحركة العمالية معه من معركة الديكتاتورية ظافرين ، ولكن جميع الدلائل تشير على أننا مقبلون على عهد ديمقراطي مزيف تسود فيه عقلية العهد الذي سبق انقلاب حسني الزعيم ، فهذا الظفر الذي انتزعته الفئات المناضلة ضد الديكتاتورية سيبقى ناقصاً مشلولاً إذا لم يعِ العمال وعياً كافياً خطورة الظرف الذي هم فيه .

فيجب عليهم ، وهم الذين لم تلوثهم المصالح الخاصة ، أن يتكتلوا في حركة شعبية واعية ، تعمل بصدق وحرارة في سبيل كرامة الافراد ، لتقضي على كل مؤامرة تهدف إلى استغلالهم او الحد من وثبتهم التحررية ، لأن في هذا التكتل الواعي ، ضمانة لمستقبلهم كفئة

---

(١) « البعث » ، العدد ٥٥٠ (٣ أيار ١٩٥٤) .

تناضل لتحقيق العدالة الاجتماعية .

فحزب البعث العربي الاشتراكي الذي تبنى المطالب العمالية منذ اليوم الأول من نشأته ، في سوريا وكافة اقطار العروبة ، يستهدف اليوم خلق هذه الحركة العمالية الواعية التي تؤمن بإمكانيات الافراد وحريتهم في التعبير عن آرائهم ، وبنضالهم الموحد من أجل حياة لائقة شريفة .

فحزبنا أيها الأخوان ، هو المجموعة الانسانية الوحيدة في الوطن العربي التي تتطلب من الأشخاص جهداً ذاتياً وتعمل في نفس الوقت على تنمية شخصية الفرد لأن حزبنا الذي بني على أسس علمية عقائدية ليس حزباً تبعياً يتبنى مصالح أشخاص معينين ، أو فئات خاصة ، ولا هو حزب المناقشات الجوفاء والعقيمة ، المنفصلة عن واقع الحياة ومشاكل الساعة ، إنه حزب العمق والتجربة العقائدية التي يكتسبها من نضاله المستمر وعمله الدائب ...

وكنتيجة حتمية لذلك ، فإن حزبنا يتطلب من كل فرد أن يتحمل مسؤولياته لتنمية وتغذية النضال ، إنه يريد أن يصنع من أعضائه ، من عمال وفلاحين ومثقفين ، رجالاً واعين لمهمة النضال ، رجالاً يدركون ألف مرة بأنه خير لهم أن يخطئوا وهم مناضلون من أن يكونوا على صواب وهم ينظرون إلى الحوادث تمرّ بهم دون أن تكون لهم إرادة حية في توجيهها .

وليست هنالك فئة تستطيع تحمل المسؤوليات على وجهها الأكمل اكثر من الفئات الكادحة وخاصة منها العمال ، هذه الفئة من المواطنين التي تهيء لها الظروف يومياً أن تتجمع في المعامل والنقابات لتدرس مشاكلها ومتاعبها .

هذه الفئة التي تتغذى بالصدق والايمان من عراكها اليومي في سبيل لقمة الخبز ..

هذه الفئة التي تشقّ طريقها بسواعدها الشريفة القوية من واقعها المر ، وهي أحقّ من غيرها لتحتلّ مكان الصدارة في الحركات النضالية ..

إن حياتها هذه هي الضمانة على أنها لن تسير في طريق الانتهازية والنفعية ، ولذلك فإن القوى الكامنة فيها هائلة جبارة ، فإذا ما كانت واعية لأهدافها مخلصة لرسالتها فلسوف يتحطم الاستثمار لتعيد توزيع الثروات على أساس العمل وعرق الجبين .

ولكن نضالكم أيها العمال العرب في سوريا لن يكون كاملاً ، إذا لم ترفعوه إلى صعيد العروبة ، فالتعاون والتضامن مع كافة العمال العرب في البلاد العربية أمر تحتمه ظروف الحياة العربية ليكون العمل موحّداً جباراً عنيداً .. فها هم إخوانكم في تونس والجزائر ومصر والبلاد العربية الأخرى يقودون الحركات التحررية ويبذلون أسمى التضحيات ويتحملون أقسى التبعات ، فإذا ما اتحدت جميع هذه القوى وتآزرت فيما بينها واعية لمهمتها صادقة في عنادها فإن صروح الاستعمار والاستثمار تنهار سريعاً .

ولسوف تتحقق حينئذ آمالنا في مستقبل هانىء رغيد في ظل الاشتراكية والحرية والوحدة العربية .

فيا عمال العالم العربي اتحدوا .

* * *

اجتماع عمالي كبير في حمص

عيد اول أيار وثبة من اجل الاشتراكية[1]

البعث العربي الاشتراكي طليعة الشباب العربي سيظلّ دوماً في صف الشعب .

حمص ـ لمراسل « البعث » الخاص :

دعا فرع البعث العربي الاشتراكي في حمص ، الحزبيين من العمال والشباب والأصدقاء إلى اجتماع عام في محلة (ظهر المغارة) الساعة التاسعة مساء .

وفي الموعد المحدد ، تقاطرت الوفود من العمال والشباب والأصدقاء من كل حي ، فغصت ساحة دار أحد الرفاق الحزبيين بالحضور ، وامتلأت الساحة العامة بأبناء الحيّ ، الذين جاؤوا للاستماع إلى شباب الحزب ، بمناسبة عيد أول أيار ، عيد الطبقة العاملة ، واللهفة تشعّ في الوجوه والقلوب الخافقة تنتظر انطلاق صوت الحرية ، صوت البعث الاشتراكي مدوياً ، مزلزلاً أصنام الرجعية إقطاعيين ورأسماليين ومتآمرين .

وفي الساعة التاسعة وقف الاستاذ وليم خوري وافتتح الاجتماع بترديد شعار الحزب ، وقدم المحامي الاستاذ منير العامودي ، ليلقي كلمة بمناسبة أول أيار .

ثم وقف المحامي المذكور ، وشرح طبيعة رسالة الحزب التي تتجه إلى جميع الفئات الشعبية : عمالاً وفلاحين ومواطنين ، ثم قال : في مثل هذا اليوم من كل عام ، يعطل العمال في جميع بلاد العالم ، بعد عناء سنة كاملة من الجهد والعمل الشاق ، أما بالنسبة للعمال العرب ، فأيّ جهد ذاك وأية راحة تستمتع بها الطبقة العاملة ! ؟ إن البطالة المخيفة متفشية في كل بقعة من بقاع وطننا ، والعمال يبحثون عن اللقمة لأبنائهم وأسرهم فلا يجدون .. والفئات الحاكمة في بلاد العرب تقف في صفوف الفئات الاقطاعية ، والرأسمالية تشرّع القوانين لمصلحة أرباب العمل الكبار ، على حساب العمال أبناء الشعب ، وتجنّد رجالها في حلب ودمشق وفي كل مدينة من مدننا لتئد حركة العمال المقدسة ، المطالبة بحقوقها السليبة العادلة .. إن أول أيار ، إذا كان عيداً عالمياً للعمال ، فإنه بالنسبة لنا نقطة انطلاق ووثبة وحركة متجددة مستمرة ، للنضال من أجل حقوق الطبقة العاملة ، وتحقيق الاشتراكية والعدالة والمساواة . ليكن اول أيار تذكرة لكم ، وباعثاً لحركتكم.. وحزبنا الذي وقف وحده في معركة تحرير الشعب من الديكتاتورية ، وحكم الفرد ، واستثمار الانسان ، يقف دوماً إلى جانب الطبقة العاملة .. لتحقيق مطالبها العادلة .. وإننا ندعوكمْ لتقفوا صفاً واحداً وكتلة واحدة ، وقوة واحدة في وجه المستثمِرين والمستغلين من حكام رجعيين وأسيادهم من المستعمرين ، وأنصارهم من إقطاعيين ورأسماليين حتى تتحقق مطالبكم ، مطالب الشعب ، مطالب البعث العربي الاشتراكي في الحرية والمساواة والعدالة .

وما كاد ينتهي من خطابه ، حتى التهبت الأكفّ بالتصفيق وارتفعت الهتافات بحياة البعث العربي الاشتراكي نصير الطبقة العاملة ، ومحرّر الشعب العربي ...

ثم وقف الاستاذ وليم خوري ، فتحدّث عن بطولات الشعب العربي ، محقق البطولات

(١) « البعث » ، العدد ٥٥١ (٤ أيار ١٩٥٤) .

وناشر العدل والإخاء في الماضي من تاريخه ، وقال :

أيها الرفاق المناضلون ، لقد أفقنا اليوم على الإقطاعيين والحكام الرجعيين ، يسلبون حقوق الشعب ويمتصون دماءه ، وينفذون مؤامرات الاستعمار ، وأفقنا على الشعب فإذا به بكافة عماله وفلاحيه ، يعانون أسوأ حياة وتُستغَل جهودهم وتستعبَد نفوسهم .

أيها الرفاق .. إن قضيتكم التي هي قضية الحياة ، قضية الاشتراكية ، قضية الإنسانية ، لن تجد حلها في الصمت والاتكالية ، إنكم مدعوون للنضال ، للعمل من أجل تحقيق رسالة الشعب السامية ، رسالة تحريركم من الفقر والجهل والاستثمار ، ومتى أردتم ، فستتحقق قضيتكم لأن إرادة الشعب لا تعرف الهزيمة .

وقد قوطعت هذه الكلمة بالتصفيق مراراً ، وما كاد ينهي كلمته حتى ضجت الساحة بالتصفيق والهتاف لحركة البعث الاشتراكية محطمة الاقطاعية والرأسمالية .

وكانت كلمة الختام للمحامي الاستاذ فوزي الصفوة ، الذي استهل كلمته قائلاً :

أيها الرفاق .. صدقوني إذا قلت لكم إني أعرف كيف أبدأ حديثي ولكنني لن أستطيع له نهاية ، لأن حديث النضال لن يختم إلّا بتحقيق رسالة الشعب في الحرية والاشتراكية والعدالة ..

ثم استعرض تآمر الفئات الحاكمة في معركة الجلاء وفلسطين ، وقال : إن بطل الجلاء كان « طيب شربك » إبن باب تدمر الذي وقف في ندوة البرلمان ، وقد أحاط به جنود الفرنسيين ، يقول لرجاله من الدرك الذين طلبوا إليه التسليم : « والله ، لن نترك بيت الأمة ، ولن يدخله العلوج إلّا على أجسادنا » .

ثم انتقل إلى نضال الحزب مع الفئات الشعبية في عهد الطاغية أديب الشيشكلي فقال :

يتحدث طلاب كراسي الحكم عن نضالهم ضد العهد البائد ، ويملأون الأرجاء بمزاعم تضحياتهم .

لقد شوّهوا نضال الشعب بهذه الاباطيل . ولا زلنا نذكر يوم طلبناهم في معركة وأد الدستور ، الذي قدّم مشروعه أديب الشيشكلي ، فإذا هم يحنثون بعد أن وعدوا أنهم سيشتركون معنا في النضال ضد الاستبداد وتزييف إرادة الشعب .

أيها الرفاق : إن حزبنا لا يعدكم باللبن والعسل ، إن حزبنا لا يخلق لكم المعجزات ، إن قضيتكم لن يحلها إلّا أنتم ، إن الشعب وحده هو الذي يقرّر مصيره بيده ، وما نحن إلّا جنود في معركة واحدة .. ويوم تتحدون جميعاً وتشعرون أنكم أنتم المسؤولون عن قضيتكم ، يوم ذاك ، تتحقق رسالة الشعب في الحرية والوحدة والاشتراكية . وقد قوطعت هذه الكلمة مرات بالتصفيق الحاد .

وما إن أنهى خطابه حتى ارتفعت الهتافات والتصفيق ، وانطلقت الحناجر بحياة البعث العربي الاشتراكي طليعة الشعب العربي ، ومحرره من العبودية والاستعمار .

وهكذا انتهى الاحتفال وانصرف المدعوون ، وهم أكثر عزيمة ، وأشد نضالاً ، وأمتن عهداً ، يجددون قواهم للمعركة الحاسمة ، معركة حرية الشعب العربي في وطننا العربي الكبير .

احتفال العمال في حلب بيوم أول ايار[1]

إن لقمة عيشنا مجبولة بعرق الجبين ودم القلب ودموع البائسات والجياع ..
العمال بسوريا ركّزوا شعارات النضال وأصبحت مطالبهم على لسان كلّ حرّ ..

احتفل العمال في حلب بيوم أول أيار عيد العمال في جميع انحاء العالم .. وقد ألقى العامل الرفيق علي تلجيني رئيس نقابة عمال النسيج الآلي بحلب كلمة تحدث فيها عن نضال العمال من اجل الحرية وتآمر المستغلين مع الاستعمار الـذي يحميهم ليكونوا ركائزه ضدّ العمال والفلاحين ، وهم سواد الشعب . وفيما يلي كلمة الرفيق علي :

اخواني العمال :

في مثل هذا اليوم من كل عام يحتفل عمال كل أمة من الأمم بعيد العمال ، واليوم نجتمع نحن العمال العرب لأول مرة في هذا البلد الكريم لنحتفل بعيد العمل والعمال صفاً واحداً كله الايمان بمستقبل الحركة العمالية وكله الأمل بالغد المقبل الذي لا بد ان تتحقق فيه جميع مطالب العمال في الحياة الكريمة .

ولا بد لنا ما دمنا مجتمعين في نفس اليوم وفي نفس المناسبة ، التي يجتمع فيها العمال في سائر الاقطار والاوطان من أن نحيي نضال إخواننا العمال في سائر أنحاء العالم ومن أن نحيي بصورة خاصة نضال إخواننا العمال العرب في مناهضة الاستعمار الذي ما زال يدعم الرأسمالية في أكثر أقطار الوطن العربي .

أيها الإخوان !

لقد كان هدفنا من نضالنا نحن العمال الوصول الى تحقيق العدالة والمساواة فيما بيننا وبين سائر المواطنين الذين يعيشون على أرض هذا الوطن بحيث لا يستطيع غني أن يستغلّ فقيراً وبحيث لا تستطيع الثروة المتجمدة في أيدي نفر قليل من الناس أن تستعبد الجماهير الغفيرة التي تكدح وراء الآلات ليل نهار في سبيل لقمة الخبز فلا تكاد تصل إليها إلاّ وهي ممزوجة بعرق الجبين ودم القلب ودموع الامهات البائسات والأطفال الجياع .

إن لنا نحن الذين نؤلف الاكثرية المطلقة في الوطن مع إخواننا الفلاحين حقنا في أن نعيش كما يعيش أي مواطن آخر . ومن هنا برزت قضيتنا الكبرى التي تجمعت قوى الرجعية والاستعمار لمحاربتها ، ذلك ان حقنا في المساواة مع المواطنين الآخرين تسنده العدالة ويدعمه المنطق وتؤيده قوى الخير الكامنة في نفوس اكثرية أبناء الوطن ، دون حاجة إلى إثباته بالأدلة ودعمه بالقوانين ، وما دام حقنا في المساواة طبيعياً ومشروعاً .. فلم يكن هنالك للقوى الرجعية التي كانت قد استأثرت بجهودنا وراحت تستغلّ تعبنا لتثري على حسابه .. لم يكن هنالك بدّ للقوى الرجعية هذه ، من أن تلجأ إلى كل ما هو ظلم وتعسف وطغيان لمقاومتنا والوقوف في

---

(١) نشر في « البعث » ، العدد ٥٥٧ .

وجوهنا . ذلك ان حقنا المشروع في الحياة الحرّة الكريمة يظهر في كل صباح كما تظهر الشمس المشرقة ، ومن يستطيع أن ينكر نور الشمس إلّا كل أعمى ، يعيش في الظلام مطبق العينين عن جمال الحياة .. أو كل من يتعامى عن إشراق النور فيستدير بوجهه إلى الظلام .. معرضاً عن حقيقة الحياة . وهكذا كان شأن مستغلي العمال والفلاحين في كل قطر من أقطار العالم ، لا يعيشون إلّا في ظلام الرجعية حيث ينسجون هنالك مؤامراتهم لاستغلال الكادحين المعذّبين في الارض .

وفي هذا الظلام الذي يعيشون فيه ، تمتد إليهم يد الاستعمار الباغي ، لتحميهم وتدعمهم وتؤيدهم ، ويقوم هؤلاء المستغلون من جراء ذلك بتبادل المنفعة مع الاستعمار ، فلا بد لهم من حمايته كما يحميهم ولا بد لهم من دعم هذا الاستعمار كما يدعمهم ومن تأييده كما يؤيدهم .. ومن هنا كانت المؤامرات الاستعمارية تلجأ في كل حين إلى محاربة العمال في كل وطن من الأوطان ، إذ لا بد لها لاستعمار أي وطن كان من التآمر ضد أبنائه وهم العمال مع أقلية سكانه وهم الرأسماليون الجشعون ، ومن هنا ولد مع نضال العمال والفلاحين نضال الوطن جميعه في سبيل القومية الحرة الكريمة وولد مع مقاومة الرأسماليين للعمال ، حركة الاستعمار الجشع البغيض .

اخواني !

لئن كان نضال العمال في القطر السوري لم يصل بعد إلى ما يتطلبه العمال من تحقيق كامل نهائي لجميع مطالبهم العادلة فهو قد قطع الطريق على المتآمرين ضد النضال العمالي وركز شعارات النضال العمالي حتى أصبحت مطالب العمال على لسان كل مواطن حر ، وحتى أضحت شعاراتهم تلك .. كأنها المشاعل ترسل النور في ظلام الليل لتجمع حولها الحائرين المضطهدين ممن لم يكن لهم بالأمس أمل في الحياة . ولقد تبلور نضال العمال في نقاباتهم التي أصبحت تحمل العبء الأكبر والمسؤولية الأولى في ميدان المعركة فهي التي جمعت صفوف الكادحين في المنظمات النقابية ، وهي التي تقدمت صفوف العمال مطالبة بحرية المواطنين في التعبير عن رأيهم ، وهي التي كانت في عهد الحكم الرجعي الاستبدادي سداً منيعاً في وجه الظلم والطغيان فوقف أفرادها من النقابيين المناضلين صفاً واحداً مع المناضلين الأحرار من طلاب وأساتذة ومحامين حتى أزالوا بنضالهم المشترك .. عهد الطغيان إلى غير رجعة .. وهي التي وقفت بالأمس القريب مطالبة بتعديل قانون العمل وتأمين العمال على حقوقهم ومستقبلهم ووصلت إلى ما وصلت إليه من تحقيق لبعض المطالب رغماً عن المؤامرات والدسائس وتكتل قوى الرجعية ضدها . وهي التي سوف تستمر في ميدان المعركة مع كل مناضل حر ، غير عابئة بالاضطهاد والظلم والاستبداد مهما كان مصدره ، ومهما كانت صفة من يحملونه أو يوجهونه ، لتوصل العمال إلى ما ينشدون تحقيقه من آمال في حياة الحرية والمساواة .

أيها الإخوان !

فلنتعظ إذن بما مر علينا من تجارب النضال ولنجتمع كلنا في نقابات العمال التي نستطيع بالانتماء إليها والإكثار منها أن نقوّض كل مقاومة لمطالب العمال .. ففي تأسيس كل نقابة فتح قبر جديد للمستغلين والمستثمرين . وفي انتماء كل عامل إلى النقابة طعنة تنفذ إلى صميم قلب

الطغيان والاستبداد لتجندل الطغاة المستبدّين واحداً بعد آخر . ولنعلم اننا وحدنا الذين نستطيع أن نقرّر مصيرنا ولنعلم أيضاً بأن النضال الصحيح هو النضال الذي تخلقه جهودنا لوحدها .. هو النضال الذي تنبع دوافعه وحوافزه من أعماق ذاتنا ومن شعورنا كمواطنين بمسؤوليتنا القومية عن مصير النضال العمالي الذي هو الوسيلة الأولى للتعبير عن إمكانيات أمتنا العربية والذي هو الطريق الأول للإفصاح عن خلود عروبتنا الزاهرة بأعمق ما وصل إليه الوجدان القومي من شعور بالمسؤولية عن تقدّم الانسانية جمعاء . أجل لن يكون نضالنا حراً إلّا اذا طهرناه بعرق جباه الأحرار المناضلين . وهذا هو الغد المقبل الذي يحمل إلينا بشائر الحياة الحرة .

فلنعمل جاهدين ونحن نتطلع إليه ، فهو لنا .. ونحن له .. إن شاء لنا الله البقاء ، وإلّا .. فنحن غذاء أرضه الطيبة التي وهبتنا الحياة فمنحناها أجسادنا لتكون لترابها السماد ، ودمنا ليكون لزرعها الماء .

وهذه هي الأرض التي يجب علينا أن نقدمها للأجيال المقبلة .. أرضاً حرة من كل استعمار ومن كل استغلال .. يعيش عليها العمال والفلاحون ليذكروا كل صباح وكل مساء .. هؤلاء الذين سبقوهم على الطريق ثم تركوا خيرات الوطن تعبق بذكي دم المناضلين الاحرار .

عاش نضال العمال وعاشت مطاليبهم العادلة .

* * *

كلمة الرفيق سعيد سواس في احتفال العمال بحلب بعيد أول أيار :

مطالب العمال لا تحقق إلا بالنضال النقابي(١)

ألقى الرفيق سعيد سواس رئيس نقابة عمال الصناعات الميكانيكية في حلب كلمة بمناسبة الإحتفال بأول أيار ، جاء فيها قوله :

إن هذا اليوم هو يوم مشهود في تاريخ الحركة العمالية في سوريا ، لأن اجتماعنا اليوم للاحتفال بأول أيار . عيد العمال العالمي ، لا يرتدي فقط صفته من الناحية الشكلية على اعتبار ان جميع العمال على مختلف ميولهم يحتفلون بهذا العيد في جميع انحاء العالم ، بل ان احتفالنا هنا له معنى عميق ألا وهو الاستفادة من هذا الاحتفال لشدّ أواصر الأخوة والصداقة والتضامن بين جميع عمال سوريا في سبيل كفاحها من اجل حقوقها وحرياتها النقابية .

إن الطبقة العاملة في سورية تعاني أزمة شديدة من جراء عوامل كثيرة . فالبطالة تتفشى بين صفوفها بسبب مزاحمة البضائع والمصنوعات الأجنبية لانتاجنا الوطني ، ثم سعي أرباب العمل بشكل قوي إلى الهجوم على أجور العمال مع العلم أن اسعار المعيشة ترتفع باستمرار . وتسليط أرباب العمل سلاح التسريح التعسفي فوق رؤوس العمال وخاصة الذين يعملون في الحقل النقابي .

وتتفشى مختلف الأمراض العادية والناتجة عن المهنة وعن إرهاق العمال بالعمل ، وخاصة

---

(١) نشر في « البعث » ، العدد ٥٥٨ .

في الصناعات الغزلية بشكل مريع ،أضف إلى ذلك انتشار الأمية بين السواد الأعظم من العمال في سورية وحرمانهم من كل ضمان اجتماعي يحميهم من المرض والعجز والشيخوخة والبطالة وطوارىء العمل وأمراض المهن .

اخواني العمال :

إن كفاحنا في سبيل تحسين حياتنا المادية لا يستهدف فقط وضعنا الشخصي ، بل يهدف أيضاً إلى تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد أجمع . فما هي مطاليبنا ؟ وما هي سبل الكفاح في سبيل تحسين حياتنا المادية ؟

إننا نطالب بزيادة اجورنا بشكل يضمن لنا حياة لائقة مع إصرارانا على تطبيق مبدأ ٨ ساعات عمل في المهن المقرر فيها هذا المبدأ ، والسعي لاقراره في باقي المهن ، ويجب إقرار قانون للضمان الاجتماعي ، ويجب مبدئياً إلزام الحكومة أن تؤمن الطبابة المجانية للعمال وعائلاتهم مع تطبيق مبدأ التعليم الابتدائي المجاني الاجباري بشكل عملي ناجح وممكن . كما يجب إلزام محاكم العمل أن تفصل بالدعاوى المرفوعة أمامها بشكل مستعجل .

إن الدستور السوري ينصّ صراحة على جعل يوم الراحة الأسبوعية مدفوع الأجرة فيجب إقرار ذلك المبدأ أو تطبيقه .

تلك هي أهم مطاليبنا المادية ، ولا يمكن أن تؤمّن إلاّ إذا ناضلت أكثرية العمال من أجلها ولا سبيل إلى ذلك سوى المزيد من التنظيم والانضمام إلى النقابات .

ومضى الرفيق سواس قائلاً :

إن العمل الثقافي للطبقة العاملة هو إحدى المهمات الرئيسية للنقابات . فهي يجب ان تكون مدارس ديمقراطية ولا يمكن تطوير مبادرات العمال إلا بواسطة ذلك . إن المقررات المتخَذة بصورة ديمقراطية وحدها تكون قابلة للتطبيق .

إن الديمقراطية في قلب الحركة النقابية ليست كلمة رنانة وإنما هي قوة مادية والأساس الوحيد الممكن أن تبنى عليه الأعمال سواء كانت كبيرة أم صغيرة والشرط الوحيد للنجاح .

اخواني العمال :

إن أهم عمل ثقافي علينا أن نقوم به اليوم ودائماً بين العمال هو النضال في سبيل وحدة العمل بين العمال في النقابات وخارجها .

ويجب على كل شخص يودّ رفع مستوى حالة العمال المادية معالجة وضعنا الاقتصادي بروح وطنية ديمقراطية .. لقد زاد تغلغل البضائع والرساميل الأجنبية التي تقتل إنتاجنا الوطني ، فيجب إذن حماية الإنتاج الوطني الصناعي والزراعي بمختلف الوسائل .

إن على المسؤولين في الحكم أن ينظروا جيداً وجدياً إلى مطاليبنا هذه إن سوريا اليوم بحاجة إلى حكومة يؤيدها الشعب وان العمال يشكلون الفصل الطليعي من شعبنا .

اخواني العمال :

إن أول أيار هو عيد تحتفل به جميع عمال العالم وجميع المنظمات النقابية على مختلف اتجاهاتها . فليكن أول أيار بالنسبة للعمال في سورية يوم أخوة وتضامن ووحدة .

من مراسل « البعث » في حماه :

نضال العمال سيكتب له النصر[1]

العمال يطلبون تعديل قانون العمل ليتلاءم مع الدستور
سيف التسريح التعسفي يهدد العمال .. الحرية النقابية مفقودة

لقد ضمن الدستور السوري حرية النقابات وجاءت أحكام قانون العمل منسجمة مع هذا الضمان ، ولكن بشكل مهلهل ضعيف بالنسبة للعمال بحيث لم تغنهم هذه الاحكام عن توجيه أشدّ النقد لهذا القانون الحالي لخلّوه من مؤيدات التنفيذ .. ويا للأسف ، فقد جاء قانون العمل خلواً من أي حماية للعمال الذين يقدمون على تشكيل نقابة إذا كان رب العمل غير راض عن تشكيلها . والويل كل الويل ، بسبب فقدان هذه الحماية ، لكل عامل يدعو لتشكيل نقابة إذا كان رب عمله لا يرتاح لتشكيلها ، وبالطبع أرباب العمل يعارضون في الأعم الأغلب تشكيل نقابة لعمالهم بل يحاربون تشكيلها بلا هوادة مستعملين سلاح التسريح ، هذا إذا لم يكن التعجيز بقصد إحراج العامل وحمله على الاستقالة ليحرم من كلّ تعويض . وهكذا نقف أمام مشكلة من أهم المشاكل الاجتماعية في بلادنا ، ألا وهي وجود هوّة واسعة بين أحكام الدستور وأحكام القانون ووجود لا مبالاة في تطبيق القوانين ولدى السلطات حيال التنفيذ .

فالدستور يضمن حقك أيها العامل .. في التكتل بشكل نقابي للدفاع عن مصالحك الحيوية ، ويأتي القانون مؤيداً هذا الحق ولكن دون أن يدلك على طريقة للحصول على حقك هذا وغير آبه بالتالي إلى الواقع . فاحصل أو لا تحصل سيّان في نظر القانون والسلطة معاً ويا للأسف أيضاً .

فمثل هذه الأحكام القانونية ما كان لها أن تحلّ مشاكلنا الاجتماعية وهذه اللامبالاة التي وصفناها ليست لها إلّا نتيجة حتمية وحيدة بل ليس لها إلا دواء واحد هو تكتل جميع أصحاب المصالح التي لا تضمنها مثل هذه القوانين الشوهاء ورفع أصواتها بالمطالبة صفاً واحداً ، فالذي يبدو في مجتمعنا أن الحق للقوة ويا للأسف والحق الذي لا تدعمه قوة يذهب سدى .

فهذه نقابة عمال شركة الكهرباء في حماه مثال حي على ما نقول ، لقد أقدم عدد من هؤلاء العمال على تشكيل نقابة لهم فلم يرق هذا العمل (لسادتهم) المتزعمين في ذلك الوقت مدراء الشركة التي كانت شبه أجنبية .. فماذا كانت النتيجة ؟ لقد سُرّح هؤلاء العمال جميعاً من شركة الكهرباء دون أن ينتصر لهم أحد ، بل إن الذين حاولوا ان ينتصروا لهم كان نصيبهم الزجر والقهر والاستهزاء !! وكان للشركة ما أرادت وبقي لعمال شركة الكهرباء بحماه نقابة وأي نقابة ، لقد بقيت لهم نقابة ولكن جميع أعضائها مسرّحون ولم يجرؤ على دخولها من بعد أحد من العمال القائمين على رأس العمل ولا يزال الوضع على حاله حتى الآن ، فحتى متى يا ترى ؟ !

والآن يودّ بعض موظفي بنك مصر بحماه أن يساهموا في تشكيل نقابة لموظفي المؤسسات المصرفية وقد ودّوا ذلك منذ شهور ولكن دون جدوى .

---

(١) « البعث » ، العدد ٥٥٥ (٩ أيار ١٩٥٤) .

إن سلاح التسريح مسلـط فوق رؤوسهم وقد سئل مدير فرع حماه عما إذا كان لا مانع من مساهمتهم فلم يبد حراكاً ولم يفُه بكلمة . فهل هو موجه من قبل مرجعه الأعلى بأن يحول جهده دون تشكيل نقابة للموظفين ومكلف بالوقوف سدّاً منيعاً أمام تنفيذ أحكام قانون العمل أم انه تصرف شخصي منه يود ان يرضي به رؤساءه في دمشق وبيروت ؟ أما ماذا يا ترى ؟ ..لعله غير هذا او ذاك .. لعلها الثقة بأن يده هي العليا ، فالتسريح فاغر فاه بوجه الموظفين ، فلماذا يكلف خاطره ويتكلم ؟ فلربما كان الكسوت جواباً .. وهل من جواب أبلغ من واقع الحال المنذر بسوء المآل لكل من يحاول استعمال حقه الـ ..قا ..نو ..ني . !

إننا نهيب بالمسؤولين أن يعيروا قضايا الأمة الكبرى مثل هذه القضية عنايتهم في قضية الحرية وقضية سيادة القانون اللتين ورد ذكرهما (على سبيل الإلمام بالشيء) في البيان الوزاري العتيد .

* * *

حزبنا لن يعيش اذا لم ينبثق عن آلامكم ايها الكادحوَن

برزت الإشتراكية للقضاء على الفارق
بين القلة الميسورة والكثرة المحرومة[1]

أيها الأخوان !

إننا نأتي إليكم لنسمع شكواكم ونتباحث وإياكم عن أصولها وأسبابها ، ونضمها إلى أفكارنا ونظرياتنا ونستخلص من كل ذلك الحلول الاساسية والطرق التي تبلغ بنا هذه الحلول . وأنتم العمال خير فئة يستمد منها حزبنا غذاءه ويقوي بها نضاله ويضخم صفوفه .

إننا لنتصوّر العامل منكم وقد قضى الأيام الطوال في الكدّ والتعب ينظر إلى البناء البديع الذي شيده ، ووضع كل حجر منه فوق كل حجر بحب وعلم ، اننا لنتصوّر هذا المهندس الفنان وقد أنهى البيت الذي بناه . إننا لنتصوّره يقول : ترى أنا الذي صرفت من دمي وعرقي ما أكاد لا أسدّ به رمقي ورمق عائلتي ، وقضيت السنين العديدة أنحت الحجر وأرفع الحديد .. ألا يحقّ لي أن أملك .. لا هذا البناء الشامخ ، بل كوخاً صغيراً يضمني وزوجتي وأولادي ؟ ألا يجدر أن يكون نصيبي من الأجر ما أستطيع معه توفير ثمن البيت العائلي .. أنا الذي لا أكاد أصرف قرشاً واحداً لغير الأكل البسيط ؟ إني لأتصوّر العامل منكم أيها الأخوَان يبدأ بهذه النظرة وهذا التساؤل ، ثم يتابع تفكيره يوماً بعد يوم ليعي مشكلته ومشكلة كل عامل ، ليصل إلى حل المشكلة التي ليست سوى الاستغلال . الاستغلال أيها الاخوان ، استغلال المال للعمل ، استغلال صاحب المال لصاحب العمل ، خلق هذه الهوّة بين أفراد الشعب وقسمهم لطبقتين ، تحكّم الطبقة المستغلة التي تملك المال وتزيده وتضخمه باستغلال العمال في مشاريعها الاستثمارية . من هذا الاستغلال ، من هذا الفارق القديم بين صاحب القصر المنيف

---

(١) خطاب الاستاذ البيطار في مهرجان مأذنة الشحم الكبير . « البعث » . العدد ٥٥٦ (١٠ أيار ١٩٥٤) . انظر ايضاً « نضال البعث » : الجزء الثاني ، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

وبين البنّاء الذي لا كوخ له، نبتت الفكرة الاشتراكية وبرزت الدعوة لتغيير أسس المجتمع القائم على الاستغلال ووضع بناء لمجتمع جديد عادل .

ومن هذا الاستغلال ولد الوعي عند الشعب لحقوقه ، للمطالبة بهذه الحقوق . إذ كيف يعقل أن يشتغل العامل أكثر من اثنتي عشرة ساعة في عمل منهك ، ويقضي سنوات عديدة ثم لا يصل به الأمر لأن يملك كوخاً صغيراً ؟ وكيف يمكن أن يقبل هذا النوع من الحياة ولا ينقم على المستغلين الذين أبوا إلاّ بأن يخلقوا ويزيدوا الفوارق الاقتصادية ويقسموا البلاد إلى طبقتين : الرأسماليين والعمال .. ولكننا ، إذ نأتي اليكم نحن ، نشعر وتشعرون بأن اهدافنا واحدة ومصلحتنا مشتركة لأنها أهداف ومصلحة الشعب الذي ننتمي كلانا إليه .

أيها الاخوان العمال !

لقد خلق عملكم نفسه ضرورة وعي حقوقكم والدفاع عنها . وانكم لتدركون معنا أن قضيتكم قضية سياسية لا مهنية ، لأنها قضية الفئات الشعبية جميعها التي تستغَل وتظلم وتتألم ، وانها لن تحلّ ما لم تربطوا مصيركم بمصير الحزب الذي يحتضن هذه القضية ويدافع عنها باعتبارها قضية الشعب ، باعتبارها قضية قدسية . إن قضيتكم قضية حقوق الشعب المسلوبة ، ولن تحل إلا بالسير مع حزبنا الشعبي الذي يدافع عن هذه الحقوق ويناضل لاستردادها . إن قضيتكم وقضية حزبنا واحدة ، ولن تحل ما لم تضموا نضالكم إلى نضالنا وتجمعوا صفوفكم إلى صفوفنا .

إن من حقكم ، كما ذكر خطيبكم ، أن تطلبوا من حزبنا الاتصال الدائم بكم ، وإن من واجب حزبنا ضمان هذا الاتصال ، لأن حزبنا لا يستطيع أن يعيش إذا لم يتغذّ من آلامكم أيها العمال الكادحون .

* * *

حزب البعث العربي الاشتراكي في نشاطه اليومي

جموع العمال والفلاحين في مكتب البعث العربي الاشتراكي بحلب

نضال الحزب يستمدّ قوته من سَواعد العمال والفلاحين .. الرجعية تقاوم دخول نقابات العمال في المعترك السياسي..[1]

دعا مكتب العمال والفلاحين في فرع حلب جماهير العمال في مساء يوم الخميس الماضي[2] لحضور الاجتماع الدوري الذي يعقد في مساء كل يوم خميس .

وفي الساعة الثامنة احتشدت جموع العمال في مقر الحزب المركزي بالجميلية ، وافتتح

---

(١) « البعث » ، العدد ٥٦٠ (١٦ أيار ١٩٥٤) .

(٢) الواقع في ١٣ أيار ١٩٥٤ .

الحفل بترديد الشعار الحزبي ، ثم تقدّم المسؤول عن مكتب العمال والفلاحين في الحزب ، فشرح الموقف السياسي للحزب على ضوء التطورات الأخيرة .. وفضح الدور الذي تلعبه الفئة الحاكمة وما تهدف إليه من وراء تنكرها لحرية الشعب والحريات العامة بإصدارها قانون المطبوعات ثُم توجه إلى الجمع المحتشد وقال :

إن حزب البعث العربي الاشتراكي الذي ما زال يقف بالمرصاد للاستعمار والمتآمرين مع الاستعمار من فئة الرجعيين والمستغلين ، يقف اليوم ليعلن في كل بقعة من أرض الوطن أن قانون المطبوعات الجديد هو قانون يخدم أغراض الاستعمار لأنه يرتكز إلى اضطهاد الحرية التي لا يقبل امتهانها إلاّ كل مستعمر أو متآمر مع الاستعمار .

وإن حزبنا الذي طوّح بنضاله الثوري بالاستبداد وهدم ركائز الاستعمار على رؤوس حُماته من المستبدين ، وذلك من وراء استماتته لتحقيق مطالب الجماهير الكادحة ، لينزل اليوم إلى ميدان المعركة بروحه العربية الأصيلة ليرد اللطمة الموجهة الى حرية الشعب .. لطمتين وثلاث .

إن نضال حزبنا البطولي يستمد قوّته من قوة سواعدكم معشر الرفاق ويضمن استمراره من اتحاد صفوفكم ، فإلى ساحة المعركة من جديد يا معشر المناضلين .. والمستقبل لنا وحدنا بناة الاشتراكية على أرض هذه البقعة من وطننا العربي الكبير .

العمل النقابي متصل بالعمل السياسي :

ثم جاء دور العامل الرفيق جميل ثابت في الكلام فألقى كلمته عن « النقابات والعمل السياسي » وشرح الأدوار التي مرّ بها نضال العمال في سبيل الاشتراكية . ثم وصل إلى أن الطبقة الرجعية في بلادنا ما زالت تحارب دخول نقابات العمال إلى معترك السياسة .. لأنها تخاف من وقوفها أمامها في المعركة وجهاً إلى وجه .. فتحاول منعها من مزاولة النشاط السياسي بمختلف القوانين الجائرة التي تضمن من وراء إقرارها تزوير إرادة الناخبين وإفساد الضمائر ..

ثم انتهى من كلمته قائلاً : « إن العمل النقابي متصل بالعمل السياسي اتصال الجسم بالروح ، لأن غاية العمل النقابي إيصال الطبقة الكادحة إلى مطاليبها الاشتراكية وانه لا بدّ للنقابات من ان تتكتل وراء أهداف سياسية قومية ليتسنى لها تخليص الوطن من ربقة الاستعمار والاستبداد » .

ثم ألقى أحد الرفاق كلمة قال فيها :

إن قوى الرجعية تلفظ أنفاسها الأخيرة يوماً بعد يوم وهي تتشبث على فراش الموت بمحاولات يائسة غايتها المد في عمر أصبح قصيراً والزيادة من دم فقد حرارة الحياة .

ثم قال :

«إن اليوم الذي تتكتل فيه جميع قوى العمال في حزبنا ، وتستفيق فيه إمكانيات النضال في نفوس أبناء الطبقة الكادحة جميعاً ، فيهرعون فيه إلى ساحة النضال لتحقيق أهدافنا القومية من وحدة وحرية واشتراكية لهو اليوم الذي يخرج فيه الاستعمار من الوطن العربي إلى غير رجعة » .

مهرجان شعبي رائع في حي باب شرقي[1]

الحكومات التي تحمي مصالح الطبقات المستغلة عدوّة الشعب
لا خلاص من الاستعمار والرأسمالية إلا بتوحيد نضال
الطبقات العاملة من عمال ومثقفين وفلاحين وصغار المنتجين
في حزب البعث العربي الاشتراكي .

أقيم مساء الخميس الماضي[2] في دار أحد البعثيين الاشتراكيين في حي باب شرقي ، مهرجان شعبي كبير حضره جمهور كبير من العمال والفلاحين والمثقفين . وافتتح المهرجان بترديد شعار الحزب : **أمة عربية واحدة ، ذات رسالة خالدة** . ثم قدم عريف الحفلة العامل النشيط الرفيق أحمد حديد ، وبعد أن رحب بالجموع المحتشدة باسم العروبة الخالدة شرح مشكلة جماهير الشعب الكادح في الريف وكيف تهجر قراها تحت نير الاقطاعية وتدخل المدينة لتفتش عن عمل بعد أن ضاق بها مجال القرية الضيق ، فتصطدم في المدينة بالرأسمالية المستغلة لجهود العمال ، فسرعان ما تجد نفسها فرّت من الجحيم إلى الجحيم ، ثم صوّر كيف أن العمال في المدينة توحدهم آلامهم ولا يجدون من يدافع عن حقوقهم ، سوى حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يتبنى فكرة الاشتراكية التي هي الحل الوحيد للقضاء على الاستغلال في القرية والمدينة ، في المعمل والمزرعة ، ودعاهم إلى توحيد نضالهم مع نضال شبابه والسير معه عمالاً ومثقفين وفلاحين جنباً إلى جنب ، لتحقيق حياة أفضل في ظل وحدة عربية شاملة تحقق الحرية والاشتراكية للجميع ويكون الحكم فيها للشعب وبالشعب .

كلمة الأستاذ عبد الحليم قدّور :

ثم ارتجل الاستاذ عبد الحليم قدور كلمة قوية عرض فيها الحرب الطاحنة بين الطبقتين ، الطبقة الشعبية المظلومة ، والطبقة الاقطاعية الرأسمالية المستغلة المدعومة بالاستعمار . وبين ان الخلاص من الاستعمار ومن الاقطاعية والرأسمالية ، لا يكون إلّا بتوحيد نضال الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين ومثقفين وصغار المنتجين في حزب البعث العربي الاشتراكي الذي آمن بقضية الشعب ، وعندما تتحقق لهذه الطبقات الشعبية وحدتها في صفوف الحزب ، عندها يقول الشعب للظالمين : قفوا . فترتعد فرائصهم ويولون الادبار أمام غضبة الجموع المؤمنة بقضيتها ، وحينئذ يتوارى الاستعمار دون رجعة . وختم حديثه بقوله :

«أيها الشعب : كل فلاح وعامل مطالَب مسؤول عن شعبه وأمته ، وكل فرد يستطيع أن يكون قوة لا تقهر عند إيمانه بمبادىء هذا الحزب ، فعلينا أن نكون رُسُل هذه المبادىء ، وعلينا أن نتمّ النضال الذي قاده الحزب منذ عشر سنوات ونيف ، والله معنا » .

تمثيلية «المعمل للعمال والأرض للفلاحين » :

ثم قدّم فريق من العمال البعثيين تمثيلية بعنوان : « المعمل للعمال والأرض للفلاحين » ،

---

(١) « البعث » ، العدد ٥٦١ .

(٢) الواقع في ١٣ ايار ١٩٥٤ .

فكانت مثالاً حياً للمعاملة السيئة التي يلاقيها العمال في المعامل والمصانع والمتاجر ، وكيف تُستَغَل جهودهم ولا يأخذون ثمرة عملهم كاملة ، وكيف أن الرأسمالية تسعى لبث التفرقة في صفوف العمال ، ثم إن العمال يعون بالتدريج حقوقهم نتيجة اتصال البعث العربي الاشتراكي بهم ، فيوحدون نضالهم ويحلّون النضام الاشتراكي محل النظام الرأسمالي .

كلمة نقيب عمال الأحذية :

ثم قدّم عريف الحفلة الرفيق عبد الجليل السمان ، نقيب عمال الأحذية بدمشق ، فارتجل كلمة قوية عبّر فيها عن عميق ألمه لما يصيبه واخوانه العمال في هذه البلاد ، وكيف ان احدهم لا يجد حتى المسكن الذي يأوي اليه فيعيش مع كل أفراد أسرته في غرفة واحدة لا تتوفر فيها الشروط الصحية . ثم تعرّض للأدعياء الذين يستجدون أصوات الناخبين ويعدونهم أحلى الوعود ، حتى إذا وصلوا قبة البرلمان تناسوا الشعب وتنكروا لوعودهم وحنثوا بإيمانهم ، وقال : إن سبب ذلك أن هؤلاء جميعاً يمثلون مصالح طبقة معينة ، هي طبقة أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأراضي ، ولا يمكن أن يحققوا لنا أي مطلب من مطالبنا ، لأنهم لا يحسّون ألمنا ولا يشعرون شعورنا ، وعلينا أن ندقق في اختيار ممثلينا ولا نستنكف عن الانتخاب فيفوز أعداؤنا .

كلمة السيد طلعت حلاوة :

ثم قدّم عريف الحفلة الشاب البعثي النشيط طلعت حلاوة فألقى كلمة استهلها بقوله : إنه لما يُثلِج صدورنا ويبعث في نفوسنا أروع معاني النشاط والإقدام استماعنا إلى كلمات اخواننا العمال الكادحين ، هذه الكلمات التي إن دلت على شيء ، فإنما تدلّ على يقظتهم من سباتهم ، وإيمانهم بعدالة قضيتهم ، والاستعداد للتضحية في سبيل الوصول الى حقوقهم .

ثم أردف قائلاً : إن الفئة الرجعية من إقطاعية ورأسمالية في هذه البلاد يزعجها جداً ان تراكم تطالبون بحقوقكم وتناضلون في سبيل حكم سياسي شعبي إشتراكي ، لأنها تريد أن تبقي الساحة وقفاً لها حتى تكيفها حسب مصالحها .

وتابع قائلاً : لقد انبثق حزب البعث العربي الاشتراكي من آلام الشعب ليحقق آماله ويلبي حاجاته ، إنبثق ليسحق النظام الرأسمالي الاقطاعي ويُحِلّ محله النظام الاشتراكي ، وإنه يعاهدكم أمام الله والتاريخ بأنه سيتقدم الصفوف ويقدم المزيد من التضحيات كما عرفتموه . ولن يتراجع ما دمتم معه تناضلون في صفوفه حتى تتحقق للأمة العربية وحدتها وحريتها واشتراكيتها ..

كلمة الاستاذ صلاح الدين البيطار

ثم قدّم عريف الحفلة عضو قيادة البعث العربي الاشتراكي الاستاذ صلاح الدين البيطار بين موجة من التصفيق الحاد والهتافات المدوية ، فألقى الكلمة التالية :

العمال .. والطبقة المستغلة[1]

اخواني العمال :

إن دفاع العمال عن حقوقهم واستردادها لا يكون بالاقتراع وحسب كما ذكر أحد خطبائكم ، بل بالنضال العنيد المستمر ، لأن هذه الطبقة الغنية لا يمكن ان تغتني دون أن تستثمر العمال والفلاحين بصورة مستمرة ، ولولا وجود عمال وفلاحين ، فقراء ، وبؤساء ، أميين ومرضى ، لما كانت هناك طبقة إقطاعية ورأسمالية . فهي تحيا على حساب موت هذه الطبقة الفقيرة ، واذا عاشت الطبقة الفقيرة فلكي تموت الطبقة الاقطاعية والرأسمالية ، وإذن فإذا كانت المسألة بالنسبة لهذه الطبقة مسألة حياة أو موت فأحرى بها أن تكون للطبقة العاملة كذلك ، ومعنى ذلك اننا سنكون ـ في نضال مستمر لا في يوم الانتخاب فقط ـ بل حتى يتحقق المجتمع الاشتراكي الذي ننشده .

متى تكون التضحية ؟ !

ولكن العمال الواعين يعطون لكل ظرف حقه : فيوم يطلب منهم دفع المال لنقابتهم او حزبهم : فالتضحية في دفع المال ، ويوم يطلب منهم أن يتكتلوا ويضربوا أو يتظاهروا للمطالبة بحقوقهم المغصوبة فالتضحية في أن يتظاهروا ويضربوا ، ويوم يطلب منهم أن يذهبوا الى صناديق الاقتراع فالتضحية في عدم التخلف ، ويوم يطلب منهم الموت في سبيل حرية بلادهم فالتضحية في أن يموتوا في هذا السبيل .

هوّة سحيقة يزيلها نضال الفَعَلَة !

إن هوّة سحيقة تفصلكم أنتم المنتجون العاملون عن تلك الطبقة المستغِلة الكسولة الجشعة ، فلنبحث عن أسباب هذه الهوة في أعمالكم اليومية وفي آمالكم ايضاً . أنتم تعملون ساعات كثيرة في اليوم كي تربحوا عيشكم : منكم من يبني البيوت ، ومنكم من يدير الآلات ، ويحيك الأثواب ، ويصنع الأحذية . بعضكم يطلب زيادة الأجور ، وبعضكم يطلب طبيباً لعائلته ، ومنكم من يريد أن يتعلم ويعلم ابناءه ، ومنكم من يريد ضمان عمل الغد ، ومنكم من يفكر بعيشه في شيخوخته ، ومنكم من وصل به الوعي إلى أن يقول : أترى خلقت لكي أبقى عاملاً طول العمر ؟ أليس من حقي أن أملك عملي وأنا الذي أكدح طول النهار ؟؟ عندما يبلغ الوعي عند العمال هذا المستوى يكون الذين بلغوا هذا المستوى قد أشرفوا على ما نسميه الاشتراكية .

•

ما هي الاشتراكية ؟؟

والفكرة الاشتراكية استخلصها المفكرون من احوال المجتمع وسيره . انهم أدركوا ان المجتمع ظالم وان الله خلق الناس ليعيشوا سواسية في بحبوحة عيش وفي سعادة وهناء ، وأن لا

---

(١) انظر ايضاً : « نضال البعث » ، الجزء الثاني ، ص ٢٥٨ ـ ٢٦٠ .

يبقى هناك سيد وأجير ورأسمالي وعامل ، أدركوا أن هناك مكان لقيام مجتمع لا طبقي ، لا استغلال فيه . المفكرون أتوا ليوقظوا فيكم الوعي ، انتم الذين تتألمون من عملكم المضني لقاء الأجر الزهيد ، وليمشوا معكم لتحقيق المجتمع الاشتراكي . ولكن مثل هذا المجتمع لا نبلغه من دون وعي ونضال ، لأن في يد المستغلين أسلحة وبطشاً وحكومات متآمرة تحميهم ، ولأن سواد الشعب الكادح لم يبلغ بعد المستوى الكافي من الوعي حتى ينظم صفوفه للنضال يداً واحدة في سبيل قضيته ، ولو بلغه لما بقيت الاقطاعية والرأسمالية جاثمة فوق صدره الكليل . وقد جاء المثقفون ، وخاصة الطلاب ، ليتضامنوا معكم ويخلقوا هذا التنظيم في حزب اشتراكي مؤمن ، لأنه بغير التضامن بين العمال والفلاحين والمثقفين لا يبقى الحماس مستمراً بالنسبة لهم ومسألة حياة أو موت . ولذا نقول لكم أن حقوقكم لا تُنتزع انتزاعاً إلّا من قبل حزب تكونون فيه أنتم المستند والركيزة .

من هو عدونا ؟؟

ولكن من هو عدوّ الطبقة العاملة ؟ قد يظنه العامل لأول وهلة رب العمل ، ولكنه مع ذلك يتساءل : كيف يستطيع رب العمل استغلالنا ونحن ألوف وهو فرد ؟؟ ثم يدرك أن وراء رب العمل أرباب العمل للمعامل الأخرى ، ووراء الجميع الحكومة التي تحمي بشرطتها ودركها وسجونها هذه الفئات المستغلة ، فعدونا دوماً الحكومة التي لا تأتي إلّا لتحمي مصالح الطبقات المستغلة حتى تأتي حكومتنا الاشتراكية ، وكل حكومة قبلها لن تأتي إلّا لتحمي مصالح الاقطاعية والرأسمالية . لذا أقول لكم ، اخواني العمال : إن قضيتكم سياسية فلا تنتظروا من حكومة ان تنصف الطبقة العاملة ، ما لم تأت هذه الطبقة نفسها الى الحكم أي أن تبعث بممثليها الحقيقيين الى الحكم .

الاستعمار والاقطاعية حليفان بشعان !

ثم هناك قوة اخرى تغذي الحكم الرجعي في بلادنا وهي قوة الاستعمار . هذا الاستعمار الذي يعمل على استغلال مواردنا وأسواقنا وجهود عمالنا استغلالاً بشعاً عن طريق فرض النفوذ الأجنبي الظاهر والخفي . فالاستعمار والطبقة المستغلة حليفان ، ومصلحتهما واحدة ، وهي استنزاف جهود العامل ونهب خيرات البلاد ، فالاستعمار والحالة هذه يختبىء وراء كل حكومة رجعية ، ويدعمها .

عملنا اليوم تنظيم نضال الشعب !

ونحن ماذا نريد اليوم ؟؟ نعرف أن قوة الاستعمار كبيرة لا يمكن القضاء عليها بسهولة ، وما نريده اليوم هو ان نزيد في حرية الشعب ، أن نحرّر عدداً اكبر من المواطنين لنزيد في جحافل الجيش المناضل ونقوي صفوفه وننظم نضاله حتى يأتي اليوم الذي لا ريب فيه ، والذي يقضى فيه بهذه الجحافل من أبناء الشعب المناضل المنظم على الاستعمار ، لأنه لا يمكن أن يجابه الاستعمار وقوته المخيفة إلّا الشعب المنظم المناضل .

إننا نريد زيادة عدد المجندين في صفوف حزبنا من شعبنا لنناضل معهم ضد الاستعمار والاستثمار ولننقذ البلاد من شرور الاقطاعية والرأسمالية وحليفهما الاستعمار .

الثورة الاشتراكية العربية ضرورة مبرمة[1]

الاقطاعية والرأسمالية والاستعمار ، كلمات ثلاث لمدلول واحد في واقعنا الاقتصادي العالمي اليوم : هو الاستثمار[2] . الاستثمار في أشنع صوره وأحطّ أساليبه للشعوب المسكينة ولموارد الأرض وثرواتها . ولا أخالني مبالغاً إذا قلت أن استبدال إحداها بالأخرى في معرض الحديث أو الكتابة ، يضفي على الكلام المفهوم عينه ويحقق منه نفس الغاية ، وذلك لشدّة تلازُمها معنىً وغاية ونتيجةً . فحيث يكون الاستعمار نجد الاقطاع والرأسمال ، وحيث تجثم كليّة تستمد بقاءها من معين واحد ألا وهو استغلال الكرامة الإنسانية واستنزاف موارد الأرض بشكل يضمن بقاء الطّبقات الكادحة التي تشكل غالبية سكان المعمورة ، ألعوبة تتقاذفها الأيدي الأثيمة ويهددها شبح الجوع والخوف والمرض .

لهذا كان طبيعياً ، ألّا يجد الاستعمار ملاذاً يطمئن إليه وصديقاً صدوقاً يعطف على مشروعاته ويوليها اهتمامه وعنايته ، إلّا في أحضان تلك الشرذمة من الرأسماليين والاقطاعيين ، بالنظر لروابط المصالح المتبادلة المشتركة فيما بينهم التي تبرز وراء بلوغ ضالتهم المنشودة : « الاستثمار » .

نعم ، الاستثمار بشتى الوسائل طالما تدرّ عليهم الربح الوفير والدخل الفاحش ، ولو كان ذلك على حساب احتكار موارد الرزق وتقنينها وتوزيعها على الشعب البائس ، بشكل يضمن استمرار استغلاله ودوام امتصاص دمه وإمكانياته .

هذا من الوجهة الاقتصادية ، حيث يقدّم الاقطاع للاستعمار شعباً هزيلاً في مقوّماته ، مهدداً بشبح الفاقة والعوز لتسهل قيادته .

أما من الوجهة الاجتماعية ، فواقع شعب تتحكم بمقدراته وكرامته فئة مستغلة كهذه في غنى عن التبيان والإلهاب على ما أظن .

ومن هنا تعمل الرأسمالية على ذرّ الفساد في صفوف تلك الفئة المناضلة في سبيل لقمة العيش ، حيث تبتاع الضمائر الواهنة المحتاجة إلى المال لسدّ عوزها ، هادفة مقصدين : استعمالها سلاحاً ضد بعضها بعضاً لتقتتل حين تريد إبعادها عن قضاياها الأساسية ، ولاستخدامها سياجاً تذود بها عن عرشها عند الاقتضاء . وهكذا تبرز هنا حاجة المستعمر إلى خدمات هذه الشرذمة المجرمة ، لأنه يرى فيها خير خادم لتحقيق أهدافه التي لا تعدو في جوهرها ، عما تقدمه له من مفاسد ، وما تفسحه أمامه من مجالات الفوضى والخراب .

ولطالما تمهد له هذه الفئة المضللة سبل الاستعمار والاستثمار ، فمن الطبيعي حينئذ أن يأخذ بيدها ويبوءها سدة الحكم، ليضفي على مشروعاته الاستعمارية صبغة الشرعية ما دامت تتوجه بوحيه وتعمل بإرادته .

هذا ما نشاهده بالفعل في كافة البلدان التي تتحكم فيها عقلية الاقطاع الرجعية ، حيث تكون الفئة الحاكمة صنيعة الاستعمار وخادمه الأمين .

أوَلا ـ يعطي حكامنا العرب أيضاً في يومنا هذا ، صورة مريرة لهذا الواقع المخجل ؟؟ إن

---

[1] « البعث » ، العدد ٥٦٥ (٢٣ أيار ١٩٥٤) .

[2] خلال الاربعينات والخمسينات كان البعثيون يستخدمون كلمة « الاستثمار » بمعنى « الاستغلال » = المحرر =

الشعب العربي الذي أخذ بفضل وعيه وتمسكه بمبادىء الاشتراكية ، وترقبه لركب الحضارة الأممية ، وتتبعه لتلك الحركات التحررية والانتفاضات الثورية في سبيل الحرية والكرامة ، سيقف سدّاً منيعاً في وجه امتداد الطغيان بعد اليوم ، وسيحطم تلك الأغلال التي كبله بها هذا الحكم الديمقراطي البورجوازي القائم ، وسيعمل على ردّ هذه الصيحات الكاذبة التي ترددها ابواق العدالة الزائفة باسم المبادىء الديمقراطية والنظم الانسانية في وجه المغررين بها ، وقد آمن يقيناً بأن طريق خلاصه من هذه الوجوه العاتية ، لن يكون إلّا عن طريق ثورة عربية اشتراكية شاملة .

إن هذه الهوة السحيقة بين الحاكم والمحكوم اليوم ، وانتشار شعار الكراهية في نفوس الشعب العربي ضدّ مستغلي إرادته وكرامته ومحتكري قوته وطاقته ، ليست إلّا مبعث النور والأمل في ثورتنا الاشتراكية هذه ، باتت ضرورة مبرمة سيعمل لها الشعب جاهداً للتخلص من نير الاستعمار البغيض ، وللقضاء على أذنابه وأجرائه : الرأسماليون والاقطاعيون .

فإلى الأمام أيتها الطبقة الكادحة الشريفة ، لقد حانت ساعة النصر .

* * *

كلمة صلاح الدين البيطار في حي المحكمة بالصالحية

الشعب يتولى مصيره وسينقذ نفسه[1]

أيها الإخوان العاملون !

عندما دخلت هذا الحيّ تذكرت الحادثة التالية :

في صيف ١٩٤٦ كنا يوماً في « بلودان » وكان الطريق إليها غير معبد إلّا في جادة فرعية لا يطرقها كل متنزّه وكل فرد من أفراد الشعب . هناك رأيت أن تعبيد الطرق قد تعهده المتعهد وأحسن إنشاءه وأوصله إلى نهاية بيت لم يتم بناؤه . فسألنا عن هذا الساكن المحظوظ : من يكون هذا الرجل صاحب البناء حتى يصل الإسفلت إلى آخر حجر من بنائه ويترك بقية الطريق على التراب والغبار ؟ فقيل لنا : « إنه بيت رئيس مجلس النواب » . وذكرت الحادثة لبعض الاخوان فعلّق أحدهم : « هذا ما يجري في بلادنا ، وعلى كل حي إذا أراد ماءً أو طريقاً معبداً أن يرجو أحد الوزراء ليسكن حيه » !

حل جذري قوي شامل :

هذا حل لمشكلة تعانونها هنا في حيكم الذي يفتقر إلى الماء والطرقات أيها الاخوان العاملون ، ولكنه لا يلاقي منكم أي قبول ـ على ما اعتقد ـ لأنكم تعلمون أن حاجات حيكم إذا لبيت فلن تلبى حاجات الحي المجاور أو الأحياء الأخرى ، واذا لبيت حاجات المدينة كلها فلن تلبى حاجات البلاد . فالحل الذي ترونه أنتم إذن هو الحل الشامل الذي لا يرضى أن تأتي الإصلاحات من الوزراء والحكومات ، لأن هذه الحكومات لم تأت لتحقق للبلاد إصلاحاً ..

---

(١) « البعث » ، العدد ٥٦٦ (٢٤ أيار ١٩٥٤) .

وحزبنا وأنتم وجد الطريق الصحيحة في تحقيق الإصلاحات لا لحيكم وحده بل للبلاد كلها ، لا لأفرادكم فقط بل لكل أفراد الشعب . إنكم وحزبنا لا تلتمسون أي إصلاح إلا عن يدكم ، ولا تلجأون إلى طبيب يطبب علّات الشعب ، لأنكم تعتبرون أن إنقاذ صحة الشعب لا تأتي إلّا من الشعب نفسه ، ولا يمكن للمريض أن يصحّ إلّا إذا داوى ـ هو ـ نفسه ، ولا يمكن لمن يتهدّده المرض الفتاك أن يعيش إلّا إذا قال : أنا أريد الحياة فيجب أن تكتب لي الحياة .

نحن المرضى ونحن الاطباء :

الشعب هو المريض وهو الطبيب في آن واحد ، وتعلمون أنه في بلادنا لا يقدم الطبيب على معالجة المريض ـ عدا القلة ـ بكل قواه... لأنه لا يفهم حقيقة علة المريض التي هي اكثر ما تكون نفسية ، وهو إذ يداوي الجسم ولا يستطيع أن يداوي النفس إلّا إذا كان شعوره الانساني عالياً وإلّا إذا تخطى مهنته وارتفع منها إلى مرتبة الانسان الذي يبذل كل تضحية لمداواة أخيه الانسان .

فالشعب هو المريض وهو أيضاً الطبيب ، ومرضنا عضال لا نشفى منه إلا إذا عالجنا أنفسنا بأنفسنا .

غايتنا إيقاظ وعي الجماهير !

إن حزبنا ، كما تعلمون ، أخذ على عاتقه إيقاظ وعي الجماهير ، لأنه من غير جماهير يفقد كل احتياطي له .. وحزبنا لو اقتصر على الألوف وعشرات الألوف من اعضائه لأمكن للحكومات الباطشة أن تقضي عليه ، وقد جربت ذلك كل حكومة ففشلت ، لأن الشعب كان دوماً وراء الحزب .

إن تراجع صف من صفوفه تقدّم الصف الذي يليه دون أن يخالجه شعور بالهزيمة ، لأنه يؤمن بأن الشعب لا يُهزم . لقد كان إيماننا بشعبنا في موضعه ومنكم من ذاق مرارة الاعتقال والعذاب ، ومنكم من طلب إليه الحزب النضال فناضل دون أن يهاب السجون أو الموت .. وتعلمون أن الشعب قبل عام ١٩٤٧ كان مبعداً عن المسرح السياسي حين كانت الانتخابات على درجتين وكانت الغاية من هذا الابعاد ترك الشعب في مستوى الجهل والأمية السياسية حتى يسهل على الحكام أن يحكموه .

الاشتراكية توازي النضال ضد الاستعمار !

أيها الإخوان ! إن اكثركم من الفئة العاملة ، يعيش من عرق جبينه ، ولكم جميعاً مطالب عمالية تدافعون وندافع عنها ، ولكني أنبهكم إلى الاستعمار الذي يلفّ بلادنا ـ كل البلاد العربية وليس سوريا فحسب ـ الذي ينشب فيها أظفاره الآن أكثر من أي وقت مضى ، عليكم أن تربطوا مطاليبكم العمالية بالأهداف القومية ، ومصلحتكم كعمال لا تختلف عن مصلحتكم كمواطنين ، ودفاعكم عن حياتكم وحريتكم لا ينفصل عن دفاعكم عن حرية ووحدة واستقلال وطنكم ، وعندما نطالب بحقوق الطبقة العاملة فيجب أن نرفق ذلك بمطالبنا القومية لأن العامل والفلاح الذي يعيش اليوم تحت وطأة الاقطاع والرأسمالية سيعيش أياماً أكثر سواداً إذا

سيطر الاستعمار على بلادنا . لهذا كان دفاع الطبقة الشعبية عن الوطن هو دفاعها عن حقوقها المعيشية .

توحيد صفوف الطبقة الشعبية :

أيها الاخوان ! عندما حققنا دخول الشعب في السياسة ، يوم ناضلنا لسنّ قانون الانتخاب المباشر لم نهدف إلى أن يكون لنا نواب أكثر مما كان ، بل هدفنا إلى تسليم الفئة الشعبية العاملة قضية البلاد بعد أن تخلت عنها الطبقة الحاكمة ، فاليوم ترون أن الاهداف القومية والنظام الديمقراطي لا يمكن أن تتحقق على يد الفئات الحاكمة المستغِلة التي ليس لها هدف سوى الاستئثار بالحكم واستغلال السلطة لإطالة عمرها عبثاً .

ولكن ، ان سحب القضية من الأيدي الحاكمة لا يتم بالشعارات ، بل بإيقاظ وعي الطبقات الشعبية وتوحيد كلمتها في شعارات الحزب ، وتنظيم نضالها وراء حزبنا لمقاومة الاستعمار والاستغلال . فليكن كل اجتماع نقطة انطلاق لكل منا في بيته وحيه وقريته ومركز عمله لتنظيم صفوف الشعب وراء هذا الحزب الذي برهنت الأيام والسنون أنه كان الحافظ الامين على قضية الشعب وقضية الوطن .

* * *

الاستعمار والاستثمار متآمران على مصالح الشعب[1]

تجاوب العمال والفلاحين مع حزب البعث العربي الاشتراكي

دعا فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في دير الزور العمال لحفلة خطابية في مكتبه يوم السبت مساءً ، وما أزفت الساعة الثامنة حتى كان مكتب البعث غاصّاً بجموع العمال . فافتتحت الحفلة بكلمة من الرفيق حسام حيزه ، جاء فيها :

إخواني العمال :

في هذه الدار التي هي داركم ، ودار كل عربي ما عدا الخونة المارقين ، أتحدّث إليكم وأنا سعيد بأن أتحدث إلى طبقة شريفة منتجة ، طبقة عصامية تحصل على قوتها وقوت عائلاتها بتعب اليمين وعرق الجبين .

إن العمال هم المنتجون والمثمرون ، التي تتوقف على جهودهم وجهود الفلاحين ثروة البلاد ورفاهيتها .. العمال هم المناضلون ضد الاستعمار وربيبه الاستثمار لأنهم العدو الطبيعي لهما .

أيها الاخوان :

إن من أولى حقوق الانسان أن يتوفر له العمل ، والعلم ، أن تتوفر له الصحة والكرامة . فهل يتمتع العمال بهذه الحقوق في وقتنا هذا ؟ هل وفرت الحكومات السابقة والحكومة الحاضرة للعمال ولأبنائهم المدارس ليتعلموا ويتحرّروا من ظلمة الجهل ؟ هل أوجدت لهم

---

(١) « البعث » ، العدد ٥٦٨ (٢٧ أيار ١٩٥٤) .

المستشفيات لتنقذهم من المرض المتفشي بينهم ؟ هل أوجدت لهم العمل لتقيهم غوائل العوز والفاقة ؟ هل حمتهم من تعسف الرأسماليين وجور المستثمرين ؟ إني أرى شفاهكم تنبس بكلمة : لا .. لا .. فما هو السبب ؟

أيها الإخوان ! إن الحكومات التي تعاقبت على كراسي الحكم ، وهذه الحكومة ايضاً لم تنبثق عن إرادة الشعب وبالتالي لا تعبر عن رغباته ولا تمثله . إن حكومة تتمثل بأفراد رأسماليين ، وإقطاعيين ، لا يمكن أن تقدم لهذا الشعب والعمال من بينه مطالبيه الحقة ، لأن من لم يشعر ويتحسس بآلام الشعب وحاجاته لا يعرف مطالب الشعب ولا يعمل لها .

لقد تقدم نوابنا ـ نواب البعث العربي الاشتراكي ـ إلى المجلس النيابي بمشروع تعديل قانون العمل ، هذا المشروع الذي يحقق بعض مطاليب العمال لا جميعها ، كأن ينال العامل يوماً في الأسبوع يعطل فيه على أن يتقاضى عليه أجراً وأن تحدّد ساعات العمل اليومية ، وأن يقيد تسريح العامل من قبل رب العمل بقيود مشروعة ، وأن يقرّ تعويضاً للعامل بعد تسريحه ، ويحميه من الجوع في حالة العطل والمرض من جراء العمل .

فما كان من الحكومة الحاضرة إلّا أن رفضته ، رغم تظاهر العمال عامة وتمسكهم بمطلبهم العادل ، رفضته لأنه يمس مصالحها ـ مصالح الرأسماليين .

أيها الإخوان :

إن الاستعمار والاستثمار متحالفان متآمران على مصالح الشعب ، وخاصة عماله وفلاحيه .

المستعمر لا يرضى أن يتحرّر الشعب من الفقر والجهل والمرض ، إنه يريده أن يبقى متعامياً عن قضيته لينفذ مآربه الاستعمارية الخسيسة .

ولذلك نراه دائماً يسنَد الحكومات الرجعية التي تعمل على وأد كل حركة تقدمية شعبية صحيحة ، لأنه يرى فيها خير وسيلة لتنفيذ مصالحه ومطامعه .

إخواني : إن قضيتكم لا تحلّ بالحلول الجزئية المؤقتة ، وان حقوق العمال والفلاحين وكافة أبناء الشعب العربي ستبقى مهضومة ، وكرامته ممتهنة ما دام النظام السائد في مجتمعنا نظاماً رأسمالياً قائماً في طبيعته على ابتزاز دماء الشعب واستثمار جهوده ، فإذا أردنا أن نحقق لشعبنا العدالة والحرية والمساواة ، فلنعمل على تحقيق النظام الاشتراكي .

وإن فكرتنا التي تقوم على أهداف ثلاثة : الوحدة ، والحرية ، والاشتراكية : ليست من نسيج الخيال ، ولا مقتبسة عن الكتب ، إنما هي أصيلة في النفس العربية ، هي بنت الواقع ، هي وليدة حاجة مجتمعنا العربي .

كلمة الدكتور رشاد الجاسم في نفس الاجتماع :

إخواني العمال : إن هدفنا من الدعوة التعرّف على فئة عاملة نشيطة أهملت في الماضي وما فتئت مهملة .

ونحن كحزب سياسي غايته الأولى انتشال الطبقات البائسة من العمال والفلاحين من المستوى الذي تعيش فيه لتتبوّأ مكانها اللائق بها حيث الحياة الرغيدة في ظلال الحرية .

لقد أتيتم الآن وأحببت أن أتكلم لكم كأخ وكصديق عاش معكم ردحاً من الزمن ويعرف

من خفاياكم وآلامكم الشيء الكثير .

أجل ، أردت أن أعرفكم عن النقابة وما هي أعمالها ، وكيف تشكلت : النقابة هيئة تضم عدداً من الناس يعملون بمهنة واحدة ، وقد تشكلت في أوروبا منذ زمن بعيد فبلغت طور الكمال ...

تألفت النقابة الأولى من عمال المناجم والسبب في سبقها النقابات الاخرى هو الاضطهاد والجور الذي لاقته في ظلمات المناجم الى جانب أطفال ونساء رماهم المجتمع القاسي ليعملوا عملاً لم يخلقوا له .

فتشت هذه الفئة عن سلاح تلاقي به أصحاب المناجم ومن ورائهم الحكومات فلم تجد غير الاضراب عن العمل !

ذلك الاضراب الذي تعبّر فيه عن كل نقمتها تجاه مستغليها وسفاكيها ففيه يتوقف العمل ومن ثم يتوقف الانتاج فيقطع المورد عن كلا الجانبين .

ولم يقتصر عملها على الناحية السلبية ، فهناك ناحية إنشائية بنّاءة ، ألا وهي إيجاد المستشفيات الخاصة لهم والرياض والمدارس لاطفالهم والنوادي الرياضية والثقافية والمدارس المهنية ، وصناديق يرجعون إليها عند البطالة والعوز والمرض والشيخوخة .

وحزبنا الذي يسهر عليكم ويرى فيكم الدعامة القوية في صرح المجتمع العربي ، يضع نفسه في صفكم لمجابهة العدو المشترك ، ألا وهو المستثمر الرأسمالي الذي تسنده حكومات منه .

وطريقنا طويل وشاق ، وفي التضامن تسهل الصعاب .

* * *

مهمة الرأسمال الوطني
خدمة الانتاج القومي وإنصاف العامل[1]

عمّت موجة الإضراب اكثر المعامل الصناعية وشملت بصورة خاصة معامل الشركات الكبرى بدمشق ، وشاهد الناس في العاصمة مظاهراتهم السلمية وحشودهم الزاخرة تعلن عن مطالبهم الحقة وحقوقهم المشروعة ، وتطلب إلى الحكومة ان تضع حدّاً لتحكّم أرباب العمل بحياة العمال واستثمار رأس المال لجهود المواطنين وتكديس الأرباح على حساب عرقهم وشبابهم .

ويحلو لبعض هؤلاء أن يرددوا بين الفينة والفينة قولاً لا يتفق مع الحقيقة والواقع في شيء فتسمعهم يقولون: لولا ما نملك من رأسمال ولولا تشغيلنا لهذه الرساميل لما توفّر العمل للعمال ، ويذهبون إلى أبعد من هذا الزعم الباطل ، فيهددون بإغلاق المصانع ! .

لقد نسي هؤلاء أن الرساميل التي كدّسوها على مرّ الأيام ، إنما هي ثمرة من ثمرات أتعاب العمال البائسين ، فلو عدنا لحساب دقيق لتبين لنا أن أرباح الرأسمالي إنما يجنيها من تعب

---

(١) « البعث » ، العدد ٥٩٢ (٢٩ حزيران ١٩٥٤) .

العامل وساعات عمله المتواصل . وعلى الرغم من كل هذا ، فنحن لا نتجاهل دور الرأسمال الوطني في بناء الاقتصاد القومي ، ولكننا نريده رأسمالاً وطنياً وعاملاً فعّالاً في زيادة الانتاج لا سنداً للرجعية وحصناً للديكتاتورية ، وما من أحد يجهل مساندة أصحاب هذه الرساميل لديكتاتورية الشيشكلي رغبة منهم في تسخير الحكم لمنافع الرأسمالية وخنق الحركات العمالية ، والأحزاب الشعبية التي تتفق اهدافها وأهداف الحركات العمالية . وتلجأ الرساميل المحلية الى سياسة قصيرة النظر كهذه ، ظناً منها أن بقاء الأوضاع الرجعية يساعدها على حماية مكاسبها وتكديس أرباحها ، فتمضي في تجاهلها لحقوق العمال وتحدّيها لمطالبهم المشروعة ولا تتورع عن التهديد بالتنكيل بهم . فهي والحال هذه مسؤولة عن المنازعات العمالية لأن العمال يبذلون لها كل ما يملكون من جهد وعرق وشباب ، في حين تمضي هي بوضع الخطط والتحايل على القانون لاستغلالهم أبشع استغلال .

ولقد أتاح العمال الفرصة مراراً لهذه الشركات ، لتعود عن غيها ، فتصلح أمرها وتساهم بجهود خيرة من أجل مصلحة الاقتصاد القومي وانصاف العمال ، ولكنها في كل مرة تراوغ وتخاتل ثم تنتهز الفرص للبطش بهم ، وكثيراً ما سخّرت الحكومات لهذا الغرض .

فالرأسمالية بعنادها وجشعها وتنكّرها لمطالب العمال العادلة مسؤولة عن المنازعات العمالية ، غير مقدّرة لأهمية الدور الذي يجب أن تلعبه في هذه المرحلة من مراحل بناء الاقتصاد القومي .

فنحن في هذه المرحلة نقيم أهمية كبرى للدور الذي يجب أن تلعبه الرساميل الوطنية في زيادة الانتاج الوطني لسد الحاجات الشعبية وتشجيعها على خلق آفاق جديدة لها بدلاً من لجوئها الى تجميد رساميلها في خارج البلاد ، ولكننا لا نسمح لها إطلاقاً بأن تستغل الأيدي العاملة وتحرمها من حقها ونصيبها في ما تنتجه للبلاد من خيرات .

وأما الزعم القائل بأن زيادة الأجور تعرقل التطور الاقتصادي وتحدّ من قدرة الانتاج الوطني على مزاحمة الانتاج الاجنبي فلا يستند إلى أساس من الصحة وليس إلّا وهماً وتضليلاً .

فالعمال والفلاحون هم سواد المستهلكين في كل بلد ، وزيادة أجورهم ودخلهم يزيد في القوة الشرائية عندهم فيقدمون على شراء الانتاج الوطني مما يساعد على ازدهار اقتصاديات البلاد وبالتالي زيادة الانتاج .

أما تخفيض اجورهم فلا يؤدي إلّا إلى نتيجة واحدة وخيمة العواقب وهي تعطيل الانتاج القومي وفي هذا ضرر - لو أدرك أصحاب الرساميل - عليهم وعلى العمال وعلى الاقتصاد القومي .

إن دعوتنا الرأسمال الوطني أن ينشط في تثمير أمواله في كافة ميادين النشاط الاقتصادي كضرورة قومية في هذه المرحلة من مراحل تطورنا الاقتصادي لا تتنافى مع إصرارنا على ضرورة إنصاف العمال ودفع أجور عادلة لهم تتناسب مع العمل الشاق الذي يبذلونه في سبيل بلادهم ، لأن مهمة الرأسمال الوطني يجب أن تكون الآن زيادة الانتاج القومي لسدّ الحاجات الشعبية وإنصاف العمال لرفع مستوى عيشهم وخلق قوة شرائية في البلاد .

البيان السياسي للحزب الذي ألقاه الاستاذ البيطار في حلب :

ارتكز الاستعمار في تنفيذ مآربه على الفئات الحاكمة

أخطار الاستعمار تحفز الجماهير إلى الاسراع في تكتّلها .
حزبنا يناضل لتحقيق قانون حماية العامل والفلاح
ويحارب تجزئة الأمة العربية[1]

أيها الشعب !

في هذه الفترة التي تحاك بها المؤامرات الخارجية والداخلية على كيان وطننا وأمتنا ، يجد حزبنا أن من أول واجباته ان يهيب بك إلى أن تنظر بشجاعة إلى ما يحيق بك من أخطار ، وأن تقف الموقف المشرف الذي يستطيع ان ينقذك من الانهيار .

إن الاستعمار الذي دأب منذ الحرب العالمية الأولى على استغلال بلادنا واقتسامها وعرقلة تطورها ، توّج سياسته بأخطر جريمة استعمارية في التاريخ ، ألا وهي استغلال الصهيونية العالمية مجسّمة بما يدعونه (دولة إسرائيل).. يهدد بها كياننا ويلهينا بها وبأخطارها عن كل بناء قومي آخر .

ولم يصعب على هذا الاستعمار ـ مع الأسف ـ ان يجد في الفئات السياسية الحاكمة ما يستعين به على تنفيذ مآربه ، فاتكل على الرجعيين والرأسماليين والاقطاعيين من الحكّام لتثبيت الأوضاع الفاسدة ومقاومة الحركات الشعبية وتشويه القيم الوطنية والأخلاقية في البلاد . على أنّ حزبنا المؤمن بحيوية شعبنا وبحقه في الحرية والحياة ، ليجد في هذه الأخطار حافزاً للجماهير الى ان تسرع في تكتلها وتنظيمها لتجعل من نضالها الواعي سداً منيعاً يحميها من دسائس المستعمِرين ومؤامرة الصهيونية العالمية ، وفساد الفئات الحاكمة وخيانتها .

أيها الشعب !

إن كل تآمر استعماري يظلّ عاجزاً عن السير خطوة واحدة نحو التنفيذ ، ما لم تمهد له أوضاع داخلية فاسدة ، وأن حزبنا لم يدع إلى تحقيق الانقلاب الشامل في حياة الشعب الاجتماعية والاقتصادية والفكرية ، إلاّ لإيمانه الراسخ ، بأن تنظيم بلادنا على أساس من الاخاء القومي والعدالة الاجتماعية والحرية ، هو الضمان الوحيد لإحباط كل مؤامرة تحاك ضدّ سلامتنا بعد اليوم .

إن أمتنا لا تحتاج للطغيان والسوط وانها تئن من الطغيان والسوط ، جرّبتهما القرون فماذا خلفا ؟؟ خلفا شعباً يمزقه القلق ، ويلفه على بعضه الشك ، وألفا طبقة حاكمة يتآكلها الفساد والجشع .

إن أمتنا تحتاج للحرية ، كي تستعيد ثقتها بنفسها ، وكي تهب كل ما تنطوي عليه من خير وإبداع .

---

(١) جريدة « البعث » ، العدد ٦٠١ (٩ تموز ١٩٥٤) . انظر ايضاً : « نضال البعث » ، الجزء الثاني ، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٤ .

إن حزبنا الذي يعبّر عن حقيقة أمتنا ، ركّز قواه وكل تفكيره ونضاله في سبيل خلق هذا الجو من الحرية بتحقيق حكم شعبي ديمقراطي . لذلك ، بكل طيبة وبراءة ، وبفهم وعمق بالفهم ، ورغم النوايا السيئة التي تحيط به من كل جانب ، يسعى **بإصرار لتهيئة مقدّمات هذا الحكم الديمقراطي الشعبي** .

وإن أمتنا ، كي تستعيد ثقتها بنفسها ، وكي تعود الى ماضي عهدها ، عندما كانت ينبوع الخير في الانسانية ، لا بد من أن تباشر أمورها بنفسها - فقد بعد العهد عن مواجهتها لمشاكلها - وتجد لها الحلول وتطبقها .

كل مؤامرات الاستعمار كانت نتيجة إلى وضع الحكم بيد الطبقات المستغلة من إقطاعية ورأسمالية ، لأنها بحكم ظروفها الاقتصادية وبحكم غرابتها عن الأمة العربية ، لا تدرك مشاكل الشعب وإن هي أدركت ، لن تجد الحلول ولن تطبقها .

إن امتنا لا بدّ لها من أن تباشر أمورها بنفسها ، وأين تتركز حقيقة امتنا التي ما أصابها الدنس ؟ وأين تتركّز قوى امتنا المنتجة ؟ إنها تتركز في الطبقات الكادحة ، طبقات العمال والفلاحين . إن الطبقات الحاكمة المستغلة تخشى حتى الموت يقظة العمال والفلاحين . أما حزبنا فهو حزب العمال والفلاحين ، وهو طليعة العمال والفلاحين ، ولذلك يستبشر ويزهو كلما ازدادت يقظة العمال والفلاحين ، ولذلك أيضاً يسعى لايقاظ هذه الطبقات الكادحة المستغلة .

ولكن كيف تُطلق هذه القوى الكامنة في الطبقات الكادحة ؟ .. انها تطلق بتأمين حياة إنسانية لها ، بتأمين حياة اقتصادية مزدهرة ، وتزداد ازدهاراً بكفّ الاستغلال الجشع الشره ، ومنع الظلم القاسي الوقح .

ولذلك جعل الحزب هدفاً له تأمين العمل لكل المواطنين حتى لا يفتش ابن الشعب عن الرغيف وينسى نفسه ، وأن يكون العمل وسيلة عيش شريف مضمون ، لا أداة لإرهاق العمال والفلاحين حتى يفقدوا مذاق الحياة وحتى يتخدّر منهم التفكير .

ولتحقيق هذا الهدف ، ركّز الحزب هجومه كبدء لتحقيق أمرين :

١ - إصدار قانون جديد للعمل ، يحمي العمال حماية جدية من استغلال وتعسّف أرباب العمل ويشعره بذاته وبكرامته الإنسانية ، ويضمنه مع عائلته وأولاده من غائلة الفقر والمرض والجهل والبطالة والشيخوخة ، ويؤمن له بوجه عام مستوى عيش لائق شريف يتناسب مع ما يقدمه لوطنه من جهد وما يقاسيه في سبيل أمته من عذاب .

٢ - إصدار قانون لحماية العمال الزراعيين - الفلاحين - يحدد العلاقة بين المالك والفلاح ، ويضمن للفلاح استقراراً في الأرض فلا يهجّره المالك متى شاء ، فيمضي على وجهه لا مكان له يستقرّ فيه .. أي لا وطن . ويضمن للفلاح أن لا يستغله المالك على هواه فتحدد نسبة أجور الأراضي من المحصول ، وتحدد الحقوق والواجبات بدقة ، بحيث لا يستغل القانون « حسب العادة » لمصلحة القوي ، وتوزيع أراضي أملاك الدولة على الفلاحين المحرومين .

ويهدف الحزب الى تصنيع البلاد بجميع الوسائل العلمية والفنية وبوجه خاص عن طريق مقاومة رؤوس الأموال الأجنبية وتحديد أرباح رأس المال الوطني وأن يحارب كل دعوة قائمة بأن بلادنا زراعية بحتة ، لأن هذه الدعوات إنما يغذيها الاستعمار ، حتى تظل أمتنا ممن يقال

فيها : إنها أمة متخلفة ، والنهوض بالزراعة وتصنيعها أي الاستفادة فيها من الآلة على نطاق واسع .

أيها الشعب !

إن الاستعمار الذي استطاع حتى الآن أن ينفذ إلى أمتنا وأن يستغلها وأن يحطّم قواها بتقسيمها ، وما زال يعمل على السياسة نفسها ويستغل العروش خاصة ، والطبقات الحاكمة عامة ، خلق معسكرين أو أكثر في البلاد العربية .

إن حزبنا الذي من شعاراته الأساسية الوحدة العربية ، حارب وسيحارب كل محاولة مهما كان نوعها ، تهدف إلى تقسيم الأمة العربية وبعثرة قواها ، وإفناء هذه القوى بضربها ببعضها .

إن الاستعمار لكي يؤمّن ، لا استغلاله في الوطن العربي فقط ، وإنما استغلاله في العالم بأجمعه أيضاً ، يحاول بالاعتماد على ركائزه في البلاد القائمة على طبقتي الإقطاع ورأس المال والرجعية ، أن يربط البلاد العربية بمشاريع استعمارية ، يجعل بها البلاد العربية ثكنة لجيوشه ، وميداناً لحربه ، ويضحي بواسطتها بالدماء العربية في سبيل مصلحته ، أي في سبيل توثيق قيده ، ويستغل بسببها ثرواته ، كي يمكّن لإستغلاله . وحزبنا بالاعتماد على قوى الشعب ناضل ضد هذه المشاريع وأحبطها ، وسيظل يناضل لإحباطها .

في سبيل حكم ديمقراطي شعبي .. وفي سبيل النهوض بالطبقات الكادحة من عمال وفلاحين وموظفين وصغار المنتجين من صناع وتجار ومزارعين ..

وفي سبيل محاربة كلّ سياسة تقسّم بها الامة العربية إلى معسكرات ..

وفي سبيل إحباط وتحطيم كلّ المشاريع الاستعمارية بأنواعها وألوانها ، يناضل حزبنا ... ويتوجّه إلى الأمة العربية ... إلى عمالها وفلاحيها ومثقفيها أن يمضوا معه في هذا النضال .

* * *

حفلة عمالية يقيمها الحزب في السويداء[1]

دعا مكتب العمل في فرع حزب البعث العربي الاشتراكي ، العمال إلى حفلة تبحث فيها قضاياهم ومشاكلهم ، والعمل معهم على تأسيس نقابة ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم .

ولبّى الدعوة جمهور غفير منهم ، وفي الساعة المحدّدة وقف عريف الحفلة الرفيق توفيق عبيد فافتتح الحفلة باسم نضال العمال وقدّم الرفيق صياح المغوش الذي تحدّث عن غاية هذه الحفلة وعما يقوم به الحزب في سبيل نصرة قضية العمال .

ثم تحدّث العامل جميل الصقباني باسم العمال ، فقال : سنبدأ نضالنا الآن واننا في صفوفكم ومعكم ، ودعا رفاقه العمال إلى الاتحاد والتعاون .

ثم أجاب الرفيق عيسى عصفور على أسئلة العمال وتحدّث عن العامل بصورة عامة ،

---

(١) « البعث » ، العدد ٦٠٠ (٩ تموز ١٩٥٤) .

فقال : كلنا عمال وإن اختلفت مناحي العمل الذي نقوم به وصفته ، فالعامل هو من يكسب خبزه بكدّه وعرق جبينه وهو الحجر الأساسي في بناء الإنسانية ، فلا أقلّ من أن يحقّق لنفسه حياة حرّة كريمة ، ولن تتأتى له هذه الحياة الحرة إلا بالنضال . هذا إذا تفهمنا نفسية أرباب العمل الاستثمارية ونظرتهم إلى العامل .

وبعدئذ قدّم عريف الحفلة الرفيق خليل الخوري ليطلع العمال على نتيجة الدراسة التي قام بها مكتب العمل لمشاكلهم في هذه المحافظة فقال : لقد تبينّ للمكتب أن بعض العمال في دائرة الأشغال العامة يتناولون دون الحد الأدنى للأجرة التي حدّدتها وزارة الاقتصاد الوطني في قانون العمل . وان هناك نية مبيتة لتجزيىء فترات العمل بقصد حرمان العامل من حقه في تعويض التسريح . ودعا العمال إلى تأليف نقابة تدافع عن حقوقهم وتحلّ مشاكلهم وقضاياهم . وبيّن مزاياها وفوائدها . ثم اختتمت الحفلة وانصرف المدعوون وكلهم تأييد لنضال حزب البعث العربي الاشتراكي .

* * *

ردّ العمال على توصيات اللجنة الاقتصادية :

إلغاء التعرفة الموحدة تآمر على العمال ومصلحة الانتاج[1]

زيادة الـ ١٥ بالمئة زيادة موهومة

ستؤدي لتسريح العمال وتخفيض أجورهم

بذلت الحكومة جهداً آخر في سبيل تسوية مشكلة عمال النسيج الآلي وعهدت إلى ممثلي الغرف التجارية والصناعية والزراعية أن تعالج الموضوع بما تملك من خبرة في هذا الميدان ظناً منها أن الهيئة التي كلفت بذلك تستطيع أن تتجرّد من نزعاتها والعقلية الاقتصادية التي تفكر بها لتعالج هذه المشكلة بالحياد التام . وفي المدة المحدّدة قدّمت اللجنة توصياتها إلى رئيس الوزراء ، ولوحظ أن التوصيات جاءت مخيبة للآمال ، لأنها اقترحت إلغاء مبدأ رئيسي تركز حوله النزاع في مصانع النسيج الآلي منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن وهو مبدأ التعرفة الموحّدة الذي كان سارياً منذ عام ١٩٤٧ وألغاه وزير الاقتصاد في عهد الشيشكلي منير دياب الذي عرف بصلته بأرباب العمل وحرصه على مصالحهم . فقد جاء في المذكرة التي رفعتها اللجنة بعد الديباجة والاعراب عن الحرص على مصلحة الإنتاج القومي ما يلي :

١ ـ التعرفة الموحدة :

لقد درست اللجنة موضوع التعرفة الموحّدة دراسة دقيقة واستعرضت كافة النتائج التي تترتب من جراء تطبيقها ، فتوصلت إلى عقيدة راسخة انه ليس في مصلحة الجميع اللجوء إليها وليست من مصلحة الإقتصاد الوطني الجنوح إليها والسبب في ذلك واضح إذ أن الكفاءة الفردية غير متساوية بين العمال وكذلك الخبرة .

---

(١) « البعث » العدد ٦١٣ (٢٣ تموز ١٩٥٤) .

ويرد العمال على هذه الفقرات من توصيات اللجنة ردّاً بيّناً واضحاً فيقولون : إننا نعتقد أن أعضاء اللجنة يجهلون حقيقة الوضع في صناعة النسيج الآلي ، وإلاّ كيف يمكن أن نفسّر وقوعهم فريسة لمنطق أرباب العمل ، أماإذا كانوا مطّلعين على خفايا المهنة وهذا مانرجحه،إنهم بتوصياتهم هذه إنما يتجاهلون الحقيقة ومصلحة العمال ومصلحة الإقتصاد الوطني .

أما قولهم إن قبول مبدأ الأجرة الموحدة يؤدي الى الحد من النشاط الاقتصادي والصناعي فإننا نفهم منه أنهم لم يتبينوا بعد حقيقة مبدأ التعرفة الموحدة ، لأن التعرفة الموحدة تفسح المجال على مصراعيه أمام الكفاءة والخبرة والقدم في المهنة .

فالمقصود من التعرفة الموحدة أن تكون أجرة انتاج المتر الواحد من قماش معين واحدة لا تختلف في مصنع عنه في مصنع آخر ، وليس في هذا غبن لأحد ولا تجاهل للكفاءة والخبرة لأن العامل النشيط يستطيع ان ينتج قماشاً اكثر من زميله العادي في مدة معينة من الزمن ، والعامل الخبير يستطيع ان ينتج قماشاً أجود صنعاً من العامل العادي ، وبموجب التعرفة الموحدة للأجور ينال عامل ١٨ قرشاً مثلاً أجرة متر من قماش البيجاما والبازان في حين يتناول عامل آخر ٢١٧ قرشاً أجرة المتر الواحد من قماش البروكار .

إن هذه الأرقام لتدل دلالة واضحة على أن التعرفة الموحدة تفسح المجال أمام الخبرة والكفاءة .

ويقدم العمال مثلاً آخر على صحة نظرياتهم فيما يتعلق بالتعرفة الموحدة ، فيقولون ان العمال قسموا في مهنة النسيج الآلي إلى ثلاث فئات :

١ ـ فئة العامل الممتاز ، وتعمل على ماكنات جاكار ويبلغ الحدّ الأدنى من أجرة العامل في هذه الفئة ٣٥ ليرة سورية اسبوعياً .

٢ ـ فئة العامل المتوسط ، وتعمل على ماكنات راتير حرير ، ويبلغ الحد الادنى لأجرة العامل في هذه الفئة ٣٠ ليرة سورية اسبوعيا .

٣ ـ فئة العامل العادي ، وتعمل على ماكنات راتير قطن ، ويبلغ الحد الأدنى لأجرة العامل في هذه الفئة ٢٧ ليرة سورية اسبوعياً .

وهكذا يتبّين لنا أن التعرفةالموحّدةلا تعني دفع اجور موحدة لجميع العمال وإنما تصنف العمال حسب فئات وفي كل فئة تترك مجالاً للجهد الخاص ، فالعامل النشيط يستطيع ان ينتج خمسة أمتار في اليوم ، والأقل نشاطاً أربعة امتار ويتناول كل واحد منهما أجراً يتناسب مع ما أنتج .

هذا من حيث أهمية التعرفة الموحدة بالنسبة للعامل ، أما اهميتها بالنسبة للانتاج الوطني فإنها تقضي على المضاربات غير المشروعة في الأسواق ، والتي تقوم عادة على حساب العمال وتوفير الاستقرار في الانتاج والأسعار وتضمن الربح لارباب العمل ، لأنه اذا تنافس أرباب العمل في تخفيض الاسعار تنافساً جنونياً فإن ذلك يؤدي في البداية الى مضاعفة الانتاج ثم الكساد ثم البطالة وهي الدورات المعروفة في كل انتاج يقوم على أساس الاقتصاد المسيّب .

ويقول العمال أيضاً أنه لمن المؤسف حقاً أن تخضع اللجنة للحجج الاستغلالية التي جاء بها وزير الشيشكلي لالغاء التعرفة الموحدة في ٢٤ ـ ٩ ـ ١٩٥٢ .

وهكذا يتبّين لنا أن حجة لجنة الوساطة في رفض التعرفة الموحدة لا تستند إلى أي اساس ولا تقوم على منطق ، وإنما تخدم مصالح أرباب العمل الذين يريدون استغلال الظروف

للتصرف بمقدّرات العمال وتحديد الأجور التي يرونها مناسبة ، وعندها يتاح لهم تسريح العمال ذوي الاجور العالية وخلق البطالة في صفوف العمال ثم تخفيض الأجور ، ولعل هذا ما أرادت اللجنة ان تصل إليه عندما قالت في توصياتها : « ... وكانت المصلحة الاقتصادية العامة تتطلب إطلاق الحرية لكل فريق لتنظيم أمور الاجرة التي يستحق العامل قبضها » ، أي انها تريد أن تتيح لأرباب العمل خلق بطالة بين العمال ثم استغلال بؤسهم وحرمان العمال من التعرفة الموحدة ليستطيع ارباب العمل أن يتعاقدوا معهم ثانية بالأجور التي يرونها مناسبة .

وبعد ان اقترحت اللجنة إلغاء التعرفة الموحدة ، عمدت الى تغطية عملها هذا باقتراح زيادة الأجور بمعدل ١٥ بالمئة . فقد جاء في المذكرة قولها :

توصي اللجنة :

أ ـ إلغاء التعرفة الموحدة .

ب ـ زيادة اجور عمال النسيج الآلي بنسبة ١٥ بالمئة على الأجرة التي كانوا يتقاضونها في الأسبوع الاخير قبل بداية الاضراب ، وبذلك يصيب عدد كبير من العمال زيادة في أجورهم أكثر من الزيادة التي قدرتها لجنة تحديد الاجور .

ويردّ العمال على ذلك بقولهم إن هذه العبارة الأخيرة الواردة في توصيات اللجنة تكشف عن حقيقة نيات اللجنة وأرباب العمل ، فالعمال يطلبون القليل وأرباب العمل يعطونهم اكثر مما يطلبون ! ياالله ما هذا المنطق ؟ إنه منطق الذي يريد ان يعطيك القليل ليسلبك الكثير ، فأرباب العمل يريدون منح العمال زيادة في الراتب قدرها ١٥ بالمئة ويرفضون الأخذ بالتعرفة الموحدة التي لا تتطلّب زيادة في الأجور ، فماذا يعني هذا ؟

إنه يعني أن رب العمل سيمنح العامل اليوم زيادة في الأجرة ثم يسرحه ويأتي بغيره ممن يتناولون أجراً أقل منه ، وعندما يحاول هذا العامل المسرّح الحصول على عمل لن يجد رب عمل يوظفه بأجره القديم ، فيضطر إلى قبول الأجرة المخفضة وستكون النتيجة أن زيادة الـ ١٥ بالمئة هذه لن ينعم بها أحد وستهبط الأجور .

ولقد سمعت أحد العمال يقول نحن لا نريد أن نفرح بزيادة نضعها في جيوبنا لأيام معدودة ثم تكون النتيجة أن تخفض أجورنا بالجملة ونظل خاضعين لمساومات أرباب العمل .

إن التعرفة الموحدة لا تتطلّب زيادة في الأجور ، وإنما تعني حفظاً على مستوى معين للأجور لا يستطيع رب العمل أن يخفضها متى شاء وكيف يشاء ومع من يشاء .

أما فيما يتعلق بتعويض التسريح فقد رأت اللجنة أن اعتبار العمال المضربين مسرّحون بدون تعويض يسبب للعمال خسارة كبيرة ويجعلهم عرضة للبطالة ويؤثر في مستواهم الاجتماعي وان اللجنة توصي العمال بالعودة الى عملهم مع الاحتفاظ لهم بتعويض التسريح وغض النظر عن المدة التي انقطعوا بها عن العمل مدة الاضراب .

أما في أجور أيام. الاضراب الذي يعتبر إضراباً مشروعاً ويجب على أرباب العمل أن يدفعوا أجوره فإن اللجنة ترى فيه ما يلي :

٣ ـ في أجور أيام الاضراب :

تبين للجنة أن إضراب العمال الذي توقف العمل بسببه في المعامل توقفاً كلياً قد أوقع بأرباب العمل أضراراً جسيمة وخسارة فادحة وارتباكاً كلياً في عملهم وفي الوقت نفسه أضاع العمال كسبهم اليومي وموردهم الوحيد وأوقعهم في أزمة من الصعب تلافيها ، وحرصاً على

مصلحة الطرفين توصي اللجنة أرباب العمل باعتبار الاجازة السنوية القانونية المخصصة للعمال من أصل أيام الاضراب وذلك بدفع أجور هذه الاجازة لكل عامل لم يستوف إجازته في هذا العام ، ويعتبر ذلك بحق العامل استيفاء لاجازته وتبقى الأيام الباقية من الاضراب على عاتق العامل بدون أجر .

ويردّ العمال على هذا بقولهم : إن اللجنة حرمت العمال المضربين مما منحهم إياه القانون ، فهناك عمال أخذوا إجازتهم السنوية وهناك معامل لا يحق لعمالها إجازة سنوية ومدة الاضراب تتجاوز مدة الاجازة القانونية ، وهذا يعني أن عبء الاضراب المادي رغم مشروعيته سيقع على عاتق العمال الكادحين الذين لا يملكون شروى نقير .

أما بالنسبة لأرباب العمل فإنهم لم يخسروا سوى أرباحهم ، مع أن القانون يحملهم مسؤولية دفع اجور أيام الاضراب .

وخلاصة القول أن العمال يرون في هذه التوصيات خروجاً على الحدود التي يمكن أن يرسمها كل وسيط لنفسه في مثل هذه المشكلة وافتئاتاً على حقوق العمال وتجاهلاً لمصلحة الانتاج القومي وتعريضه للازمات .

* * *

أقرَّ مجلس النواب تعديل قانون العمل الذي تقدمت به الحكومة معدّلاً :

نواب البعث العربي الاشتراكي يتبنون مشاكل العمال ويدافعون عن حقوقهم مستبسلين[1]

إفتتحت الجلسة (...) فأعطيت الكلمة للأستاذ أكرم الحوراني نائب حزب البعث العربي الاشتراكي ، فقال :

« كان بيان وزير الاقتصاد الذي أدلى به أمس ضافياً ، إذ أوضح مدى الغبن الشديد الذي كان يحلّ بالعمال من جراء جشع أرباب العمل ، وهو يدلّ دلالة واضحة ، على أن نقابة العمال لم ترفض المشروع وإنه لا يجوز بشكل ، لفئة استغلّت العمال طيلة عشر سنوات ، واستغلت جميع العهود وآخرها العهد الديكتاتوري ، وهي الآن تعمل جاهدة وتتكتل وتبذل الأموال الكثيرة لافساد الضمائر ، وكان يجدر بها أن تصرفها لإنصاف العمال ، أقولُ : لا يجوز لها بشكل أن تستمر في استغلال جهودهم ، ولست أظن ان العمال سيتنازلون عن أجرتهم أثناء الاضراب » .

مشروعية الاضراب :

ثم وقف الاستاذ إحسان الحصني نائب البعث العربي الاشتراكي فبيّن مشروعية الاضراب ، وقال : مهما قالت فئة أرباب العمل بأن الاضراب غير مشروع فعلينا نحن أن ننظر إلى جوهر الاضراب ودوافعه . وعلينا ألاّ نقصر النظر على قانون العمل ،وفي نواقص وشوائب تجعل من الواجب أن يعاد النظر فيه .

---

(١) « البعث » ، العدد ٦١٧ (٢٩ تموز ١٩٥٤) .

إن حق الشعب والمحافظة على هذا الحق هما سنّة الدنيا في المجتمعات ، وكل قانون يحول دون وصول الشعب إلى حقه ويتهاون في أمره ، فمقاومته مشروعة وواجبة ، وكل تقاعس ، يدفع بمن وضعوا هذا القانون إلى الهاوية .

إن هذا المجلس يوافقني على أن كرامة المواطن فوق كل القوانين . وإن الدافع للتشريع هو سعادة المواطنين ، فإذا كانت القوانين ناقصة او مجحفة تعطّلت الكرامة ، وما لم تكن القوانين مستوفية فهي باطلة ، لأنها تناقض العدالة . إن أرباب العمل ليريدون العمال سلعاً يتلاعبون بها كما يشاؤون ، **ولا أظن أن مقاومة مثل هذا القانون غير مشروعة ، بل إن عدم مقاومة مثل هذا القانونِ المجحف هي غير المشروعة** . ولكن هناك شكليات كان ينبغي للعمال أن يتبعوها . وهم على كثرة النكسات التي أصيبوا بها ، وعلى كثرة خيبات الأمل ، وعلى ما لمسوه من إهمال الحكومات السابقة في معالجة مشاكلهم الاساسية الحيوية ، فقدوا الثقة بنتائج مراجعاتهم ، فهّبوا يداً واحدة يطالبون بحقهم مباشرة ويدعمون حقهم ويؤيدونه .

إن الظروف التي تواكب مشكلة العمال وتلك التي سبقتها ، ولدى الوزارة من المعلومات ما هو كاف ، كل هذه الظروف أدت إلى تخفيض الأجور بنسبة ٥٠ بالمئة ويدل هذا على أن العمال كانوا مهددّين بإنسانيهم وكرامتهم وحياتهم . وما من فرد يرضى أو يوافق على أن يتخلى هؤلاء عن إنسانيتهم وكرامتهم وحياتهم من أجل قبضة من الجشعين . وإني أطالب الحكومة بأن يبقى مشروع الحكومة كما هو وأن يعطي العمال جميع حقوقهم كاملة غير منقوصة .

(ووقف رئيس الوزراء يردّ عن حكومته تهم البرازي ، وذكر الاسباب الموجبة التي دعت الحكومة الى التقدم بمشروع قانونها ، وبرّر إضراب العمال وان اخذ عليه إهماله بعض الشكليات ، ثم تحدّث عن إغلاق أرباب العمل معاملهم في وجه العمال بالرغم من إبداء هؤلاء استعدادهم للعمل ، وقال : ما الذي جناه العمال ؟ انهم ألفان لهم عيلات وأطفال يعضهم الجوع أبدوا استعدادهم للعمل ، وجابوا الشوارع بهدوء ونظام يطالبون بفتح المعامل ، فهل نعاملهم بالعنف والشدة وهل نضربهم بالعصي ؟ لا وألف لا ، ولو كان البرازي مكاني لما فعل إلاّ ما فعلت ..) .

إننا نتبنى قضية العمال :

وتكلّم الاستاذ جلال السيد نائب البعث العربي الاشتراكي ، فقال :

لقد كنت احسبني أستطيع السكوت كالجلسات السابقة ، إلاّ أن موضوع قانون العمل أصبح ذا شجون . وقد وفّ الزملاء بحث نظريات الحكومة . وقد حدث بعض ما تلجأ إليه الأمة في ساعات يأسها كما جاء على لسان الزميل البرازي .

إننا نقول بصريح العبارة : **إننا ندافع** عن قضية العمال ونتبنّاها لا متسترين **ولا خائفين** ولا ندافع مستندين إلى قانون أو دستور . وأعني اننا سهونا فترة عن مصلحة فئة من الشعب فمعنى هذا اننا نسكت لفترة متحفظين ثم نطالب بعدها بحلّها قانونياً . ان التكافؤ بين العمال وأرباب العمل مفقود ، وقد كان التشريع وكان المجلس وكانت الحكومات السابقة بدافع منافعها منساقة انسياقاً طبيعياً إلى جانب أرباب العمل ذوي النفوذ السياسي بل المالكون لدفة السياسة في بلادنا . ولم يحدث ان اهتمت حكومة ما بأمر العمال . فإذا قصّر قانون أودستور ، فما معنى هذا ان مصلحة الامة ترضى السكوت . إننا ندفاع عن العمال لأنهم الكثرة المحرومة

وفي هذا انصاف لنصف السكان ، والذي ينصف نصف سكان البلاد لا يكون جائراً إذ ما مسّ الانصاف طبقة قليلة أو بيوتاً معدودة من بيوت العمل . إن إنصاف الكثرة جائز ولو جار على القلة . إن البلاد على أبواب الانتخابات ، ولا أعتقد أن الدفاع عن العمال هو من باب الدعاية او المنافقة او المجاملة . إذ أن أرباب العمل ما يزالون الأقوى والأمضى سلاحاً في المعارك الانتخابية ، وعلى هذا فإن الدفاع عن أرباب العمل هو الدعاية الانتخابية . إن بعض الحكومات في دول العالم تدفع العمال دفعاً للتظاهر لتعوّدهم على مطالبتهم بحقوقهم . فإذا قام ثلث السكان وطالبوا بحقوقهم ، وجاءت الحكومة وأنصفتهم فهل تكون مخطئة وهل تكون ضعيفة وهل تكون استسلمت لهم وألقت سلاحها ؟ !

إنني اهنىء الحكومة على هذا الاستسلام والضعف الذي تبديه ، لأنه يدلّ على استجابتها لمطالب الشعب وشعورها بجوع العامل وفقره وعوزه . ولو أن الحكومة لم تستجب للشعب وفعلت غير ذلك لتعرّضت الى هجوم صاعق مني . على الحكومة أن تنصاع لمطاليب الشعب وتلبيها ، لأن المطالبين لا يستهدفون الضرّ بالغير بل الانصاف . ولا يجدر بنا أن نقف من مطاليب العمال مواقف عدائية فمن يطالبون بحقهم مواطنون منّا وفينا ، لا أجانب ولا اعداء ، ويجب حل قضاياهم بروح وطنية ، يجب ان نفرح للإضرابات ، ويجب ان نفرح لوعي العمال ...

ثم تلي اقتراح من الأستاذ الحصني نائب البعث ، بجعل الاضراب مأجوراً .

فاز تعديل الحكومة :

ثم طرح التعديل المقدّم من الحكومة على التصويت فقبل كامل المشروع .

* * *

حزب البعث العربي الاشتراكي

أمة عربية واحدة
ذات رسالة خالدة

الشعب يطلب تخفيض سعر الخبز(١)

لا يجوز أن يكون : كيلو القمح الوسط بـ ١٥ قرشاً ويبقى كيلو الخبز الوسط بـ ٣٠ قرشاً ، وكيلو القمح الممتاز بـ ٢٠ قرشاً ويبقى كيلو الخبز الابيض بـ ٣٧,٥ قرشاً .
من هم المسؤولون عن سرقة لقمة الشعب ؟

أيها الشعب المناضل !

لقد استبشرت هذا العام بجودة موسم الحبوب ، واغتبطت عندما علمت أن خيرات الموسم الزراعي قد عمّت جميع المناطق السورية ، لأنك حسبت أن القمح الجديد عندما يظهر في الأسواق بهذه الكميات الكبيرة ، سيؤدي إلى هبوط سعر الخبز إلى نصف سعره في العام الماضي ، ويخففّ عن كاهل الفقراء ، وهم أكثرية هذا الشعب ، جزء كبير من مصروفهم اليومي

---

(١) انظر : « نضال البعث » ، الجزء الثاني ، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢ .

الذي تألف معظمه من ثمن شراء الخبز .

ولقد تحقق ما حسبته ، فما إن ظهر الموسم الجديد حتى هبط سعر القمح هبوطاً كبيراً وبيع الكيلو من القمح الوسط في دمشق بـ ١٥ قرشاً والممتاز بـ ٢٠ قرشاً ، بعد ان كان يباع في العام الماضي بـ ٢٨,٢٥ قرشاً .

ولكن الشيء الذي ادهشك حقاً ولم تجد له مبرراً هو أن سعر الخبز بالمقابل لم يهبط قرشاً واحداً ، وانك ما تزال تدفع سعر كيلو الخبز الاسمر ٣٠ قرشاً والأبيض ٤٠ قرشاً كما كنت تدفع تماماً في العام الماضي .

فما هو السبب ، ومن المسؤول عن هذا الأمر الخطير ؟

أيها الشعب المناضل !

إنك تعلم أن محافظة المدينة تسعّر الخبز الذي يباع في الأفران تبعاً لسعر الدقيق الذي تفرضه شركات المطاحن الاحتكارية وبالاتفاق مع هذه الشركات التي تشتري القمح من الأسواق بأسعار بخسة وتبيعه للأفران بالأسعار الباهظة . أما الشركات الاحتكارية فإنها تجني من وراء هذا الفرق الكبير ـ بين سعر مشترى القمح وسعر مبيع الدقيق ـ ربحاً حراماً يقدر بالملايين ، تسرقه في كل يوم من كل عائلة تقتات الخبز بهذا السعر الفاحش .

وأما المحافظة ، فقد كان المفروض ان تحدّد سعر الدقيق والخبز بما يتناسب مع سعر القمح اليوم وتهبط به إلى ما يقرب من نصف سعره الحالي ، ولكن سكوتها على « سنديكا »(1) المطاحن وعلى أرباحها الفاحشة التي تمتصها من دم الفقير هو سكوت مريب لا يمكن للشعب أن يسكت عنه بعد اليوم .

أيها الشعب المناضل !

إن سياسة الخبز الإجرامية المتبعة في بلادنا ، ليست إلا جزءاً من السياسة الاقتصادية الرأسمالية المجرمة التي يقوم بها رجال المال والأعمال وشركاتهم الاحتكارية في المطاحن ومعامل الغزل والنسيج الكبرى . لقد أصبحت هذه الشركات بملايينها دولة ضمن الدولة ، توجه سياستها وتسيطر على دوائر الحكومة ، وتوجه كبار الموظفين ، وتنافق لكل عهد . وان سكوت محافظة دمشق على « سنديكا » المطاحن إن هو إلا مثل بسيط يكشف عن هذه السياسة الخبيثة .

إن هذه الشركات الاحتكارية ، لكي تستمر في سرقة الملايين من أجل أرباحها ، من أجرة العامل وخبز الفقير ، تنزل اليوم الى المعركة الانتخابية وتنفق فيها الملايين لانجاح الأحزاب والفئات التي ستفتح أمامها طريق الإثراء والاستغلال في المستقبل كما فتحت لها في الماضي أبواب الميرة والكوتا والجمارك ، ولمقاومة من دافع عن حقوق العامل والفلاح والتاجر والصانع والعميل وجميع المواطنين الذين يكسبون الكسب الحلال .

---

(١) السنديكا يعني هنا اتفاق مجموعة من الرأسماليين الكبار على الغاء المنافسة فيما بينهم والتحكم بسلعة ما بحيث يحددون سعرها بشكل احتكاري كامل ـ المحرر ـ

إن حزب البعث العربي الاشتراكي الذي وقف دوماً في صف الشعب يدفع عنه الاستعمار والطغيان والاستغلال ، يطلب اليوم إلى الشعب بجميع فئاته وفي أحيائه وقراه ان ينظر إلى قضية الخبز نظرة جد ، وأن يهبّ اليوم لمعالجتها معالجة تدفع الحكومة إلى تخفيض سعر الخبز الى نصف سعره الحالي . وما ضاع حق وراءه مطالب .

دمشق في ١٤ آب ١٩٥٤ **حزب البعث العربي الاشتراكي**

* * *

قادة حزب البعث العربي الاشتراكي يوالون اتصالاتهم بالجماهير ويتبنون مطالبهم المعاشية(١)

قال مندوب « البعث » الخاص :

انتهز قادة البعث العربي الاشتراكي عطلة عيد الأضحى المبارك لمواصلة اتصالاتهم بجماهير الشعب والتباحث معهم في مشاكلهم الحياتية اليومية لأن الحزب الذي يتحسس بالآم الشعب يستوحي أعماله من آمال الشعب ورغباته . وقد تركّزت الأحاديث في هذه الأثناء حول غلاء المواد الغذائية وخاصة أسعار الخبز ، وتوالت الاجتماعات في الأحياء لتحقيق هذا المطلب الشعبي الذي أصبح على كل لسان ، فسعر كيلو القمح الوسط الآن ١٥ قرشاً سورياً في حين يبلغ سعر كيلو الخبز ٣٠ قرشاً سورياً ، وسعر كيلو القمح الطيب ٢٠ قرشاً سورياً في حين يبلغ سعر كيلو الخبز الابيض ٣٧,٥ قرشاً سورياً ، وأسعار الخبز والمواد الغذائية جزء لا يتجزأ من سياسة الاستثمار واستغلال الشعب إلى أقصى حدّ ، وهي سياسة كانت تقرّها الحكومات التي تعاقبت على الحكم نظراً لصلاتها الوثيقة بشركات المطاحن الاحتكارية التي تجني الأرباح الحرام وتسند حكم تلك الطغمة التي تمكنها من جني تلك الارباح الفاحشة .

إن استغلال الشعب مصلحة متبادلة بين الرأسماليين المستغلين وممثليهم من فئة الحكام ، ولكن كفاح الشعب من أجل تخفيض سعر لقمة العيش سيكتب له النصر على جشع الاحتكاريين وسنديكا المطاحن وحُماتها .

إن سياسة الخبز الاجرامية جزء لا يتجزأ من سياسة استثمار الشعب واستغلاله في ظل النظام الرأسمالي الذي يبيح للشركات الاحتكارية استغلال الشعب واستنزاف أمواله . ولقد أصبحت هذه الشركات بما تملك من ملايين الليرات دولة ضمن دولة توجه سياسة الدولة لتحقيق مصالحها الاقتصادية والاستثمارية وضمان أرباحها الحرام مقابل تأييد هذه الشركات لتلك الفئة من الحكام .

وان محافظة المدينة هي المسؤولة عن أسعار الخبز ، اما سكوتها على سنديكا المطاحن ، فمثال بسيط جداً يكشف عن مدى تغلغل هذه الشركات في صفوف كبار الموظفين وسيطرتها عليهم رغم انها تنهب قوت الشعب وتسلبه أمواله .

---

(١) « البعث » ، العدد ٦٢٧ (١٦ آب ١٩٥٤) .

النصوص الستة التالية («البعث» في ٢٣ و٢٤ و ٢٧ و ٢٨ آب و ٦ و٨ أيلول ١٩٥٤) تعطي مثلاً آخر على وقوف الحزب مع الطبقة العاملة في نضالاتها المطلبية ، وهي تتعلّق بمعركة عمال الشركة الخماسية من أجل تأمين بعض حقوقهم البسيطة المشروعة ضدّ تلك الشركة الاستغلالية الكبرى ، وضد شركة المغازل والمناسج التي لا تقلّ عنها استغلالاً - المحرّر -

*

وحدة العمال ونضالهم كفيلان بتحقيق مطالبهم[1]

الشركة الخماسية تستفزّ العمال بالتسريح الانتقامي والخصم الزجري .. العمال يطالبون بإعادة المسرّحين ونصف ساعة استراحة والحدّ الأدنى للأجور .. وينذرون بتحقيق مطالبهم حتى مساء السبت وإلاّ اضطروا لأن يسلكوا الطرق القانونية .

ما زال العمال يتبعون الطريق السوي البعيد عن الاستفزاز في المطالبة بحقوقهم التي يتآمر عليها أرباب العمل كلّما سنحت لهم الفرصة .

ويذكر القراء الإضراب الذي أعلنه منذ مدة من الزمن عمال الشركة الخماسية بسبب التسريح التعسّفي والخصم الزجري وحرمان العمال من نصف ساعة استراحة يتناولون خلالها الطعام . ويذكر القراء أيضاً وتشهد محاضر الجلسات الموجودة في دوائر وزراء الداخلية ويشهد مدير الشرطة والأمن أن الشركة تعهّدت بتحقيق مطالب العمال جميعاً ووقعّت بياناً خطياً بذلك قبل أن يوافق العمال على إنهاء الاضراب .

ولكن الشركة لم تلبث ان تنكرت لعهودها ووعودها واستفزت العمّال بالتسريح الانتقامي وعادت الى الخصم الزجري انتقاماً من العمال تحت ستار التسكع في العمل ورفضت ان تسمح لهم بنصف ساعة يتناولون خلالها الطعام كما يتناوله البشر .

وقد رفعت لجنة العمال الى مدير الشركة التجارية الصناعية المتحدة (الشركة الخماسية) كتاباً حددّت فيه مطالب العمال وأنذرت الشركة أن تلبي هذه المطالب حتى مساء يوم ٢١ - ٨ - ١٩٥٤ وإلاّ اضطّر العمال لأن يسلكوا الطرق القانونية لتحقيق مطالبهم .

* * *

(١) « البعث » ، العدد ٦٢٣ (٢٣ آب ١٩٥٤) .

عمال المغازل والمناسج ينهون اضرابهم بعد وعد بإعادة المسرحين والغاء التسريح الانتقامي[1]

القبضايات المسلحون بمعامل الخماسية يخطفون العمال ثم يسلّمونهم لنظارة الدرك

في الساعة الحادية عشرة من مساء يوم السبت ٢١ ـ ٨ ـ ١٩٥٤ م انتهت مدة الانذار الذي وجهه العمال إلى ادارة الشركتين الخماسية والمغازل والمناسج وكان العمال قد صبروا كثيراً قبل توجيه الانذار على تسويف الشركة ومماطلتها وعدم وفائها بالعهود التي قطعتها لنفسها .

الاضراب في المغازل والمناسج :

وفي تمام الساعة الثانية عشرة من منتصف الليل أعلن العمال في شركة المغازل والمناسج الاضراب العام . وعلى الأثر استدعت إدارة الشركة قوات الدرك وحالت دون اتصال العمال بإخوانهم في الخارج او خروجهم من المعامل .

الاعتصام في داخل المعامل :

وقد اضطّر العمال الذين حملوا على الاضراب حملاً ، الى الاعتصام داخل المعامل .وقد حالت الشركة دون وصول الطعام اليهم مما زاد في هياج الجماهير في تلك المنطقة .

تراجُع الشركة :

وظلّ إضراب العمال في المغازل والمناسج مستمراً حتى الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر أمس .

وتردّد في الدوائر المطلعة ان المفاوضات بين لجنة العمال وادارة الشركة قد أسفرت عن تراجع الشركة عن الإساءات التي ارتكبتها بحق العمال .

فقد وافقت الشركة على ألاّ تعمد إلى تسريح أي عامل قبل أن تستشير بشأنه لجنة العمال ، كما وافقت على إلغاء الخصم الزجري ، ووعدت بأن تعيد الذين سرّحوا من المعامل إلى أعمالهم .

الضمانات الكافية :

وقيل لنا : إن لجنة العمال أخذت الضمانات الكافية لتنفيذ العهود التي قطعتها الشركة على نفسها بتحقيق مطالب العمال مما ساعد على إعادة المياه الى مجاريها وعودة العمال عن إضرابهم .

أساليب رعاة البقر في أميركا :

أما الشركة الخماسية فقد جاءت ببدعة جديدة لم تكن معروفة من قبل ، وهي بدعة خطف العمال داخل المعمل عن طريق إشهار اسلحة « الزلم » والقبضايات عليهم وإبقائهم مدة من الزمن في إحدى غرف الشركة ثم تسليمهم إلى نظارة مخفر الدرك .

وقد حدث مساء أول أمس اختطاف أربعة من العمال بعد أن شهر عليهم السلاح ، ولم

---

(١) « البعث » ، العدد ٦٣٤ (٢٤ آب ١٩٥٤) .

تطلق الإدارة سراح هؤلاء المعتقلين رغم مخالفة الاعتقال الذي كان أشبه بالخطف لجميع مبادىء القانون .

وفي صبيحة أمس عمدت الشركة الى تدبير مماثل واختطفت عاملاً آخر بأسلوبها الجديد ، ولما حلّ موعد انصراف زملائه لم تفرج عنه ولم تسمح لأحد بأن يطمئن عليه .

عاملان يقيمان الدعوى :

وقد علمنا أن السيدين حسن الشركة وعبد الرزاق حتاحت اللذين سرّحتهما الشركة الخماسية ظلماً وعدواناً قد أقاما الدعوى على الشركة مطالبين بالتعويض .

عصابات من خارج المعمل :

هذا ، وقد أكدّ لنا عدد كبير من العمال أن هؤلاء الأشخاص الذين استأجرتهم الشركة لاشهار السلاح داخل المعامل على العمال ليسوا من منطقة القابون ولا يعرفهم العمال إطلاقاً ، وانهم يستغربون جداً وجودهم داخل المعامل من غير أن يكون لهم أي عمل يقومون به ، أللهم إلّا إرهاب العمال والحيلولة دون تكتلهم .

الخصم والحكم :

هذا وقد توجه صباح أمس إلى القابون رئيس الاتحاد التقدمي لنقابات العمال وحاول أن يتوسط لحلّ الاضراب إلا أن الشركة رفضت أن تسمح له بالاتصال بالعمال .

وحاولت الشركة أن تستعين بأحد المساهمين فيها والمرشحين للانتخابات ، لحلّ المشكلة ، إلا أن العمال الواعين لحقهم ، المؤمنين بعدالة قضيتهم ، رفضوا السماح لنصير الرأسمالية أن يكون الخصم والحكم .

* * *

الشركة الخماسية تسرح جيمع العمال الذين بـرأهم المستنطق[١]

المحركات في غرفة محصنّة يستحيل على العمال تخريب آلاتها ..

قصة إرهاب العمال .

لا نريد أن نتناول بالردّ الاعلان الذي نشرته بعض الصحف لحساب الشركة الخماسية ، لأننا لسنا في مجال تجريح النظام الرأسمالي ومساوئه ، ولسنا في مجال كشف الأدوار الشريرة التي لعبتها الشركة على مسرح السياسة وكيف كانت عوناً لكل طاغية ضدّ الشعب ، تعطيه باليمين لتسترد منه باليسار أضعاف ما قدّمت وكل ذلك على حساب مصلحة الشعب ومصلحة الاقتصاد القومي .

ولا نريد ان نفنّد كل ما ورد في بيانها لأننا بصدّد في الدفاع عن حقوق العمال . أما ما تدّعيه الشركة من حرص على مصلحة الاقتصاد القومي والانتاج الوطني والصناعات الناشئة فهو حرص الصياد على الفريسة . في حين اننا نحن نحرص عليه لأننا نقدر المرحلة التي يمرّبها

---

(١) « البعث » ، العدد ٦٣٧ (٢٧ آب ١٩٥٤) .

الاقتصاد القومي ، ونقدّر أهمية المشاريع الخاصة في تطوير مرافق البلاد . غير أننا لا نتهاون أبداً في حق العمال في الحصول على ثمرات كدحهم وعملهم .

وسَبِّح بحمد ربّك :

والذي يبدو لكل مراقب حيادي أن الشركة الخماسية لم تتفهم حتى الآن مشاعر العمال ، فهي لا تعاملهم على أساس أن لهم نصيباً معقولاً في إنتاج هذه الثروة الهائلة التي يتصرفون بها اليوم كما يشاؤون وانما على أساس انها وهبتهم عملاً وانها وهبت البلاد صناعة، فلا بد للعمال ولا بد للشعب من أن يحمدها آناء الليل وأطراف النهار .

أوهام التحريض :

إن الشركة في اللحظة التي تتخلى فيها عن هذه العقلية الرجعية ستتبين أن للعمال مشاكل وتستطيع عندها أن تدرك أن مطالبهم ناجمة عن حاجات حياتية ، وان التذمر عامّ وشامل ، وان التحريض الذي يلازم تفكيرها ليس إلّا مجرّد وسواوس خناس ، لأن واقع العمال السيء هو الذي يحملهم على التضامن من أجل مطالبهم العادلة ، ولو كان الأمر غير ذلك لما كان حتى للتحريض المزعوم أي أثر على سلوكهم .

وأسطورة التخريب !

أما الاسطورة التي ابتدعتها الشركة ، وهي محاولة التخريب في المحركات التي تزعم أن العمال قاموا بها ، فسنقدم الدلائل على بطلانها وعلى أنها الحيلة التي تذرعت بها الشركة لتسرّح حتى الآن ما ينيف على مائة عامل بشكل انتقامي لم يعرف له تاريخ الصناعة في سوريا مثيلاً .

أسئلة قليلة :

وقبل أن نردّ على مزاعم الشركة بشأن المحركات ، نطرح على الشركة والمسؤولين والرأي العام الأسئلة التالية :

ما هي الوعود التي قطعتها الشركة لعمالها ثم نكلت بها ؟

ما هي الاسباب التي حملت العمال على محاولة الاضراب ؟

لماذا لجأت الشركة فجأة إلى التسريح التعسفي والخصم الزجري وحرمت العمال نصف ساعة استراحة يتناولون فيها الطعام ؟

إن الردّ على هذه الأسئلة يكشف لكل ذي بصيرة عن أسباب الاضطرابات ومحاولة الاضراب التي وقعت في الشركة الخماسية ويبعد عن الأذهان كل تصور لتحريض مزعوم .

أجوبة الأسئلة :

لقد وعدت الشركة عمالها بعدم اللجوء للتسريح التعسفي واستشارة لجنة العمال قبل تسريح أي عامل ، فإذا بها تسرّح عشرين عاملاً في أسبوع ما بعد العيد تسريحاً تعسفياً من غير أن يكون هناك أي مبرّر .

لقد وعدت الشركة بالسماح للعمال بنصف ساعة يستريحون فيها لتناول الطعام ، ثم نكلت وحاولت أن ترغم العمال على أن يتنالوا الطعام وهم يشغّلون أربعة أنوال او اكثر .

وفي هذه الحقائق الردّ على السؤال الثاني « لماذا حُمِل العمال على محاولة الاضراب » .

لقد طلب العمال إلى الشركة ان تعيد النظر في موقفها وان تكف عن التسريح التعسفي والخصم الزجري وان تنفذ وعودها ، وأمهلوا الشركة المدة القانونية لتلبية مطالبهم ، ولكنها

أمعنت في التنكّر لهم .

أهداف اخرى :

أما لماذا لجأت الشركة إلى كل هذا ، فلأنها تريد أن تخلق جو تحيطه بالدعاية الكاذبة والافتراءات الباطلة لتبرر التسريح الذي أقدمت عليه انتقاماً من العمال الذين حققوا انتصاراً لهم بفضل اتحادهم ونضالهم ، ولأهداف اخرى غير خافية على المهتمين بشؤون السياسة .

زعم التخريب باطل :

وأما الذي زعمته الشركة بأن « محاولة وضيعة قامت تهدف الى اقتحام مؤسسة المحركات لاحداث تخريب فيها يحول دون استمرار العمال في أعمالهم » فزعم لا يستند إلى أساس من الصحة وان التحقيق الذي أجراه المستنطق مع جميع الموقوفين دل دلالة واضحة على أن العمال المتهمين لا يعرفون مكان المحركات ، ولا كيف تدار ولا يملكون الجرأة على الاقتراب من غرفة كتب عليهـا « خطر الموت » . هذا بالاضافة الى ان القوى المحركة موجودة في غرفة كبيرة محصنة أبوابها بالقضبان الحديدية الغليظة ، مما يجعل الوصول إليها أمراً مستحيلاً . لا يغيب عن البال أن العمال يفتّشون قبل الدخول الى الشركة ولا يسمح لهم بأن يحملوا أية آلة حادة ، حتى ولا شفرة ما .. فكيف يتصور العقل أنهم يقومون بمحاولة اقتحام قلعة القوى المحركة .

إنه زعم باطل ، تروجه الشركة بما تملك من وسائل الدعاية المدعومة بالمال لتبرر موقفها من العمال وإقدامها على تسريحهم من غير أي مبرر سوى الانتقام .

قصة المعاملة :

هذا واننا على استعداد لأن ننشر قصة المعاملة الفظة التي عاملت بها الشركة عمالها وكيف حرّضت عليهم قبضاياتها المسلّحين ، يشهرون عليهم الأسلحة الحادة والنارية لإرهابهم ، وان العمال ليطلبون إطلاع الرأي العام على الاستجوابات المسجلّة في مديرية العمل والتي تكشف عن إشهار الاسلحة عليهم من قبل قبضايات الشركة .

ولقد سيق هؤلاء العمال بالشتائم والضرب إلى مخفر الدرك في القابون ، ومنه إلى سجن القلعة حيث تولى المستنطق التحقيق معهم ، وثبتت لديه براءتهم من كل محاولة لتخريب المحرّكات فأمر بإطلاق سراحهم بعد أن برّأ ساحتهم ، ولكن الشركة التي كانت تبيت الانتقام من العمال لم تراع حكم القانون فعمدت بعد كل هذا الارهاب والشتم والضرب ورغم ثبوت براءتهم إلى تسريحهم تسريحاً تعسفياً لتقدم مثلاً لما يكون عليه « التعاون الخيّر بين الشركة وعمالها » الذي تتغنى به الشركة كلما عنّ لها أن تضلل .

إن الضربة التي أنزلتها الشركة بعمالها ، فقد سرّحت حتى الآن زهاء مئة عامل ، لن تفتّ من عضدهم ولكنها ستوحّد نضالهم وستزيد من التفاهـم حول لجنتهم . وان للشركة في تاريخ النضال النقابي لعبرة ، لو كانت تقرأ التاريخ أو تعتبر ! ..

* * *

فشلت محاولة « الخماسية » لادانة العمال بمحاولة تخريب المحركات[1]

وزير الداخلية يقتنع بعدالة شكوى العمال ويبذل المساعي لاعادة المسرّحين

قال القضاء كلمته في أمر التهم الباطلة التي وجهتها إدارة الشركة الخماسية إلى عمالها ، وهكذا أصبح بوسع الرأي العام أن يصدر حكمه على تلك التهم الباطلة التي اسندتها الشركة الخماسية الى عمالها وتذرعت بها رغم بطلانها لتسرّح ٦٥ عاملاً من عمالها منذ يوم الأحد الماضي حتى اليوم .

بطلان مزاعم الشركة :

لقد ادّعت الشركة أن بعض العمال حاولوا الوصول الى غرفة المحركات وتخريبها . وعلى الرغم من إفادات العمال المزورة التي وضعت بمعرفة كبار موظفي الشركة المتآمرين معها على حقوق العمال وهي الافادات التي سيق بسببها عدد كبير من عمال الشركة الخماسية الى سجن القلعة ، نقول على الرغم من إفادات العمال فإن قاضي التحقيق لم يثبت لديه أن أحداً من العمال حاول تخريب المحركات، لذلك أمر باطلاق سراحهم فجاء قراره هذا خير برهان على بطلان مزاعم الشركة الخماسية التي حاولت ان تظهر حركة العمال الشريفة بأنها حركة تخريب .

وطبيعي أن العمال الذين يكسبون الرزق عن طريق العمل في هذه المصانع لا يفكرون إطلاقاً بتعطيلها وقطع أرزاقهم وعندهم من الوعي ما يكفي لأن ينير لهم طريق النضال الصحيح لتحقيق مطالبهم .

الشركة تخالف احكام القضاء :

إن السؤال الذي يوجهه العمال ومن ورائهم الشعب الى الشركة الخماسية هو : ما هي مبررات تسريح ٦٥ عاملاً ما دام القضاء قد برّأ ساحتهم ؟

إن أبسط المبادىء الأولية في القانون ان الانسان بريء إلى أن تثبت إدانته ، وقد ثبتت براءة هؤلاء العمال الذين اتهموا زوراً وبهتاناً بمحاولة تخريب المحركات ، فأي سند قانوني يجيز تسريح هؤلاء العمال بالجملة ؟

إن التسلل المنطقي يحملنا على الاعتقاد بأن الشركة عمدت الى هذا الاستفزاز لتنتقم من العمال بالتسريح التعسفي . ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو : ماذا سيفعل العمال للمحافظة على حقوقهم ؟

إن العمال أصبحوا على درجة كافية من الوعي يدركون معها أنّ طريقهم الوحيد إلى النجاح هو تضامنهم التام . وقد أكّد لنا العمال المسرّحون انهم يضمنون تأييد ما لا يقلّ عن ١٥٠٠ عامل في الشركة لهم ، وعليه فقد أصبح لزاماً على الشركة الخماسية أن تعيد النظر في التدابير الانتقامية التي لجأت إليها إذا كانت حريصة على أن تعود الأمور إلى مجراها الطبيعي في الشركة .

---

(١) « البعث » ، العدد ٦٣٨ (٢٨ آب ١٩٥٤) .

مساعي العمال :

لقد قام العمال المسرّحون أمس بزيارة الاتحاد التقدمي لنقابات العمال وشرحوا لرئيسه ما آل إليه أمرهم وأوضحوا له أنهم لن يتخلّوا بمثل هذه السهولة عن حقوقهم المكتسبة لدى الشركة وأكّدوا أن السواد الأعظم من العمال الموجودين في الشركة يؤيدونهم في كل خطوة يتخذونها لضمان حقوقهم .

وعلى أثر هذا الحادث اتصل السيد يوسف العمادي رئيس الاتحاد التقدمي لنقابات العمال برؤساء النقابات الممثلة في الاتحاد وطلب إليهم الحضور ليقوموا بالاتصال بالدوائر المختصة .

وقد توجّه وفد يمثل لجنة العمال في الشركة الخماسية وبعض المسرّحين ورئيس الاتحاد التقدمي ورؤساء النقابات المنضمة لهذا الاتحاد إلى وزير الداخلية وأطلعوه على تفاصيل القضية وبيّنوا له بشكل لا يتطرق الشك إليه أن العمال لم يحاولوا تخريب المحركات ، وعرضوا على مسامعه ما تعرّضوا إليه من توقيف في معتقلات الشركة ثم ما تعرّضوا إليه من ضرب وشتم وإهانة على يد رئيس مخفر الدرك في القابون .

وبعد الاستماع الى شكوى العمال وعد الوزير بالاتصال بالشركة لحلّ مشكلة العمال بما يحول دون اتساع الخرق وتطور النزاع ووعد وزير الداخلية أن يعطي جوابه للعمال في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر أمس .

مساعي وزير الداخلية :

وفي الوقت المحدّد اتصل وزير الداخلية بممثلي العمال وأبلغهم أنه لم يستطع أن ينهي اتصالاته بعد مع جميع أعضاء مجلس إدارة الشركة . وقال انه سيجتمع بهم في الساعة الثامنة مساء « مساء أمس » وقال ان الاجتماع قد يطول ، ووعد بأن يبلغ العمال نتائج اتصالاته مع المسؤولين في الشركة في الساعة العاشرة صباح اليوم الجمعة .

وقد علمنا أن وزير الداخلية بعد أن أطلع على كافة اوراق التحقيق وبعد الاستماع إلى اقوال العمال اقتنع بعدالة شكواهم ووعد بأن يبذل كل جهد لاعادتهم إلى عملهم أملاً منه في أن تكون عودتهم وسيلة لتسوية الخلافات بين العمال والشركة .

* * *

عمال المغازل والمناسج والشركة الخماسية يعلنون الاضراب [1]

احتجاجاً على تبسريح ٢٠٠ عامل والتنكر لحقوقهم

مدير المغازل والمناسج يوعز للدرك باعتقال لجنة العمال التي فاوضته .

قال مندوب البعث الخاص في الدوائر العمالية :

لا ندري إلى متى ستستمر الشركات الرأسمالية في استفزاز العمال واستغلال القانون

---

(١) « البعث » ، العدد ٦٤٤ (٦ ايلول ١٩٥٤) .

الذي يجيز لرب العمل أن يسرح عماله ، فتمضي في التسريح التعسفي غير عابئة بالعواقب الوخيمة التي تترتب على هذا الاستهتار بحقوق العمال ، وبكرامة الإنسان وبحقه في أن يستقر في عمله ويطمئن إلى مستقبله .

ولا ندري الى متى ستستمر سياسة التنكر لحقوق العمال التي أخذت تنتهجها شركة المغازل والمناسج بدمشق والشركة الخماسية ، إذ بلغ عدد العمال الذين سرحتهم هذه الشركة الاخيرة ٢٠٠ عامل ، ولكننا نعمل علم اليقين أن الفوز في هذا الصراع سيكون في النهاية للعمال ، مهما كانت هذه النهاية بعيدة ومهما كان الطريق شاقاً طويلاً .

الغلبَة للعمال :

إن أرباب المغازل والمناسج والخماسية لا يستطيعون تغيير مجرى التاريخ وفرض إرادتهم على العلاقات بين قوى الإنتاج ، ويجب عليهم أن يدركوا قبل فوات الأوان أن الغَلَبة في النهاية للعمال .

لو أدرك القائمون على هذه الشركات حقيقة القوى التي تتصارع ، لما أقدموا في كل مرة على إثارة الفتن وتعطيل الإنتاج القومي وضرب الأيدي العاملة .

القصة من أولها :

فمنذ أسبوعين أضرَب عمال شركة المغازل والمناسج لمدة ٢١ ساعة مطالبين بإعادة العمال الذين سرحتهم الشركة تسريحاً تعسفياً ، ودارت المفاوضات إذ ذاك بين الشركة والعمال بحضور ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني الذي تعهد بالنيابة عن الشركة بدفع أجور أيام الإضراب .

وقَبلَ العمال بهذا التعهد إلى أن جاء يوم الخميس الماضي ٢ أيلول وعند قبض الرواتب تبين للعمال أن الشركة نقضت وعدها وخصمت أجور ايام الإضراب خلافاً لكل اتفاق .

وطلب العمال مقابلة المدير العام لشركة المغازل والمناسج ، فاعتذر متذرعاً بانهماكه بسبب المعرض .

وانتظر العمال حتى يوم السبت وواجهوا المدير فرفض الطلب مما اضطر العمال إلى أن يعودوا الى إضرابهم في الساعة الثانية والنصف .

تنكيل الدرك بالعمال :

وفي الساعة الخامسة مساء جاءت لجنة العمال لتفاوض إدارة الشركة بشأن دفع أجور أيام الإضراب وإعادة العامل الذي سرح يوم الخميس الماضي تسريحاً تعسفياً لأنه سأل عن أسباب حسم أجور أيام الإضراب ، فرفض المدير أن يحقق مطالب لجنة العمال ، وأوعز للدرك بأن يعتقلوا أعضاء اللجنة وظن أعضاؤها أن الأمر لا يعدو كونه تهديداً ، لأن المدير لا يملك حق إصدار الأوامر لقوات الدرك ، ولكن سرعان ما صدمتهم الحقيقة ، فقد وجدوا قوات الدرك تحيط بالمعمل ، وما إن خرجوا حتى اعتقلتهم وأودعتهم المخفر حيث يتعرضون لشتائم رجال الدرك وتعدياتهم وذلك ما يثير حفيظة العمال .

إضراب الخماسية أيضاً :

وقد علمنا أن الإضراب العام أُعلن في شـركة المغازل والمناسج بسبب هذا الموقف الذي

وقفته الإدارة .

وجاءنا من عمال الشركة الخماسية انهم أعلنوا الإضراب انتصاراً لإخوانهم العمال المضربين في المغازل والمناسج واحتجاجاً على التسريحات التعسفية التي ما زالت مستمرة في الشركة الخماسية ، فقد سرحت هذه الشركة حتى الآن ٢٠٠ عامل .

تطور الموقف :

وجاء في ساعة متأخرة من الليل أن الشركة استعانت بقوات الشرطة لإرغام العمال على الدخول إلى المعامل ، ولكنها لم تفلح إلا في إدخال عدد قليل منهم .

هذا وقد بلغت أنباء الإعتداء على العمال بالضرب مسامع وزير الداخلية وشرع بالتحقيق في الأمر ؟!

* * *

عمال الخماسية والمغازل والمناسج يوحّدون صفوفهم للظفر بحقوقهم(١)

العمال يطالبون بإعادة مائتي عامل مسرح خلال ٤٨ ساعة .

قال مندوب « البعث » الخاص :

يواصل العمال نضالهم في سبيل الدفاع عن حقوق رفاقهم وهم صابرون على الأذى والمكاره .. صابرون على ما يلحقهم من أذى مادي على يد الشركة الخماسية وشركة المغازل والمناسج التي تسرحهم تسريحاً تعسفياً ، وصابرون على المكاره التي يلقونها على يد بعض رجال الدرك الذين لا يكاد يقع العمال في أيديهم حتى ينهالوا عليهم ضرباً وشتماً .

تعاظم الوعي :

وقد يدهش الإنسان البعيد عن الوسط العمالي لهذا الوعي الذي يجده بين صفوف العمال ولإيمانهم الراسخ بحقهم في حياة أفضل ومعاملة تليق ببني الإنسان . وقد يدهش آخرون لروح التضامن السائدة بين العمال في الدفاع عن حقوقهم ، أما الذين عرفوا العمال وعاشوا معهم فهم واثقون من أن الظفر سيكون للعمال وأن تضامنهم نتيجة طبيعية للأوضاع السيئة التي يقاسون منها . إنك تراهم يتحملون صنوف الأذى والاضطهاد والضرب فلا تهن لهم عزيمة ولا تلين لهم قناة في الدفاع عن حقوق إخوانهم العمال المسرحين .

وقد يتساءل البعض ماذا يريد هؤلاء العمال « المتمردون » كما تسميهم بعض الشركات ؟ لماذا هم في ثورة دائمة منذ عطلة العيد حتى الآن ؟

لا بد من إنصافهم أولًا :

إن الجواب على هذا السؤال بسيط وهو يكشف عن أن العمال ليسوا فوضويين وانهم

---

(٢) « البعث » ، العدد ٦٤٦ (٨ أيلول ١٩٥٤) .

ليسوا جشعين وانهم ليسوا أنانيين .

فهم ليسوا فوضويين لأنهم آثروا حتى الآن اتباع جميع السبل القانونية في المطالبة بحقوقهم التي أصبح جواب الشركة على مطالبهم ، التسريح والانتقام والإرهاب !

وهم ليسوا جشعين لأنهم لا يطالبون بجزء من أرباح الشركة ، ولأنهم لم يطالبوا بزيادة رواتبهم حتى الآن . وإنما يطالبون باحترام حقهم في العمل فلا يسرحون كلما شاءت الشركة أن تنتقم منهم ..

وهم ليسوا أنانيين لأنهم في هذه المرة لا مطلب لهم سوى إعادة إخوانهم المسرحين . وقد رضوا بالأذى والاضطهاد والضرب في سبيل إعادة إخوانهم المسرحين فكشفوا عن وعي جدير بالتقدير والاحترام والتشجيع .

هذه علاقة الشركة الخماسية وشركة المغازل والمناسج بعمالها . وقد صبر العمال طويلاً على الأذى وتعرضوا لألوان من الإرهاب على يد قبضايات الشركة المسلحين ، ثم على يد بعض رجال الدرك . وقد طفح الكيل فوجهت اللجنة المتحدة لعمال الشركتين : الخماسية ، والمغازل والمناسج ، بياناً طالبوا في الشركتين بإعادة العمال المسرحين الذين يربو عددهم على ٢٠٠ عامل وذلك في غضون ٤٨ ساعة ، وإلا اضطر العمال إلى اتباع الطرق التي نص عليها قانون العمل لصيانة حقوقهم وحقوق رفاقهم المسرحين .

* * *

الجزء المتعلق بالطبقات الكادحة من تصريح البيطار لوكالة الانباء المصرية

اهداف الحزب في المرحلة القادمة(١)

(...)

ـ ما هي مشاريعكم وأهدافكم السياسية في المرحلة القادمة ؟

ـ الآن وقد حصلنا على قوة سياسية لا بأس بها في الندوة البرلمانية فسيسهل علينا متابعة النضال الشعبي في سبيل تحرير أبناء الشعب وإزالة العقبات القائمة في طريقه . وأقصد اننا سنوجه أكبر جهودنا نحو دعم الاستقلال الداخلي بتحقيق إصلاحات جوهرية في البلاد .

نريد للعمال قانوناً يحميهم من تعسف الشركات الكبرى ويحقق لهم طمأنينة مادية ووسائل عيش لائق يستطيعون فيه تأمين الغذاء لعائلاتهم والدراسة لأولادهم والدواء لمرضاهم ، ويحد من ساعات العمل ويعوض لهم عن أضراره ، ويلزم الدولة بإقرار الضمان الاجتماعي للطبقات الشعبية الفقيرة .

نريد أن يشمل هذا القانون الفلاحين والعمال الزراعيين الذين يحتاجون أيما حاجة إلى مثل هذه الحماية . لهذا فنحن في المرحلة السياسية القادمة ، وفي سبيل تحقيق ما تقدم ، نريد

---

(١) « البعث » ، العدد ٦٦٤ (٢٩ أيلول ١٩٥٤) . انظر ايضاً : « نضال البعث » ، الجزء الثاني ، ص ٢٩٧ .

أن ندعم رأس المال الوطني فنشجع نشوء المشاريع الصناعية والزراعية الكبرى كيما تتفتح أبواب جديدة للعمل ، ويزداد الرفاه ويرتفع مستوى المعيشة .

واننا نعتقد أن هذا ممكن إذا ما حددت ارباح ارباب العمل في الحدود المعقولة ، وإذا ما استعيض عن استغلال اليد العاملة بزيادة الإنتاج وتحسينه ، وتأسيس معامل ومشاريع زراعية جديدة ، وإذا ما عمدت الدولة إلى حماية الصناعة الوطنية وإنتاجنا الزراعي من غزو البضائع الأجنبية ومضاربتها .

ونحن إنما نقصد من كل ذلك ، أن تزداد ثقة المواطن بنفسه بزوال طغيان المشاكل الاقتصادية على حياته ، حينئذ يسهل عليه الخروج من همومه اليومية ، والمشاركة في الحياة القومية مشاركة إيجابية ترفع مستوى الوعي عنده وتزيد بنياننا الداخلي قوة وتماسكاً . والقوة الشعبية والوعي الشعبي هما دعامة الاستقلال الوحيدة كما انهما السبيل السوي للسير نحو الوحدة العربية بخطى قوية وجريئة .

(...)

* * *

مشروع تعديل قانون العمل تعديلاً يهدف الى ضمان حقوق العمال وكرامتهم[1]

تقدم نواب البعث العربي الاشتراكي إلى مجلس النواب السوري بمشروع قانون لتعديل قانون العمل السوري بغية إيجاد الظروف المعينة للعامل ، وتحسين حاله ، وذلك لكي يستطيع أن يساهم مساهمة فعالة بالنضال من أجل إيجاد حل جذري للوضع الاجتماعي والاقتصادي المتفسّخ في البلاد العربية وإقامة مجتمع تسود فيه الاشتراكية والحرية ، وفيما يلي نصّ المشروع وأسبابه الموجبة :

كان من جملة الأهداف المقدسة التي اتجه نحوها الدستور السوري وأشار اليها في مقدمته التي اعتبرت جزءاً لا يتجزأ من الدستور : تحرير المواطنين من ويلات الفقر والمرض والجهل والخوف بإقامة نظام اقتصادي واجتماعي يحقق العدالة الاجتماعية ويحمي العامل والفلاح .. وقد خصصت المادة السادسة والعشرون من الدستور لتفصيل القواعد الاساسية للعمل وحقوق العمال .

وكان من الطبيعي أن تعمل الحكومة طوال هذه الفترة على إصدار قانون للعمل تتفق أحكامه مع روح الدستور ونصوصه تحقيقاً لهذا الهدف الذي اعتبر بحكم الدستور مقدساً ومصوناً .

وان عدم إصدار قانون جديد للعمل أدى بطبيعة الحال إلى استمرار الفوضى القائمة في العلاقات بين العمال وأرباب العمل ، لأن هذه العلاقات بقيت تحت رحمة القانون القديم ذي

---

(١) « البعث » : العدد ٦٧٢ (٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥) . انظر ايضاً : « نضال البعث » ، الجزء الثالث ، ص ٤٠ - ٤٤ .

الرقم ٢٧٩ الصادر بتاريخ ١١ ـ ٦ ـ ١٩٤٦ .

ولما كانت نصوص قانون العمل الحالي قد أفرغت في قوالب مرنة أدت إلى فتح الباب أمام أرباب العمل للمروق من جميع ما تضمنته أحكام هذا القانون من حقوق للعامل ، رغم هزال هذه الحقوق وعدم تلبيتها لمتطلبات الوضع الاقتصادي في البلاد .

لذلك وريثما يصار إلى تقديم اقتراح بقانون جديد للعمل يتفق مع أحكام الدستور نتقدم من دولتكم بمشروعنا هذا مقترحين تعديل نص قانون العمل ذي الرقم ٢٧٩ وفق ما يلي :

أولاً ـ في المادة الثالثة من قانون العمل : لقد قسمت المادة المذكورة العمال إلى فئتين (مستخدمين وفعَلَة) ورتب القانون بعد هذا لكل فئة من هاتين الفئتين حقوقاً مختلفة وترك القانون لرب العمل وحده حق تصنيف العامل في إحدى هاتين الفئتين ، بحيث يصبح العامل الفاعل ، عـاملاً مستخدماً حينما يثبته رب العمل في وظيفته ، وبما أن انتقال العامل من فاعل إلى مستخدم يرتب له حقوقاً أكثر على رب عمله ، لذلك فقد بقيت قصة التثبيت في الوظيفة حبراً على ورق ولم يلجأ إليها أي رب عمل .

لهذا ، ولما كان هذا التقسيم لا يقوم على أساس علمي وليس له ما يبرره ، خصوصاً وان مراتب العمال موزعة حكماً وفق اختصاصهم وكفاءاتهم ، لذلك نقترح إلغاء المادة الثالثة من قانون العمل وبذلك يصبح العمال جميعاً كما عرفتهم المادة الثانية من القانون متساوين في الحقوق والواجبات بدون تفريق بين مسـتخدم أو فاعل .

ثانياً ـ في المادة السابعة والثمانين : لقد منعت المادة المذكورة رب العمل من إلزام عامله بالقيام بعمل يختلف اختلافاً جوهرياً عن العمل المتفق عليه إلا في الحالات القاهرة .

إن مثل هذا المنع تقتضيه طبيعة الاشياء لأنه لا يجوز حكماً أن يطلب من المرء القيام بعمل لم يتعاقد مع رب عمله عليه .. إلا أن الشارع قد أخل بالغرض وخرج عن القصد حينما حصر هذا المنع بالأعمال التي تختلف اختلافاً جوهرياً .. كما وانه أمعن في الإخلال والخروج حينما أباح اختلاف العمل (حتى في حالة الاختلاف الجوهري) في الحالات القاهرة .

ولما كان القانون لم يبين نوعية الاختلاف الجوهرية ولا الحالات القاهرة ، وإنما ترك ذلك لذهنية رب العمل وحده ، لذلك كان من الطبيعي ان يسخر رب العمل عامله في أي عمل شاء سواء كان منسجماً مع العمل المتعاقد عليه أو غير منسجم .

كما وأن الفقرة الاخيرة من هذه المادة قد جعلت العامل مسؤولاً عن كل ضرر يلحقه بسوء تصرفه أو إهماله بالالآت والعدد .. بدون أن تحدد صاحب الحق في تعيين سوء التصرف والإهمال .

ولما كان القانون قد استدرك لرب العمل مثل هذا الحق وأعطاه سلاحاً جعل العامل حينما يرتكب هذا ذنباً خطيراً عملاً بأحكام المادة ١٤٦ منه ،لذلك فلم يبق لهذه المادة أي نفع سوى ما يمكن أن تلحقه بالعامل من أذى فيما إذا استغل أرباب العمل تفسيرها لمصلحتهم ، ولكم استغل هذا التفسير حتى الآن ..

لذلك نقترح : أ ـ تعديل الفقرة الثانية من المادة ٨٧ وفق النص التالي :

لا يجوز لرب العمل أن يطلب من العامل القيام بعمل يختلف عن العمل المتفق عليه .

ب ـ إلغاء الفقرة الثالثة من المادة ٨٧ .

ثالثاً ـ في المادتين ٩٢ و ٩٣ من قانون العمل : من المشاكل الاساسية التي يعانيها العمال

منذ زمن طويل قضية أنظمة المعامل والانظمة الاساسية للشركات المساهمة المنصوص عنها في المادتين المذكورتين ، فنظام العمل يضعه رب العمل في صناعته أو مؤسستة وفق ما يريد بحجة أن أصول الفن ومقتضيات عمله الخاص تقتضي ذلك ويلزم العمال به بدون محاسب ولا رقيب عملاً بأحكام الفقرة الاولى من المادة ٩٩ .

وأما المعامل التي يزيد عمالها على العشرة فيكون نظامها ملزماً للعمال بمجرد مصادقة مديرية التجارة والصناعة والعمل عليه أو بمجرد سكوتها عنه خلال ثلاثين يوماً من تقديمه ولم يضع القانون حدود معينة للمديرية المذكورة تكون أساساً للمصادقة أو الرفض فكان من نتيجة ذلك أن أصبحت معظم أنظمة المعامل الكبرى مرهقة للعامل .

وأما الانظمة الاساسية للشركات المساهمة فرغم أنّ القانون قد اشترط في المادة ٩٢ منه أن لايقل نفع أحكامها للعمل عما هو منصوص عليه في قانون العمل إلا أنه لم يذكر وجوب تقيدها بمقررات اللجان والمحاكم العمالية المشكلة وفقاً للقانون .

فلجان المهن المختلطة ولجان تحديد الأجور لها مقررات مختلفة تتعارض كل التعارض مع أنظمة المعامل والشركات ، وأخص بالذكر تعارض هذه الانظمة مع مواقيت الدوام الصيفي والشتوي للعمال .

كما وأن أغلب هذه الانظمة قد تضمن وجوب تكليف العامل لتقديم وثائق تثبت حسن سلوكه وعدم ارتكابه أية جريمة .. مع أن ذلك من حق نقابته وحدها وفقاً لاحكام المادة ٢٩ من قانون العمل .

لذلك فإن مجرد انتساب العامل إلى نقابته وحمله لهويتها يجب أن يعتبر بحكم القانون كافياً لإثبات براءة العامل وحسن سلوكه .

لهذا نقترح تعديل الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٩٣ من قانون العمل على الشكل التالي :

ويجب أن لايقل نفع العمال وفائدتهم من أحكام الانظمة المشار اليها في المادتين ٩٢ و ٩٣ عما هو منصوص عنه في جميع أحكام قانون العمل . ويجب أيضاً أن ينص في هذه الانظمة بأن العمال في المؤسسة من أي نوع كانوا يصنفون حتماً في ملاكاتها بعد مرور سنتين من تاريخ استخدامهم ، ويجب أيضاً أن تنص هذه الانظمة على السماح للعمال بتأليف نقابات أو بالانتساب إليها وأن تعتبر هذه الانظمة هوية العامل الصادرة عن نقابته بمثابة وثيقة تثبت توفر جميع الشرائط المنصوص عنها في المادة ٢٩ .

رابعاً ـ في المادتين ١١٤ و ١١٥ : أباحت المادة ١١٤ لأرباب العمل تشغيل عمالهم مدة تزيد عن الحد الاقصى للعمل كما هو محدد بالقانون واشترطت موافقة العامل على ذلك .

وجاءت المادة ١١٥ من القانون تنص على زيادة في أجر العامل بالنسبة للساعات الإضافية .

إن هاتين المادتين كانتا موضع نزاع قوي عنيف بين أرباب العمل والعمال منذ أمد طويل لأن أرباب العمل كانوا يتخذون من نص المادة ١١٤ سبيلاً لتشغيل العمال مدداً تفوق الحد الأقصى للعمل بشكل بالغ بدون أي تعويض ، وكان من نتيجة ذلك أن أثير الخلاف حول هذه النقطة بين العمال وأرباب العمل أمام لجنة تحديد الأجور في حلب ، وأصدرت هذه اقرارها بتحديد أوقات العمل وفق الحد الأقصى ومنعت تشغيل العمال أكثر من هذا الحد واكتسب حكم

اللجنة المذكورة الدرجة القطعية .

لذلك ، فخوفاً من إثارة هذه المشكلة مرة ثانية ، وسيراً مع أحكام الفقرة (ب) من البند الثاني من المادة ٢٦ من الدستور ورغبة في تخفيف حدة البطالة وانتشارها ومنعاً لسوء استعمال النص ضد مصلحة العمال نقترح : إلغاء المادتين ١١٤ و ١١٥ من قانون العمل .

خامساً ـ في المادة ١١٧ : أعطت المادة ١١٧ من القانون للعمال الحق براحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرون ساعة بدون أن تنص على أن هذه الراحة مأجورة .

كما وأنها في فقرتها الاخيرة قد جعلت أجر العمال اليوميين محدداً بالنسبة لأيام عملهم الفعلية فقط بدون النظر إلى أجر راحتهم الاسبوعية ولما كانت الفترة (ب) من البند الثاني من المادة ٢٦ من الدستور تقضي بأن تكون أيام الراحة الاسبوعية مأجورة ، لذلك نقترح تعديل المادة ١١٧ على الشكل التالي :

أ ـ إضافة كلمة مأجورة إلى العبارة الأولى من المادة ١١٧ بحيث يصبح النص : يجب أن يعطى العمال على اختلاف فئاتهم راحة أسبوعية مأجورة.

ب ـ إضافة هذه العبارة « على أن لا يؤثر ذلك على حقهم في تقاضي أجور الراحة الاسبوعية » بحيث تصبح الفقرة الاخيرة من المادة ١١٧ كما يلي : العمال اليوميون يتناولون أجرتهم عن أيام العمل الفعلية على أن لايؤثر ذلك على حقهم في تقاضي أجور الراحة الاسبوعية .

سادساً ـ في المواد ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٥ : لقد فرقت أحكام قانون العمل العمال من ناحية استحقاقهم للتعويضات المنصوص عنها في القانون الى فئتين : فئة تربطها برب عملها عقود عمل لمدة محدودة ، وفئة تربطها برب عملها عقود لمدة غير محدودة .

فأما الفئة الأولى فلم يقرر القانون لأصحابها أي حق أو تعويض سوى ما هو مدون في عقدها محدود المدة . وأما الفئة الثانية فهي الفئة الوحيدة التي تستفيد من التعويضات المنصوص عنها في القانون .

ولما كان هذا التفريق قد أحدث اضطراباً كبيراً في تنظيم العمل ، ودفع أرباب العمل للتحري عن الوسائل والحيل التي يستطيعون بموجبها ان يظهروا عمالهم جميعاً بمظهر العمال المرتبطين معهم بعقود عمل لمدة محدودة .

وسبيل ذلك سهل ميسور ، لأن العامل حينما يكون عاطلاً عن العمل يكون واقعاً تحت رحمة رب عمله الجديد لأن لقمته مرتبطة بهذا العمل ... وبالتالي وبحكم الواقع يكون أمام رب عمله في العقد فريقاً مذعناً لكل ما تفرضه عليه إرادة رب عمله من شرائط ووجائب ، وهكذا فإن العامل يرغم في أغلب الاحيان على أن يوقع عقود عمل لمدد متتالية بحيث لو اشتغل عند رب عمل واحد عشر سنوات يبقى وضعه من الناحية القانونية والظاهرية كوضع من يعمل لمدة محدودة .. وكان من نتيجة ذلك أن ضاعت على العامل جميع تعويضاته وحقوقه .. وأصبح بإمكان رب العمل أن يطرد عامله كلما شاء بدون أن يدفع له شيء على اعتبار أن هذا العامل يعمل لمدة محدودة عنده (بين الثلاثة والستة أشهر) وان هذه المدة قد انقضت .

ولما كان ليس من العدل أصلاً أن يفرق بين العامل المتعاقد لمدة محدودة او غير محدودة وكان من الضروري ان يتقاضى كافة العمال تعويضاً عن مدة خدماتهم بدون تفريق في المدة

المحدودة وغيرها وبدون تفريق بين فاعل ومستخدم .. لذلك نقترح تعديل المواد ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٥ على الشكل التالي :

المادة ١٤٢ ـ بإضافة الفقرة التالية إليها : عدا عن التعويضات الاخرى المنصوص عنها في المادة ١٤٥ . المادة ١٤٣ تصبح بالشكل التالي :

يحق لرب العمل متى شاء أن يسرح عماله الذين لا يربطه و إياهم عقد عمل لمدة معينة ، و إنما عليه أن ينذرهم بالتسريح قبل ذلك بشهر واحد ، ويحق للعامل خلال هذه المدة أن يتغيب عن عمله ساعتين يومياً على الاكثر ليفتش عن عمل جديد .

المادة ١٤٥ ـ تصبح بالشكل التالي فقط : يجب على رب العمل إذا سرح احد عماله مهما كان سبب التسريح (إلا إذا ثبت قضائياً ارتكابه ذنباً خطيراً في عمله) أن يدفع له تعويض تسريح مساوياً لأجور شهر عن كل سنة أو جزء من سنة انقضت منذ تاريخ استخدامه مهما كانت هذه المدة .

سابعاً ـ في المادة ١٥٠ : استثنى قانون العمل من التعويضات القانونية العمال المتمرنين المسرحين في آخر مدة تمرينهم أو خلالها إذا كان نظام المؤسسة التي يعملون بها يقضي بذلك شريطة أن لا تتجاوز مدة التمرين سنة .

وكان من نتيجة هذا النص أن لجأ معظم أرباب العمل لاتخاذ التمرين في معاملهم أو مؤسساتهم من القواعد الاساسية لقبول العامل حتى ولو كان من أجدر العمال كفاءة واختصاصاً . والغرض من ذلك رغبتهم في تشغيل العامل مدة سنة باسم التمرين ، ومن ثم طرده من العمل بدون تعويض ولا إنذار عملاً بأحكام أنظمتهم الاساسية التي وضعوها هم لانفسهم . لذلك ومنعاً لمثل هذا الاحتمال الخطير نقترح : إلغاء الفقرة الثانية من المادة ١٥٠ .

ثامناً ـ في المادة ١٥٤ : نصت المادة ١٥٤ من قانون العمل على أن من حق العامل إذا استقال من عمله بعد خمس عشرة سنة على الاقل أن يتقاضى نصف التعويضات المنصوص عليها في المادة ١٤٥ .

ولما كان هذا القيد من الإرهاب بحيث يصبح حق الاستقالة وهمياً .. لذلك نقترح تعديل المادة ١٥٤ على الشكل التالي :

المادة ١٥٤ ـ إذا استقال العامل بعد خدمة مدتها خمس سنوات على الأقل ، يحق له من رب عمله تعويضاً عن مدة خدمته مساوياً لنصف تعويض التسريح المنصوص عليه في المادة ١٤٥ .. الخ .. مع فائق الاحترام .

* * *

يوم العمال العرب[1]

يوم العهد على النضال الشعبي الموحّد ضد الأحلاف الأجنبية
ومن أجل قانون حماية الفلاح وحقوق جديدة في قانون العمل

في أول أيار يُتنادى العمال العرب ، في أكثر مدنهم ، ليجدّدوا العزم ويحدّدوا أهدافهم النضالية ، معاهدين أنفسهم والشعب على العمل الجدي من أجلها وفي سبيل تحرير الامة العربية . لقد تعب عمالنا كثيراً قبل أن يظفروا بحركات منظمة لهم ، وناضل الواعون منهم بصبر وعناد ليبعدوا عنها الاستغلال والتخاذل والأفكار الخاطئة . وقد احتاج العمال العرب أو ما زالوا يحتاجون إلى تجارب كثيرة كي يدركوا أن ظفرهم لا يكون إلا بتساندهم ومعرفة أهدافهم في كل فترة ومرحلة وأن قضيتهم لا يمكن أن تنفصل مطلقاً عن قضية الشعب .

إن الهدف الاقتصادي الأول لوطننا العربي في هذه المرحلة ، هو القضاء على الإقطاعية وبقاياها وتنمية رأسمالنا الوطني واستخدامها في تصنيع البلاد . ويقتضي هذا دعم نضال الفلاحين وإعطائهم الحق القانوني بتنظيم أنفسهم والعمل لأهدافهم ، كما للعمال ؛ وإلى جانب ذلك ، محاربة الرأسمال الأجنبي ، وتقوية صفوف العمال ، أساس حياة الوطن ومستقبله ، برفع الاستغلال الظالم عنهم وإنعاش حركتهم إنعاشاً يكفل لهم التقدم والظفر .

وان هدفنا السياسي الأول هو تحرير الوطن العربي من الاستعمار والفئات الحاكمة التي تأتمر بمشيئته ليحكم الشعب العربي نفسه بنفسه ، فيوحد بلاده ، وينشىء النظام الذي يجعله شعباً حياً منتجاً يوجه مقدراته كما يريد . وقد ألغى الاستعمار الكثير من معاهداته في بلادنا العربية ليستعيض عنها بالأحلاف التي تمكنه من إبقاء قيوده واستثماره ، وتسخر إمكانيات وطننا لمصالحه وحده ، ولمنفعة إسرائيل . والحلف العراقي ـ التركي ـ البريطاني ، هو القيد الأجنبي الجديد الذي يهدد بأفدح الأخطار .

إن محاربة الإقطاعية والرأسمال الاجنبي ، وتساند العمال والفلاحين ليشكلوا كتلة نضالية شعبية واحدة ومكافحة الأحلاف الأجنبية وخاصة الحلف العراقي ـ التركي ـ البريطاني : هي الأهداف الكبرى لكل حركة عمالية عربية .

وفي قطرنا السوري المتحرر من القيود الاجنبية ، والذي نمت فيه الحركة الشعبية المناضلة نمواً قوياً اشتد فيها ساعد الفلاحين والعمال : في هذا القطر الذي يتعرض منذ زمن إلى أشد أنواع الضغط الاجنبي وشتى مكائد الرجعية الاستعمارية ، والذي شن عليه المستعمرون أخيراً أقوى حرب شهدتها الأقطار العربية لإرغامه على الدخول في الحلف العراقي وإعاقة نضال الحركة الشعبية فيه ، في هذا القطر ، يترتب على العمال والشعب كله نضال أقوى وأصلب لرد أخطار آنية مهددة ، وللظفر بالأهداف السريعة التي يجب أن تبلغها حركة العمال والفلاحين .

---

(١) انظر : « نضال البعث » ، الجزء الثالث ، ص ٧٣ ـ ٧٥ .

إن قانون حماية الفلاح الذي تقدم به نواب حزبنا إلى المجلس النيابي السوري ، هذا القانون الذي يمنح الفلاح حقوقه الأساسية البسيطة كقانون العمل ، هو المطلب الذي يجب أن يناله الفلاحون ليصبحوا ، بعد نضالهم الشاق واضطهاداتهم ، جزءاً منظماً في الحركة الشعبية الواحدة .

وان تقوية صفوف العمال ومصلحة النضال الشعبي تقتضيان تعديل قانون العمل الحالي في نقاط هامة لم تعد متناسبة مع وعي العمال وازدياد مهماتهم . هذه التعديلات هي التي تتعلق بتعريف العامل ، وإلغاء التسريح التعسفي ، وحق التعويض مع الاستقالة ، وإنشاء محاكم عمالية خاصة مستقلة بتشريعها ، وحماية القواد النقابيين وإلزامية الانتساب للنقابات . وفي المجلس النيابي مشروع قدمه الحزب لهذا التعديل أيضاً .

وقد راع الأجنبي والسياسيين المستخزين له ، الموقف القوي الذي وقفه القطر السوري من الأحلاف الاجنبية فجردوا عليه أقسى حملة تعرض لها الشعب حتى أصبحت البلاد ساحة لمعركة صريحة سافرة بين الأجنبي وأحلافه وأنصاره وبين الشعب وإيمانه وتمسكه بموقف الحياد في الصراع العالمي .

إن التهديد التركي والضغط الاميركي ـ البريطاني وتجنيد العملاء والخائرين من الساسة للعرقلة وبث المؤامرات والمناورات ، أسلحة يستطيع تضامن الشعب أن يتغلب عليها . وإن الإجرام الوحشي الاخير الذي قضى على شاب[1] من أشرف وأمتن ما أنبتته هذه الأمة طعنة ليست موجهة للشعب ، فالشعب أقوى ، بل إلى قلب قضية الاستعمار ومعسكره الجبان المتآمر من أجراء سفاكين وساسة لا قضية لهم ولا قلب ولا عصب .

أيها العمال العرب في كل مكان ! أيها الكادحون المناضلون الذين يغذون بعرقهم وتضحياتهم مستقبل وطننا العربي !

ليكن أول أيار يوم العهد الدائم على الكفاح ،

كفاح ضد الإقطاعية والرأسمال الاجنبي ،

كفاح ضد الأحلاف والحلف العراقي ـ التركي ـ البريطاني ، والاحتلال الأجنبي ، ومن أجل حركة شعبية صامدة قدم لها « المالكي » دمـه ..

ومن أجل قانون للفلاح وحقوق جديدة في قانون العمل ..

من أجل وطن عربي حر ، موحّد ، اشتراكي .

دمشق في أول أيار ١٩٥٥ **حزب البعث العربي الاشتراكي**

* * *

---

(١) ينوه البيان هنا باغتيال العقيد عدنان المالكي على يد القوميين السوريين في ٢٢ نيسان ١٩٥٥ . ـ المحرر ـ

النضال في سبيل قانون العمال والفلاحين الجديد

وقانون توزيع الاراضي[1]

النضال في سبيل توحيد نضال العمال مع نضال الأمة العربية

النضال ضد الأحلاف الغربية وفتح الأسواق للبضائع الأجنبية

أيها العمال العرب !

منذ تسعة أعوام صدر قانون العمل ، وهو أول ثمرة لنضالنا في سبيل الاعتراف بحقوقنا ، وتنظيم علاقاتنا مع أرباب العمل ، وإذا كنا نحتفل اليوم بعيد هذا القانون فإننا نرى فيه نقطة انطلاق ، ومرحلة أولى نحو سن قانون أشمل ، يرعى جميع مصالحنا ، ويحمي نضالنا النقابي ، ويمنع التسريح التعسفي ، ويقيم العدالة الاجتماعية في صفوفنا .

إخواننا !

نعلم جميعاً من خلال تجربة هذا القانون ، ومن خلال ما أصابنا من آلام ومظالم من جراء عجزه وسوء تطبيقه ، ان الوقت آن لإصدار قانون جديد أقرب إلى العدل من القانون القديم . فإن روح القانون الجديد يجب أن تستوحى من الاشتراكية العربية التي نؤمن بها جميعاً على أنها الطريق الطبيعي لبعث جديد وبناء كيان الأمة العربية . واننا نطالب أن تكون نصوصه ومواده شاملة واضحة تقرّ بجميع حقوقنا ، وتؤمن لنا شروط الحياة اللائقة بالعامل العربي .

نريد هذا القانون أن يرعى المبادىء الآتية :

١ ـ تعيين حدّ أدنى للأجور لمختلف الأعمال والمهن دون ترك ذلك إلى اللجان التي اعتدنا منها المماطلة والتسويف والتحيّز .

٢ ـ منع التسريح بجميع أشكاله إلا عن طريق محاكم خاصة .

٣ ـ إعطاء عطل أسبوعية وسنوية مأجورة .

٤ ـ حماية النضال النقابي وإعطاء حرية الإنضمام إلى النقابات وإلزام أرباب العمل بالتعامل مع النقابات مباشرة .

٥ ـ جعل النقابة شخصية معنوية معترفاً بها رسمياً من قبل الدولة ومؤسسات العمل .

٦ ـ إلغاء جميع المواد التي تحظّر على العمال أو النقابيين حرية الاعتقاد السياسي ، ومساواة العامل مع جميع المواطنين في هذا الحق .

لقد قدم حزبنا عن طريق المجلس النيابي قانوناً ينظم أوضاع العمال والفلاحين حسب

(١) صدر هذا البيان في ذكرى صدور قانون العمل عام ١٩٤٦ . انظر ، « نضال البعث » ، الجزء الثالث ، ص ٩٧ ـ ٩٩ .

هذه المبادىء التي أوردناها . غير أن مؤامرات صنائع الاستعمار داخل المجلس تحاول خنقه في اللجان . فلنتكاتف إذاً جميعاً لاقرار هذا القانون ومعه قانون توزيع أراضي الدولة على صغار الفلاحين ، الذي شاهدنا أخيراً تضامن الإقطاعيين داخل المجلس وخارجه لتعطيله ، وكيف فضح حزبنا هذه المؤامرة وحدد المسؤولين عنها .

أيها العمال العرب !

لقد علمتنا تجارب نضالنا المريرة أن العمال لا يؤلفون فئة منعزلة عن بقية الأمة ، وانه إن لم تشارك الأمة كلها بالدفاع عنا وتتبنى قضيتنا العادلة أصاب أهدافنا الواحدة التجزئة والفشل .

إن الاستعمار وأعوانه ، مثلما قطعوا أوصال الأمة العربية وجعلوها دويلات ، لا هم لهم إلا التناحر فيما بينها بدل الاتحاد ضد الأخطار الخارجية المشتركة ، فإنهم يريدون أيضاً القضاء على وحدة المجتمع الداخلية وبث روح التفرقة والانعزال بين صفوفه ، بخلق طبقية مصطنعة لا يعرفها التاريخ العربي ، وبعزل طبقة العمال عن بقية الكيان العربي ، ليسهل عليهم القضاء على معالم الثورة والحياة في كل فئة على حدة .

إن حزبنا الذي يحارب الطبقية وكل المبادىء الدخيلة علينا من الأجانب ، يكافح أبداً لتوحيد الأمة العربية ، وللتأليف بين أركان المجتمع العربي ، وتوجيه النضال نحو شعارات واحدة في الاشتراكية والوحدة العربية والحرية ، تعبر عن حاجات شعبنا ، دون أن نستورد مبادىء خارجية لم تخلق لحل مشاكلنا ، وتجعلنا نتخلى عن قوميتنا .

يا عمال العرب المناضلين !

إن الأخطار التي تحيق بالأمة العربية اليوم من كل جانب ، وتتناول فيها كل فئة ، تجعلنا نحدد أهداف كفاحنا في المرحلة الحاضرة من تاريخ بعثنا الكبير بما يلي :

١ ـ ناضلوا لأجل إقرار قانون العمال والفلاحين .. وقانون توزيع أراضي الدولة على صغار الفلاحين .

٢ ـ ناضلوا لإنشاء وزارة لشؤون العمال .

٣ ـ ناضلوا لإصدار قانون للضمان الاجتماعي ، لتأمين الطبابة والعلاج والمسكن ، والحماية ضد الطوارىء والعجز والشيخوخة .

٤ ـ حاربوا الأحلاف الغربية التي ستجعل بلادنا مستعمرة للدول الغربية ولبضائعها ، وتقضي على استقلالنا وصناعاتنا فتزيد ببطالتنا وآلامنا .

ايها العمال العرب ! اتحدوا مع الأمة ، واجعلوا الأمة تناضل لأجل اهدافكم كما تناضلون لأجل أهدافها .

عاش العمال العرب وعاش نضال الأمة العربية في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية .

دمشق ، ١٠ حزيران ١٩٥٥ **مكتب العمل**

* * *

مشكلة عمال ومستخدمي الخطوط الداخلية لم يشأ المسؤولون أن يجدوا لها حلاً (١)

هذه مشكلة قديمة ، يبدأ أول عهدها في سنة ١٩٥٢ ، ومراراً اقترحت حلول ، ومراراً صدرت قرارات ، وشكلت لجان ، ولكن أرباب العمل لم يريدوا أن ينفذوا القرارات ، وأيدهم المسؤولون ، كأنما وظيفتهم أن يكونوا دائماً ضد العمال .

ولهذه المشكلة قصة طويلة ، قد نعالجها في أعداد مقبلة ، ونكتفي اليوم بعرض مرحلتها الاخيرة :

بدأت المرحلة الاخيرة في ٢٦ آذار الماضي عندما أضرب العمال ، وكان إضرابهم سلمياً ، فمنع العمال من أن يسيروا في الشوارع ، متجمعين . واعتدت عليهم الشرطة ، فجرح عدد منهم ، واعتقل عدد كبير . وحوصر مكتب النقابة يومين ، ومنع الطعام عن المحاصَرين . وسرّح رئيس النقابة . فقام وفد على أثر ذلك يمثل كل الاتحادات فقابَل وزير الداخلية ، الذي أصدر قراراً بإعادة كل المسرحين ، وتأليف لجنة تكون قراراتها قطعية ، وألفت اللجنة من مندوبين عن وزارات الأشغال العامة والعدلية والاقتصاد ومديرية الشرطة والعمال وأرباب العمل . وبعد صدور القرار بتشكيل هذه اللجنة رفض المالكون مندوب الشرطة ، على الرغم من خبرته ، وكذلك اعترضوا على بعض الاعضاء ، فمثلاً اعترضوا عن أن يمثلهم رئيس نقابتهم إلا بحضور محام عنهم ، وفي معظم الأحوال كان يستمع لاعتراضاتهم ورفضهم .

وبعد أن حققت اللجنة قنعت بمطالب العمال ، فأصدرت قرارات بها ، وزادت الأجور ٦ بالمئة بدل ٢٥ بالمئة النسبة التي طالب بها العمال . وأعيد كافة المسرحين ، ما عدا رئيس النقابة وعضو من مجلس الإدارة ترك أمرهما للقضاء . وقرّرت اللجنة أن تشرف بنفسها على تنفيذ القرارات ، لما شعرت من عدالة طلبات العمال ، ومن افتئات أرباب العمل . وأرسل قرار اللجنة إلى وزير الداخلية ومرّ ١٢ يوماً عليها ولم توقع كما لم يعد المسرحون ، بل زاد عدد المسرحين . إننا لا نرى في موقف الحكومة إلا ضعفاً . أتضعف أمام أرباب العمل ، وتخبط بثقل حزمها على العمال فقط ؟!

* * *

أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة	حزب البعث العربي الاشتراكي القطر العراقي

تحرر العمال رهن بتحرر الشعب (٢)

ليكن أول أيار حافزاً لعمالنا للنضال من أجل تحرر الأمة العربية من الاستعمار والاستغلال

يعاني العمال في العراق ، وفي هذه الفترة خاصة ، أزمات اقتصادية خانقة . فمن تَرَدٍّ في

---

(١) « البعث » ، العدد ١ (٢٠ نيسان ١٩٥٦) .

(٢) انظر : « نضال البعث » ، الجزء الخامس ، ص ١١١ ـ ١١٢ .

الحياة المعاشية نتيجة البطالة والاستغلال وهبوط أجور العمال ، إلى قلق متزايد في الحياة اليومية ناجم عن فقدان الاطمئنان على المستقبل والمصير ، مبعثه الاستهتار بحقوق العمال وانعدام الضمانات الاجتماعية والنقابية .

والعمال في تعرضهم لهذا الاستغلال وفي معاناتهم قساوة الفقر والجهل والمرض ، إنما يتعرضون لمشكلة هي في حقيقتها جزء من مشكلة كبرى يتعرض لها كل الشعب ، ويعاني قسوة وضع قائم هو عين الوضع الذي يعانيه كل فرد من أفراد الشعب .

مشكلة العمال اليوم هي مشكلة الشعب العربي في كل جزء من أجزاء الوطن ، هي المشكلة السياسية الناجمة عن تدخل الاستعمار ومحاولته المتكررة للإبقاء على سيطرته والمحافظة على نفوذه ومصالحه وأطماعه ، والمتمثلة في التسلط السياسي الرجعي الذي تزاوله الفئة الحاكمة في مصادرتها الحريات العامة وتعطيلها التنظيم الحزبي والنقابي والاجتماعي ، وتقييدها شؤون الفكر ووسائل النشر ، وهي المشكلة الاقتصادية ، كما هي المشكلة الاجتماعية ايضا ، هي مسألة وضع قائم يعانيه مجموع الشعب .

أمام هذه الحقيقة التي تقول أن المسألة العمالية جزء لا يتجزأ من المسألة القومية العامة ، نقول أن نضال العمال اليوم لتحسين وسائل العمل وشروطه ، ورفع مستوى المعيشة ، وتحقيق العدالة والضمانات الاجتماعية ، والسعي لتحقيق حياة أفضل ، كل ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً لا يقبل الانفصال بنضال الشعب العربي في سبيل تحرر الامة العربية من الاستعمار والاستغلال والرجعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وهو الآن نضالهم لإلغاء حلف بغداد وإسقاط وزارة نوري السعيد وحل مجلسه النيابي .. وهو نضالهم من أجل حياة ديمقراطية صحيحة ، ومطالبتهم بإطلاق الحريات العامة والتنظيم النقابي السليم البعيد عن الضغط والتدخل والتزوير .

وفي أول أيار ، يوم عيد العمال في جميع العالم ، نتوجه لعمالنا العرب في كل جزء من أجزاء وطنهم العربي ، أن يضاعفوا نضالهم ويرصوا صفوفهم إلى صفوف الشعب ، وأن يعلموا على تنظيم الحركات العمالية على أساس الوحدة القومية للعرب ، من أجل تحرر أكيد من الاستعمار والإقطاع والفساد ، ومن أجل تحقيق أهداف العمال ومطالبهم وحقوقهم .

بغداد ، ١ أيار ١٩٥٦ .

***

في أول أيار علينا أن نؤكد :

قضيةُ العمال قضية الشعب بأسره[١]

الى وحدة العمال العرب وإلى وحدة النضال العربي
لمحاربة الاستعمار والرجعية وتحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية

يا عمال لبنان !

في يوم أول أيار ، يوم العمال العالمي ينظر العامل العربي إلى ما حوله متأملاً مشكلته ،

---

(١) انظر : « نضال البعث » . الجزء الثامن ، ص ٧٢ ـ ٧٣ .

مشكلة شعبه ، ويمعن النظر في ما حققه من انتصارات في السنوات الاخيرة وفي الطريق التي لا يزال عليه أن يسلكها ، ليرى نفسه في مجتمع عربي متحرر قوي ، يكون كل أفراده عاملين منتجين في انسجام ووئام ، لا استغلال ولا طبقية ولا حقد ، لا استعمار ولا تجزئة ولا كبت ، وإنما مجتمع عربي صاعد يحتل العامل فيه مرتبته الخطيرة في الحياة : إنساناً خلاقاً يبني ويحقق ويدفع مجتمعه والإنسانية إلى الأمام .

في يوم أول أيار لا بد للعامل العربي من أن يؤكد مرة أخرى عزمه على الاستمرار في النضال وفي توسيع النضال وتقويته لتحقيق حياة جديدة للشعب العربي .

إن العامل يدرك أن مشكلته ليست مشكلة طبقية قائمة بذاتها ، ليست مشكلة فئة من العرب مظلومة مكبوتة ، وإنما هي مشكلة شعب بكامله يعاني الظلم والكبت : يعاني الاستعمار والتجزئة والاستغلال والفقر والمذلة ، ويناضل على كل الجبهات : يناضل الاحتلال المباشر في المغرب ويناضل سياسة الاستعمار وعملائه الذين يحاربون جماهير الشعب العاملة لأنها تمثل إرادتـه وقدرته على تحطيم الأغلال وتحقيق حياة كريمة ، يناضل الرجعية والإقطاعية والرأسمالية التي تضعف قوى الشعب وتمنع أفراده من تحقيق شخصياتهم وتقسم المجتمع إلى طبقتين : طبقـة مستغلة شرهة تعارض مصلحتها مصلحة المجموع وترتبط بمصلحة الاستعمار ، وإلى طبقة مسخرة مقهورة لا تتاح لها فرصة تحقيق إمكانياتها وبناء حياة سعيدة .. يناضل الصهيونية المهددة لحياته ، وكل مفاسد الواقع ..

إن العمال العرب يدركون بوضوح أن الاستعمار والتجزئة والإقطاعية والرأسمالية المرتبطة بالاستعمار تشكل وحدة متداخلة ، عليهم أن يحطموها لبناء سعادتهم وكرامة مجتمعهم وليحققوا مجتمعاً موحداً حراً اشتراكياً .

إن مشكلة العامل العربي هي مشكلة الشعب العربي : هذه هي نقطة الانطلاق في الوعي العمالي الجديد. وهذه هي الحقيقة التي يجب أن توجه نضالنا نحن العمال العرب .

وطريق العامل الواعي في نضاله واضحة لا لبس فيها ولا غموض : العمل على أن يجعل من رفاقه العمال قوة متحدة جبارة في النضال الشعبي . فوحدة نضال العمال العرب سلاح قوي بأيديهم وخطوة أكيدة نحو وحدة النضال العربي الشامل .

وما تأسيس اتحاد نقابات العمال العرب في ٢٤ آذار الماضي ومقررات مؤتمرهم الذي عقد في دمشق إلا دليل على أن ركب الوعي العمالي العربي قد أصبح في وضع جدي يرهب أعداء الشعب في داخل الوطن وخارجه . إن هذه الخطوة نحو توحيد جبهة العمال العرب في كل أقطار الوطن لتستحق من كل عامل واع الدعم والتأييد لأن فيها قوة العمال وقوة النضال العربي وسبيلاً لإزالة الأسباب التي فرضت على العمال سقم العيش كما فرضت على سائر المواطنين حياة الفقر والضعف والذل . إن وحدة نضال العرب سبيلهم لتحقيق أهدافهم .

عاشت وحدة العمال العرب واتحاد نقاباتهم ..

عاشت أعياد العمال العرب ، أعياد الشعب العربي ..

عاش نضال الشعب العربي في سبيل الحرية والاشتراكية والوحدة العربية .

في أول ايار ١٩٥٦ **شباب البعث العربي الاشتراكي**

(في لبنان)

* * *

أول أيـــار[1]

الأول من أيار يوم يحتفل به العمال في شتى أنحاء العالم . فهو عيد للعمل والعمال بمافيه من رابطة في التضامن الإنساني وما فيه من عنصر إنشائي مبدع .

وفي هذا اليوم ، تتوقف تلك الآلة الكبرى التي يحرّكها جهد الإنسان ، لتعبرّ في صمتها وراحتها عن كل ما تمثله حركتها من قوة ومن معنى . هذه الآلة التي تقيّد الإنسان وتستعبده ، وما خلقت إلا لتكون طريق تحرّر الإنسان وسبيل رفاهيته وكرامته . وفي هذا اليوم يتوقف العمال عن أعمالهم وعنائهم لتسير مواكبهم ومهرجاناتهم تبارك جهد الإنسان العامل ، فهو قوة البناء والإنتاج كما هو ركن النضال القومي ، والقوة التي تهدم النظم الفاسدة وتطيح بالرجعية والظلم والاستغلال .

ومنذ ست وستون عاماً يحتفل العمال بهذا اليوم ، ذكرى لنضالهم الدائب وتعبيراً عن تضامنهم وإنسانيتهم . فلقد قرّر المؤتمر العمالي الاشتراكي العالمي المنعقد في باريس عام ١٨٨٩ تسمية الأول من أيار عيداً لكل عمال العالم . واختاروا هذا اليوم تذكيراً بمجزرة شيكاغو التي وقعت منذ سبعين عاماً وذهب ضحيتها عشرات العمال برصاص الشرطة . ففي الأول من أيار سار العمال في شيكاغو بمظاهرات صاخبة تطالب بتخفيض ساعات العمل من ١٢ الى ٨ ساعات ، وتنادي بتحسين شروط العمل بما يتناسب والكرامة الإنسانية ، ولم يُخضع هذا الصوت الإنسان تعنّت المستثمرين المستبدّين ولم يخضعه الرصاص والبطش .

وطرح هذا الشعار في أوروبا ، فكان الأول من أيار لعامي ١٨٩٠ و ١٨٩١ يوم إضرابات عمالية وتظاهرات دامية ، ولم يتحوّل هذا اليوم ليوم عطلة وعيد إلا بعد أن سجّل العمال أول انتصاراتهم ، فأصبح الأول من أيار عيداً للعمال يحيونه في المهرجانات والاستعراضات وينثرون فيه ورود السوسن ويبتهجون بالربيع .

وفي هذا العام أيضاً ، انطلقت مواكب العمال تحيي هذه الذكرى وتبتهج بعيدها ، عيد التضامن في الجهد والعمل وعيد الإخاء الإنساني القائم على الإنتاج والإبداع . إلّا في ذلك البلد الذي سمي فيه لأول مرة هذا اليوم عيداً . فالأول من أيار هذا العام لم يكن فيه للعمال عيدهم في باريس . بل كانت الشوارع تعجّ بقوات الشرطة بخوذهم وعصيهم ، تعيد للأذهان ذكرى مجزرة شيكاغو . لقد حرمت حكومة فرنسا على العمال أن يحتفلوا بذكرى الأول من أيار . ولم يقف التهديد والإرهاب في وجه العمال من أبناء المغرب العربي هناك ، فساروا في مظاهراتهم وهم ينادون بتحية نضال اخوانهم في الجزائر وبالحرية والاستقلال ، فسال الدم العمالي أيضاً ، كما كان يوم شيكاغو ، وغصت سجون باريس بالعمال العرب المناضلين .

واذا لم يكن هذا اليوم ، يوم دعة وطمأنينة في باريس فهو لم يكن سلاماً للإفرنسيين في الجزائر ، فقد سارت جحافل المناضلين العرب تسجّل انتصارات جديدة على جيوش المستعمرين ، ليطهّروا أرض الوطن بدم الطغاة .

واليوم ، إذ يلتفت عمال العرب في المشرق لتحية نضال اخوانهم في المغرب ، لينادوا في وجه حكام بلاد العرب : أين المساعدة لعرب المغرب وأين مقاطعة فرنسا . ويعود أيضاً عمال

---

(١) « البعث » ، العدد ٣ (٤ أيار ١٩٥٦) .

سوريا في ذكرى هذا اليوم ليؤكدّوا ما سجّلوه من انتصارات ومن وعي وتضامن خلال هذا العام المنصرم : في إضراباتهم لنيل حقوقهم المشروعة في حلب وحمص ودمشق ، في نضالهم في كل البلاد السورية دفاعاً عن حقوقهم السياسية لإلغاء القيود التي كانت تكبّل نشاطهم وحرياتهم كإلغاء المرسوم ٢٤٣ . وفي نضالهم بدعم السياسة العربية التحررية . وليؤكدوا ذلك العمل الكبير العظيم ، العمل للوحدة العربية التي شادوا أول حجر في بنائها الشعبي ، بتأسيس اتحاد نقابات العمال العرب وإعلان دستور هذا الاتحاد العربي ومقرّراته في مؤتمرهم الأول الذي عقد في آذار الماضي في دمشق . وهم يعاهدون الشعب العربي في مختلف أقطاره على السير قدماً في هذا السبيل حتى تكون للأمة العربية حريتها ووحدتها ، وحتى يعمّ العدل بلاد العرب ويزول الإقطاع والاستثمار ويتفتح إبداع العمال وإنتاجهم في مجتمع عربي اشتراكي .

* * *

العمال العرب وعيد العمال(١)

عمال العرب في الأول من أيار :

العيد ليس أن يتواضع الناس على أن يكون هذا اليوم أو ذاك عيداً !.. وإنما هو فيما انطوى عليه هذا اليوم بالذات من ذكرى كان لها أثرها العظيم ، وفعلها العميق في حياة وتطور وآمال المبتهجين بهذا العيد أنفسهم .

وأول أيار ، عيد بلا شك ، يمدّ عمال العالم ، بذكرى انطلاق ملايين كثيرة من اخوانهم الكادحين في منطقة ما ، من سطوة النفوذ والاستبداد والتحكم والاستغلال ، واتجاههم قدماً نحو التحرّر والعيش الإنساني الكريم ، ومثل هذه الذكرى ، خليقة بأن تخلّد وتحمل معنى العيد .

ولكن يبقى أن نتساءل : هل حقاً ان عمال العرب في هذه الذكرى في عيد ؟ وهل أن معنى هذه الذكرى قد أثر أثره ، وفعل فعله في حياة وتطور وآمال العمال العرب حتى تكون لبهجتهم صفة الأصالة لا صفة الصنعة والتقليد ؟.. طبعاً لا .. فدور العمال العرب في هذا العيد ، دور المشارك المنفعل ، لا دور الأصيل الفاعل ، ومع ذلك فالمشاركة المنفعلة لا تكون نقصاً ولا عيباً ، إذا اتخذت منطلقاً لعمال العرب نحو معركتهم الفاصلة ، مع أعداء قضيتهم ، أعداء تحرّر العمال وتطورهم وتوفير العيش الإنساني الكريم لهم ، أعداء الأمة عملاء الاستعمار . أما إذا وقف معنى هذه الذكرى عند عمال العرب في حدود مشاركتهم المنفعلة ، دون أن توحي لهم بدورهم الأصيل ، وتحثهم نحوه حثاً سريعاً وحازماً وجدياً ، فإنها لا تفقِد معنى العيد فقط وإنما تكون بالنسبة إليهم بمثابة الغشاوة التي تحول بين قلوبهم وبين التحسس بشعور الغبطة الأصيل في العيد الأصيل .

ذكرى وتطلّع :

وعلى هذا فالمبرر الأوحد أمام عمال العرب لمشاركتهم في هذا العيد العمالي العالمي ، أن

---

(١) « البعث » ، العدد ٣ (٤ أيار ١٩٥٦) .

يكون بالنسبة إليهم جميعاً ، مناسبة لإنبعاثهم ويقظتهم وانطلاقهم في تحرير جماهير أمتهم المعذبين المضطهدين حتى يتاح لهم أن يحققوا النصر ، فيجعلوا من يوم النصر ، عيداً عمالياً قومياً ، يحتفل فيه العمال العرب بحق ، لما يقوم ـ آنذاك ـ بين معاني البهجة والفرح فيه وبين دم الأبطال الشهداء وعرق المناضلين الاشداء ودموع الثكالى والأطفال من عميق الروابط ووشيج الصلات ، مما لا تقوى الأيام على فصم عراه ، ولا تفكيك أواصره ، وتجعله عيداً قومياً خالداً لا باسمه وموعده فحسب ، وإنما بمعناه وجوهره ومحتواه أيضاً .

وأول أيار هذا بالذات ، الذي يمرّ بنا اليوم ، ليس ـ بالنسبة للعرب ـ كمن سبقه من أوائل أيار ، لأنه يطلّ اليوم على عمال العرب وهم منتصبون على أقدامهم ، ينفضون عنهم غبار الاجيال ومخلّفات الظلم والاستبداد ، يرهفون الفكر والسمع والبصر في كل ما هم فيه ، وفي كل ما يحيط بهم ، ويتطلعون الى تحقيق الاحلام التي داعبت أخيلتهم طويلاً في العيش الافضل والحياة القومية الحرة الكريمة .. ومن ثم فهم اليوم في حالة تحفزّ للوثوب .. فهل يحمل لهم أول أيار هذا معه الإشارة للوثوب ؟؟

انتصارات العمال العرب :

إن الانتصارات التي حققها العمال العرب في مختلف أقطارهم ، وبوجه خاص في سورية ومصر ، خلال العام المنصرم ، تجعلنا نؤكد أن العيد العمالي العالمي لا يكاد يأتي في العام القادم ، إلا ويكون العمال العرب قد ثبّتوا دعائم عيدهم القومي في الارض ، وأمدوه بكل ما يستكمل أسبابه من معاني النضال والتضحيات .

فالعمال العرب في نضالهم الاخير ، قد خرجوا من الدائرة التي حصرهم فيها خصوم قضيتهم ، وكسروا الطوق الذي لَفّهم به الاستعمار ، فلقد أدركوا اليوم الإدراك كله ، ووعوا وعياً عميقاً ، **بأن نضالهم من أجل الأجور ، من أجل محاربة التسريح التعسفي ، من أجل الضمان الاجتماعي ، من أجل لقمة العيش والمسكن والكساء ، من أجل تعويضات العمل والمرض والعجز والشيخوخة والطوارىء ، من أجل الثقافة والرياضة والفن وساعات العمل والراحة الأسبوعية والسنوية .. إن نضالهم من أجل ذلك كله لا يمكن أن ينفصل مطلقاً وأصلاً عن نضالهم السياسي والقومي** . وان كل المحاولات التي صُرفت في الماضي ، والتي لا تزال تصرف ، لإبعاد العمال عن النضال القومي والسياسي ، إنما يقصد بها ، الحيلولة دون تسرّب الروح العمالية الشعبية إلى الاجهزة السياسية الحاكمة في الوطن العربي ، لتبقى في منأى عن كل تحسس أو شعور في قضايا العمال والشعب ، ولتمضي في تسييرها للحياة الاقتصادية والسياسات الداخلية والقومية والخارجية ، بشكل يحمي أوضاع هذه الاجهزة ، ويدفع عنها خطر الانهيار ، بما يثبّته ويدعمه من مخلفات الماضي الدخيلة ، وبعرقلته وإعاقته حيناً ، ومنعه أحياناً ، للاتجاه الشعبي الصاعد من أن يتقدم ويزدهر .

العمال العرب قوة نضالية قومية :

كما وان العمال العرب قد أدركوا ووعوا بسلامة فطرتهم ، وصفاء حدسهم وشعورهم ، أن الاستعمار من خلف وأمام هذه الاجهزة . فهو من خلفها يحفظ لها مؤخرتها ويساندها ، لأنها ضمانته الكبرى في تأمين مصالحه في الوطن العربي ، فهو لذلك يتلاعب باقتصاديات

البلاد بما يفرضه على منتجاتها من حصار ، وبما يسيطر عليه من أسواق عالمية ، وبما يعرقله من محاولات التصنيع ومشاريع الإنتاج الكبرى،وبالتالي بتوجيهه للسياسة الدولية العالمية وضغطه وتحريضه واعتداءاته عند الاقتضاء ، وهو ـ أي الاستعمار ـ من أمام هذه الاجهزة أيضاً ، إذ يضع جميع وسائله وأدواته المنتشرة والمستشرية في مختلف أرجاء الوطن بين يدي هذه الاجهزة وفي خدمتها . فشبكات التجسس ومكاتب الدعاية والاستعلامات ومحطات الإذاعة والشركات الاجنبية ، كلها مجنّدة في معركة مكافحة تطور الشعب العربي وتحرّره ووحدته . وفي ذلك ما فيه من أسباب المد في عمر هذه الاجهزة وبقائها .

لقد تمثّل إدراك العمال العرب ووعيهم لهذه الحقيقة بأجلى معاني الإدراك والوعي ، في معركة المقاومة العنيدة التي قاموا بها في هذا القطر المفدى ضد المرسوم الديكتاتوري الذي حرمهم من ممارسة حريتهم السياسية ومنعهم من الانتساب للأحزاب ، والذي أراد الحكم الرجعي إنفاذه بحق العمال في الوقت الذي أخفق الديكتاتور في فرضه وتنفيذه .

ولقد ظهر للعمال أكثر فأكثر ، إبان معركتهم هذه ، أية مقاومة ضارية تلقاها مثل هذه الخطوات العمالية الجدية من الاجهزة السياسية الحاكمة الرجعية ، كما تبيّن لهم أيضاً ، أكثر فأكثر ، أية طاقة عظيمة وقوة هائلة تكمن في نظامهم الموحد ، وفي إيمانهم القوي بحقهم الكامل في الحياة ، وكيف أن هذه الاجهزة الحاكمة مع ما يساندها من الأمام والخلف ، ومع ما يُواكبها من جحافل الإقطاع ورأس المال والرجعية والانتهازية لا تقوى على الصمود في وجههم حينما يعقدون الخناصر ويحزمون الأمر ويوحدون الصف .

مؤتمر العمال العرب حدث قومي خطير :

كما وأن مؤتمر العمال العرب ، الذي انعقد مؤخراً في دمشق ، قد أثبت من جديد ـ بما خرج به على العالم من مقررات قومية ـ أن هذا الإدراك والوعي العمالي ، ليس قطرياً في بلاد العرب ، وإنما هو إدراك ووعي قومي عام يشمل العمال في الوطن كله .

فإذا أدرك العمال العرب ـ بعد هذا ـ ووعوا أن هذا الاتحاد النقابي الذي انبثق عن مؤتمرهم ، إنما يعد بحق من أخطر الأحداث القومية في تاريخ العرب الحديث ، ومن أكثر الخطوات جدية وصميمية وفعالية وأثراً ، وإذا أدركوا ووعوا النتائج العظيمة التي يمكن أن يحصدها العرب أجمع ، من هذا الحدث التاريخي القومي العظيم إذا سار به العمال إلى غايته ومداه بعزم وإيمان وصبر .. سيأتي يوم آنذاك بلا ريب يستطيع فيه العمال أن يفاخروا أبناء أمتهم أجمع ، بأنهم هم الذين وضعوا اللبنة الأولى في بناء الحرية والاشتراكية والوحدة العربية ، وسيكون هذا اليوم هو العيد العمالي الأصيل الذي صنعته يد العامل العربي بالذات ، ولم تكن فيه اليد المصفقة فحسب .

عبد الفتاح زلط

نضال العمال والتصنيع(١)

بعد نجاح إضراب العمال في حمص بدأت بعض الاوساط الرأسمالية ومن يتأثر بها تنشر آراء ومخاوف غير صحيحة خلاصتها أن حركات العمال الاخيرة في سوريا تكشف عن تطرف ضار لدى العمال ، وأن مطالبهم الجديدة ستؤذي الصناعة الوطنية والرأسمال الوطني ، ويرددون أن هناك تحريضاً حزبياً ينبث في صفوف العمال ويزج بهم في السياسة التي تقتضي مصلحة البلاد أن يظلوا بعيدين عنها ، وقد سمعنا من يزعم أمامنا بانفعال أن كثيراً من أصحاب رؤوس الأموال والمشاريع بدأوا يفكرون في نقل رساميلهم إلى غير هذه البلاد !

أصحيح أن حركات العمال قد تطرّفت ، وأنها أصبحت سلبية جامحة لا تراعي مصلحة قومية ، ولا تسير حسب توجيه ؟

نحن نعلم أن مرحلتنا هذه هي مرحلة تقوية الرأسمال الوطني ، وإنشاء صناعة وطنية واسعة ، كما نعلم أن التصنيع قد أصبح مطلباً ملحاً للاتجاه العربي التحرري الجديد المقاوم للأخطار والمهيء للمعركة .. لقد نادى الاتجاه الاشتراكي بذلك منذ سنوات . إلا أن هذا لا يعني أن ينمو الرأسمال الوطني على هواه ، مجيزاً لنفسه استنزاف كل إمكانية أخرى وإضعافها ، أي ليس من الضروري أن يكون نمّوه على حساب العمال وحقوقهم الأساسية .

لقد سلكت الرأسمالية في الدول الغربية هذا الطريق الظالم المتعنت ، فسخرت لصالحها الخاص كل جهود الطبقة العاملة ، وخلقت هي نفسها الحقد الشديد عليها ، وجعلت العنف محتوماً في مرحلة تبديلها بالاشتراكية ، كما تسببت أيضاً في أزمات اقتصادية كبرى كانت الخسارة فيها فادحة دائماً .

إن باستطاعة بلادنا أن لا تسلك في نهضتها الصناعية هذه الطريق نفسها ، ففي أوضاعها الخاصة التي تحتل فيها قضية الشعب النضالية التحررية المكان الأول ، لا يمكن فسح المجال لمرحلة رأسمالية كاملة ، هذا إذا لم تكن مصلحة الرأسمال العربي نفسه تقتضي أن لا يحرم عاملنا العربي من حقوقه الأساسية ، فحركات العمال الاخيرة ليست سلبية ، ولا هي معاكسة لنهضة التصنيع أبداً .

* * *

---

(١) « البعث » ، العدد ٦ (٢٥ أيار ١٩٥٦) .

الأرامكو ومؤآمراتها في الجزيرة العربية(١)

بلغ الصراع في المدة الاخيرة بين العمال وبين شركة الارامكو ومن ينفّذ سياستها الاستعمارية من طبقة المقاولين التي خلقتها الشركة ، أشده .

والعرض الذي تقدمه « البعث» يلقي النور على وضع شركة الأرامكو في الجزيرة العربية وعلى أساليبها ومؤامراتها وعلى نشوء الحركة العمالية وتطوّر النضال العمالي وربطه بين النضال السياسي والنضال من أجل مستوى من الحياة أفضل ، وعلى علاقة كل ذلك باتفاقية الظهران وإلغائها ..

الاحساء ، البلد الذي يزخر بإمكانيات الخير والرخاء ، تجد الشعب العربي فيه فقيراً إلى حد العدم ، إذ أن هذه الثروة تصب كلها في « وول ستريت » في نيويورك ، ويتقاسمها فئة قليلة من ذوي النفوس المريضة ، الذين سمحوا لأنفسهم الدوران في عجلة الشركات البترولية الاستعمارية وأباحوا لانفسهم استغلال اخوانهم من بني جنسهم لصالح هذه الشركات الاستثمارية ، وبقيت الأغلبية الساحقة من أصحاب الحق الشرعي لا يأخذون حقهم من هذه الثروات والموارد علماً وصحة وتمديناً ..

الاحساء الذي شهد حروب الردة بين مناصري الحق والخارجين عليه ، يشهد اليوم وعلى البطاح صراعاً وحرباً ضروساً بين الطليعة الواعية حمَلَة رسالة التحرر ورفع نير الاستعباد والاستغلال عن كاهل غالبية الشعب الفقير ، وبين العقول الرجعية الذين يجددون في هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر دعامة يرتكزون عليها في حكمهم وسيطرتهم ، فكلمة من أحد أعضاء هذه الهيئة يزكيها شهادة آخر كفيلة أن تنهي حياة مواطن ، فالحكم في هذه الحالة أقسى أنواع الحكم العرفي التعسفي .

إن شركة الزيت العربية ـ الاميركية (أرامكو) هي التي خلقت الطبقة التي تمثل الشر في المنطقة .

إن الطريقة التي اتبعتها أرامكو في خلقها هذه الطبقة فريدة من نوعها . كانت تختار من بين عمال اليومية من تجد عنده استعداداً لخدمتها ، فتطلب منه أن يصبح مقاولاً ولكن ليس كالمفهوم من معنى مقاول ، وإنما مقاول بمعنى آخر : ربحه مضمون ولكن على حساب اخوانه ، والأرامكو تقدم جميع لوازم العمل من مواد ومهندسين ومشرفين ، فيكون ربحه من الفرق بين ما يعطيه هو للعامل وبين ما يتسلم هو واقعياً ؛ من الفرق الذي يكون في أغلب الحالات النصف تماماً ، وكثيراً ما يبدي للرئيس الامريكي أنه خسر ، فيأمر له مدير أرامكو القدير بشيك يعوض له « خسارته » !!

بهذا أصبح في المنطقة طبقتان متفاوتتان متناقضتان وأصبحت الهوة بينهما بعيدة المدى استغلتها أرامكو لإثارة الفوضى والشغب تنفيذاً لسياسة مرسومة في وزارة الخارجية الاميركية تقضي بإحداث بلبلة في صفوف مواطني هذه المنطقة حتى يتسنى لها فصلها عن المملكة العربية السعودية واحتلالها عسكرياً من قبل الجنود الاميركيين المرابطين في أرض مطار الظهران .

وفعلاً كثيراً ما لوحظ أن أرامكو كانت تصدر بيانات ومناشير سرية وتحت شعارات

---

(١) « البعث » ، العدد ٩ (١٣ تموز ١٩٥٦) .

شيوعية ، وكان يعقبها حركة اعتقالات وتعذيب لبعض المواطنين الصالحين ، كل هذا لتشويه الحركة الوطنية الصاعدة في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية .

إن منطقة فيها مثل هذا التناقض في العقليات ، جديرة بأن يتولد ويترعرع فيها استعداد للتصادم ، ومنطقياً أن يحدث فيها أكثر من إضراب أو مظاهرة .

وهذا ما حدث في الآونة الاخيرة : صدام بين الطليعة الواعية وبين الطبقة التي خلقتها أرامكو . وعلى أثر توقيع الاتفاق الثنائي المصري ـ السعودي تناقلت الألسن إشاعة إحلال قوات مصرية محل البعثة الاميركية وإنهاء اتفاقية القاعدة المعقودة بين الحكومة السعودية وحكومة الولايات المتحدة . ومنذ ذلك الحين والآراء تتردد ، والحكومة لا تدري ماذا تفعل إزاء هذا الامر . فقسم من الامراء لا يريد تجديد الاتفاقية لإعتقادهم أن هذه هي نقطة الضعف التي يهاجم العراق بها المملكة العربية السعودية على الصعيد العربي . والقسم الآخر وهو آل الجلوي حكام المنطقة ، لا يرون إلغاء الاتفاقية لأن الجيش الاميركي هو الذي يحمي مصالحهم أمام التيار الشعبي الجارف .

ويقف الملك بين هذه التيارات حائراً ، تجده يتباحث مع شيخ البحرين لنقل القاعدة من الظهران إلى البحرين ظناً منه أنه بهذا العمل يستطيع إصابة عصفورين بحجر واحد : يرضي الشعب أنه استطاع أن يخرج الاميركان ويرضي الحكومة الاميركية بوعدها أنه في حالة وقوع ما يهدد تكون مصالح الاميركيين مؤمّنة ، إذ أن البحرين لا تبعد عن الظهران أكثر من ربع ساعة بالطائرة .

هذا ما كان يحدث في الاوساط الرسمية إلا أن ما كان يحدث في أحياء العمال ، فكان أكثر جدية وأشد حزماً وعزماً .

إن القوة العمالية في منطقة الزيت تبشر بالخير العميم وسيكون لها أثر في السير وفق السياسة التحررية التي يقول بها الحكام ولا ينفذونها .

بدأ العمال العرب السعوديون تشكيلاتهم على أساس من الطلبات المعاشية البسيطة كأن يتساووا مع الاجانب في الماء البارد والهواء المكيف ووسائل النقل المريحة ، ثم تطور إلى ما هو أكثر حساسية وجدية وهو مطالبتهم المتكررة بتشكيل نقابة تمثلهم لدى الشركة والحكومة إلا أن طلبهم هذا رُفِض الخوض فيه أصلاً .

وبهذا ، ومع مرور الزمن تجسمت حركة العمال وبدأوا يربطون نضالهم في سبيل حياة أفضل مع نضال الغمال في الاقطار العربية ، وهذا ما أزعج الحكومة ، إذ أنها لا تريدهم أن يتطور نضالهم من مستوى اقتصادي حياتي إلى وعي سياسي تحرري ، إلا أن العمال أقسموا أن يمضوا قدماً في سبيل تحرير وتوحيد أمتهم ورفع نير الطغيان والاستعباد عن الاكثرية ، وفي سبيل عيش كريم .

فكان أن رفع ستمائة وعشرون مواطناً برقية إلى الملك القائد العام للقوات المسلحة ، يكبرون فيها سياسته الحيادية الاستقلالية ويؤيدون المواثيق الثنائية العربية ، ويبلغون أن وكالة « اليونايتد برس » اذاعت خبراً نشرته صحف أرامكو مفاده أن الفرقة الثانية من الجيش الامريكي المرابطة في برلين تقرر نقلها إلى الظهران ، فهم بذلك يستنكرون قدوم هذه الفرقة ويطالبون الملك بوقفها تمشياً مع قواعد السياسة الحيادية الإيجابية ، ويطالبون أيضاً بالغاء الاتفاقية المنتهية في ١٨ ـ ٦ ـ ١٩٥٦ ، ويرون أن الجيش العربي السعودي ومن ورائه الجيش

العربي الموحد : (مصر ، سورية ، السعودية) كفيل بحماية القاعدة .

على أثر ذلك أمر رئيس محكمة المظالم الامير مساعد بن عبد الرحمن (عم الملك) باعتقال اثني عشر شخصاً ممن وقع على البرقية وهؤلاء هم الوفد الذي وقّع في دائرة البريد عند إرسالها .

وخلاصة ما حدث لهؤلاء هو أنه قدم علي الغامدي رئيس البوليس السري ومدير مكتب الجاسوسية في الساعة الحادية عشرة من مساء الاثنين ٢١ مايو ١٩٥٦ ، وطلب منهم مصاحبته لمقابلة الامير مساعد بـن عبد الرحمن ، ولكنه أخذهم إلى بيت مهجور لم يكن فيه ما ينامون عليه ، وكان أكلهم نتناً تعافه النفوس مما قادهم إلى الإضراب عن الطعام .

كان التحقيق يدور حول موضوع واحد وهو اليد الاجنبية التي توجههم ، وكان المحققون قساة في معاملة الاحرار ، استعملوا في التحقيق الأول والثاني كلمات التهديد والتوبيخ ، وأما في التحقيق الثالث والاخير فكانوا أضعف من أن يتهموهم أو يهددوهم ، وذلك لسببين :

١ ـ رفع احتجاجات من قبل المواطنين يستنكرون اعتقال الاحرار .

٢ ـ كانت جميع الاجابات حازمة ولم يجد المحققون أي مأخذ سوى إخـلاص الأحرار لعروبتهم وغيرتهم على أمتهم .

وكان التحقيق يدور حول نقطتين :

أولاً : اتهموهم أنهم يخدمون دولة أجنبية وعلى هذا الاساس كانوا يبحثون عن اليد الأجنبية التي دفعتهم إلى مقاومة الاستعمار ، ولا يدهشكم أن تعرفوا أن الدول « الاجنبية » المتهمة هما الشقيقتان مصر وسوريا .

ثانياً : كانت النقطة التي حرص المحققون على معرفتها تدور حول من أوجد الفكرة ومن عمل على تنفيذها ؟

وقد كانت أجوبة الأحرار كلها حازمة فقد أفهموهم أن هذا شيء منبثق من صميم ذاتهم ، وان هذا الشي من تدبيرهم وهم ماضون فيما آمنوا به .

وبهذا فإنهم في التحقيق الثالث وبعد الضغط الشعبي في الخارج ، وموقف الاحرار في الداخل ، وفشل الطغيان في إدانتهم بعد كل هذه العوامل ، جعلت قوى الطغيان تتراجع أمام بطولة قوى النضال ، ولكنهم أرغموا الاحرار على توقيع تعهد يحظر عليهم التدخل فيما سموه « سياسة الحكومة » وهذا التعهد هو إحدى وسائل الإرهاب ، وجاء فيه :

« لقد أبلغنا وكيل الامن العام ولجنة التحقيق الملكية أننا أناس جهلة وأننا لا نفهم من السياسة شيئاً ، والسياسة من واجبات الحكومة . وعليه فإن من تدخل فيما لا يعنيه فسينال ما لا يرضيه : ونوقّع أننا لن نتدخل في مثل هذه المسائل السياسية وإن فعلنا فسنعرض انفسنا للعقاب الصارم ! ومن أنذر فقد أعذر ، وعليه أوقّع !.» .

أطلق سراحهم بعد توقيعهم هذا التعهد ، ولكنهم عند خروجهم جددوا اليمين للمضي قدماً في سبيل العيش الكريم ، وعبّروا بكلمات صريحة جريئة أن لا هذا التعهد ولا السياط باستطاعتها أن تمنعهم عن أداء الرسالة الوطنية ومن العمل على تحرير وتوحيد أمتنا العربية المجيدة . وعند وصولهم الظهران حملهم اخوانهم المناضلون على الأكتاف وكانت الهتافات بسقوط الطغيان والقوى الاستعمارية الغاشمة تدوي في الاجواء ، ثم تبع ذلك حفلات تكريم تبودلت فيها الكلمات الوطنية الرائعة .

هكذا كانت نفسيتهم عند خروجهم من السجن في ٢٥ ـ ٥ ـ ١٩٥٦ ، نفوس متأهبة متحفزة لعمل إيجابي مثمر ، فكان أن انفجرت هذه القوى مرة ثانية وبشكل أعنف على شكل إضراب عام في اليوم السابع عشر من حزيران ١٩٥٦ ، ولا يزال النضال من جانب العمال مستمراً ،كما لا تزال اعمال القمع والوحشية غير الإنسانية مستمرة أيضاً من جانب قوى الطغيان المرتبطة مع الاستعمار الامريكي، وان أعمال القمع قد بلغت حداً لا يمكن أن تصدقه العقول ، حتى لقد مات عدد من العمال المناضلين ، وحتى لقد تناثرت اللحوم تحت السياط .. ولقد نشرت بعض الزميلات أنباء هذه الأنماط الغريبة من الجرائم ، وسننشر ما يمكن أن يأتينا من أنباء في الاعداد القادمة .

* * *

مشكلات العمال في الجزيرة العربية[1]

يتابع الرأي العام العربي باهتمام شديد أنباء يقظة الشعور الوطني ، والوعي الاجتماعي لدى أفراد الطبقة العاملة في الجزيرة العربية ، وجلهم يعمل في شركة الزيت العربية ـ الاميركية المسماة (آرامكو) . ولا نحسب عربياً واحداً إلا وهزّته أنباء موجة التنكيل ، وأعمال القمع التي تعرض لها أولئك العمال المناضلون ، وخاصة في السابع عشر من شهر حزيران ، على أثر العرائض التي تقدموا بها مطالبين من جهة برفع مستواهم المعاشي ، والسماح لهم بالنشاط النقابي ، ومعربين من جهة أخرى عن اغتباطهم بأن تلتقي على صعيد واحد سياسة الحكومة السعودية مع سياسة القطرين العربيين المتحررين مصر وسوريا .

لقد حاولت السلطات قبل لجوئها إلى تلك الاساليب المنكرة في التحقيق ، أن ترغم العمال على توقيع تعهد « بالامتناع عن كل نشاط سياسي » وفعلاً وقّع العمال ـ أو من كان منهم رهن التحقيق ـ التعهد المذكور ، وقّعوا على « أنهم أناس جهلة ، وأنهم لا يفهمون من السياسة شيئاً » ... ولهذا كان من الطبيعي بعد خروجهم من المعتقلات أن يمزقوا هذا التعهد الذي يحرمهم من أبسط حقوق المواطنين ، وأن يدوسوه بالأقدام ، معلنين على الملأ أنهم سيتابعون نضالهم رغم كل عقبات الطريق .. وكان ذلك إيذاناً ببدء الطغيان ، وأي طغيان !!

إن عدداً كبيراً من الذين اعتقلوا لم يطلق سراحهم بعد ، وما زالوا يعانون حياة السجون القاسية المريرة ، بينما يشتد العطف عليهم في أوساط اخوانهم العمال وكل الاوساط الشعبية الاخرى ، ويلاقي موقفهم من الإكبار بقدر ما يلقاه تعنت السلطات من سخط . وتتلقى الحكومة السعودية عرائض كبرى تطالب كلها بالإفراج عن هؤلاء المواطنين الأبرار ، الذين لم يكن لهم من ذنب إلا أنهم حاولوا ممارسة أبسط حقوق المواطنين .

موقف الحكومة :

هذه هي حقيقة الوضع في الأوساط العمالية بالجزيرة العربية ، بينما تصر السلطات على

---

(١) « البعث » ، العدد ١٦ (١٧ آب ١٩٥٦) .

إغفالها ، محاولة حصر القضية في نطاق خلاف يدور بين العمال والشركة التي يعملون فيها .

ولهذا فإنها إثر الحوادث الاخيرة شكلت برئاسة الامير مساعد بن عبد الرحمن لجنة اقتصرعملهاعلى بحث لائحة المطالب التي كان تقدم بها العمال . ومن الجدير بالذكر أن هذه اللجنة كانت تستمع إلى كل عامل على حدة ، ولا تسمح له أن يتحدث إلا عن مشكلته الخاصة .. وهو أسلوب من أساليب السلطات في مكافحة تكوين رأي عام عمالي أو نشاط نقابي ، وقد قلنا ، ونكرر هذا القول ، أن هذه الاساليب قد مضى عهدها ، وانه من غير المعقول أن يبقى عمال شركة الأرامكو دون سائر عمال العالم محرومين من هذه الحقوق .

حتى في الصعيد الحرفي !

وقد يظن مما ذكر أن اللجنة بالنظر لإتجاهها هذا ، قد حاولت أن تعوّض عنه بأن عنيت عناية جدية بمطالب العمال لجهة رفع مستواهم . ولكن المرء حين يراجع لائحة تلك المطالب ، وما أخذت به اللجنة منها ، يجد أن العمال لم يصيبوا من حقوقهم إلا النذر التافه ، مما يسمح بالقول أن تأليفها كان شكلياً ، ونتائجها وهمية أو كالوهمية .

إن القرار الجدي الوحيد الذي اتخذته اللجنة هو العمل على مكافحة الأمية في أوساط العمال ، وإنشاء مدارس مهنية تختلف من حيث درجاتها ، يلتحق بها العمال ليصبحوا أهلاً لإشغال المراكز العالية التي يشغلها الأجانب الآن . ولكن هذا القرار يدخل في باب الوعود السخية .. التي لن ننسى أن نذكرها بالخير حين توضع موضع التنفيذ .

إلّا أن كل هذا لا يمنعنا من العودة إلى ما هو أساسي وجوهري في القضية : فالعمال ليسوا مجرد سائمة همها طيب المناخ والمرعى . انهم ذوات إنسانية . ولعل في هذه الإشارة ما يغني عن التفصيل ، وأنه ليس من مصلحة السلطات الحاكمة في الجزيرة أن تستمرفي إنكار هذه الحقيقة ، وما تستتبعه من حقوق . نقول هذا وندع جانبا حكاية « الهدم والوسائل الهدّامة » فهي حكاية عتيقة تذرعت بها الرجعية دائماً للتهرب من الاعتراف بحقوق الشعب، هذا إلى أن وجودها لا ينهض حجة للسلطات التي يعنيها الأمر إن لم يكن حجة عليها .

* * *

في سبيل تغلغل شعبي (١)

في خلال السنوات المنصرمة شهدت الحياة السياسية ظهور عدة منظمات حزبية ، قدر لبعضها أن تختفي أو تقف بعد فترة قصيرة من ممارستها العمل السياسي . (...)

وبالرغم من كثرة الاسباب التي أدت إلى فشل الكثير من الأحزاب في تحقيق أهدافها ومراميها .. إلا أن سبباً رئيسياً كان ولا يزال العامل الأول في كل هذه النتائج ، ذلك هو طرح القضية الشعبية في مستوي لا يناسب خطورة هذه القضية وأهميتها البالغة ، وإهمال الشعب كوسيلة للنضال من أجل قضية الشعب .

(...)

ان قضية التحرر من الاستعمار والاستغلال ليست قضية فئة واحدة من الشعب توفرت لها ظروف التعليم والثقافة ، ولا هي اليوم قضية طبقة منعمة مترفة ، إنها قضية جماهير

---

(١) مقتطفات من « النشرة الداخلية » (القطر العراقي) ، اوائل ايلول ١٩٥٦.. انظر : « نضال البعث » ، الجزء الخامس ، ص ١٣٠ ـ ١٣٢

الشعب كلها وخاصة تلك التي تكابد عنت الاستعمار وقسوة الاستغلال على أبشع الصور وفي كل دقيقة من حياتها ، إنها قضية العمال والفلاحين وجميع المضطهدين والمشتغلين والمتطلعين إلى الحرية والاستقلال .

هذه القوى الشعبية مهيأة لتبني القضية القومية بشكل أقوى وأسلم من غيرها ، لأنها بدفاعها ونضالها تدافع عن شيء يهمها وتناضل في سبيل حاضرها ومستقبلها ، وحياتها ومصالحها .. ولا شك سيؤدي إهمال هذه القوى الكبيرة إلى فقدان الجزء الاكبر من إمكانيات النضال ضد الاستعمار والدفاع عن القضية القومية .. ولا شك أيضاً أن إهمال أي حزب لهذه القوى هو الذي يضعفه أو يشعره بالضعف وهو الذي يفقده بالتالي الثقة بنفسه ودفعه إلى الشك حتى بأهدافه المطروحة .

من الصفات المميزة لحزبنا كونه حزباً شعبياً ، ولا تعني هذه الصفة اننا نعبر بصدق عن أماني شعبنا العربي وإراداته في الحياة الحرة الكريمة فحسب ، بل انها تؤكد حقيقة جوهرية هامة هي الإيمان بإمكانيات للشعب العظيمة وقدرته على تحقيق هذه الاماني وتجسيد هذه الإرادة .

هذه الحقيقة تحدد لنا الطريق وتعين الوسيلة الصحيحة للوصول إلى ما نصبو إليه ونعمل على تحقيقه . ووسيلتنا لتحقيق اهدافنا القومية هي جماهير الشعب العربي الكادحة المظلومة والزاخرة بعظيم الإمكانيات التي تنتظر التفجير .

مهمة الحزب ـ وهو طليعة الشعب ـ ليست تحقيق أهداف الشعب بمعزل عنه ، بل تنظيم وقيادة هذه الجماهير وإشراكها في حياة النضال والارتفاع بها إلى مستوى الغايات القومية . وهذه المهمة خطيرة تترتب عليها واجبات عديدة كما تتطلب سلوكاً خاصاً . يترتب عليها توثيق الصلة بالشعب للتعرف على ظروفه ومشاكله وتبني قضاياه وكشف الظروف والملابسات له ، وإشراكه عملياً في الدفاع عن قضيته ، وربط قضاياه الآنية بقضية النضال في سبيل الأهداف القومية .

إن الاتصال الحي المتفاعل أثناء العمل المشترك لحل المشاكل الآنية سيؤدي الى زيادة الثقة بالحزب وأعضائه ومبادئه ، وبالتالي إلى التفاف الجماهير حول الحزب وتأييده ومشاركته في نضاله ..

التغلغل الشعبي الذي نعمل لتحقيقه اليوم ، نريد أن يستهدف أوساطاً معينة ، هي أوساط العمال الرازحين تحت وطأة الاستغلال والتي تعيش ظروفاً حياتية قاسية وتعاني شتى أنواع الضيق والحرمان ، حرمان من القوت الضروري والعلاج الصحي ، حرمان من التعليم والثقافة ، حرمان من الضمان الاجتماعي وحق التنظيم النقابي والمهني ...وهي أوساط الفلاحين الذين يقاسون جور الإقطاع وجشعه واستغلاله ، ويعانون تحكمه في مصائرهم وكرامتهم وعيشهم .. وهي كذلك أوساط المهنيين وأصحاب الحرف الصغيرة الذين يعانون الكثير من المشاكل والصعوبات للحصول على أدنى مستوى من العيش .

هذه الاوساط الكادحة والمتألمة والشاعرة بالظلم والاضطهاد هي التي تشكل قاعدة النضال المثبتة لحزب عقائدي تقدمي يهدف إلى إحداث انقلاب شامل في حياة المجتمع العربي ، وبدون هذه القوى الزاخرة بالطاقات الثورية سيتحول الحزب إلى مدرسة فكرية مغلقة تعجز عن تحقيق أهدافها .

مقتطفات من البرنامج الانتخابي لمرشحي الحزب في الاردن[1]
(ايلول ١٩٥٦)

السياسة الداخلية :

(...)

٤ ـ الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية :

الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية وحدة متماسكة . وهدف السياسة الاقتصادية في الاردن هو زيادة الدخل القومي ، وتنمية الاقتصاد الوطني وتحريره وتعريبه مستلهماً مصلحة الشعب **بتحقيق العدالة ومنع الاستغلال** ، على اساس خطط منهجية مدروسة تقوم على الاتجاه نحو الوحدة العربية .

١ ـ الفلاح والعامل ساعد الامة وعمودها الفقري .

ولذلك (...) فتحسين احوال العمال وضمان حقوقهم الكاملة يجب ان يكون هدف كل سياسة اقتصادية اجتماعية .

٢ ـ مكافحة البطالة والغلاء والاحتكار .

٣ ـ زيادة الدخل الوطني وتنمية الاقتصاد الوطني (...) .

٤ ـ تشجيع التعاون في الانتاج والاستهلاك ..

* * *

وزارة العمل بحاجة لوزير ليس متآمراً مع أصحاب المصالح والشركات الكبرى ![2]

أكبر خطأ ارتكبته هذه الحكومة ، حين توزيع الحقائب الوزارية انها اسندت منصب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى رجل محسوب على الشركة الخماسية وعلى غيرها من الشركات الكبرى بانه ابنها البار وغرستها سواء في النيابة أو في الوزارة !

وقد بدأت هذه الحكومة تحصد الشوك ، وتجني العلقم من صنيعها هذا ، لأن الوزير ارتكب اكثر من خطيئة في الاسابيع الأخيرة ، وخطيئاته هذه ليست فردية ، لا تلحق ضرراً بأحد ، أو تسيء إلى أحد ، وانما هي خطيئات كبرى جعلت الشكوك والريب تحوم حول الحكم من حيث هو ، لأنه لم يوقف هذا الوزير عند حده !

وسنكتفي الآن بذكر حادثين ضخمين ارتكبهما الوزير ، ونحن انما نسردهما لا للتشهير بالوزير الخطير ، بل للتدليل على الخطأ الفادح الذي ارتكبته الحكومة حين أسندت وزارة العمل لوزير من هذه النوعية ؟ .

لقد ساند الوزير الخطير صبحي الخطيب الرئيس السابق لاتحاد نقابات العمل العام ،

---

(١) نشر البرنامج في كراس ووزع جماهيرياً .

(٢) « البعث » ، العدد ٤٢ (١٥ شباط ١٩٥٧) .

حتى النهاية ، وفسخ انتخابات الاتحاد مرتين ليؤمن للخطيب النجاح . فكان ان ثارت النقابات العمالية في سورية ، لا على الوزير نفسه ، بل على الحكومة ذاتها ، التي تركت لوزير من هذا النوع حرية التصرف بشؤون العمال،وكان من نتائج ذلك أيضاً أن أقيمت الدعوى أمام المحكمة العليا على الحكومة لأن أحد وزرائها تصرف تصرفاً كيفياً خرق فيه الانظمة والقوانين .

أما الحادث الثاني فهو الذي ارتكبه وزير العمل وأمينه العام أمس عندما زعما ان مجلس الوزراء قرر الطلب من لجنة المهنة المختلطة بشركة النفط ارجاء اجتماعاتها اسبوعاً ، ريثما تنتهي الحكومة مفاوضاتها التي هي على مستوى عال شامل ، مع الشركة ، ولما اتصل العمال بأحد الوزراء الليلة الماضية ، أجيبوا بأن مجلس الوزراء لم يدرس الموضوع ولم يقر اي قرار ، ولم يطلب أي طلب ، وأن الوزير تصرف هذا التصرف على مسؤوليته ؟.

فكان ان اتضح للملأ أن الوزير قد حاول هو وأمينه العام انقاذ الشركة من قرار اللجنة بدفع رواتب العمال ، حتى تكتفي الشركة بدفع أجور ثلاثة أسابيع فقط ، وهي التي صرحت أن هذه الفتوى هي من إحسان الجوخدار وأمين وزارة العمل ؟

وعندما اكتشفت النقابة هذه اللعبة ، عادت اللجنة للاجتماع مساء أمس ، واتخذت قرارها بالاجماع بلزوم دفع الرواتب لجميع العمال والموظفين خلال فترة توقف الشركة عن أعمالها !

وهكذا نتج عن تصرف الوزير الذي أراد أن يحمي فيه شركة النفط ، ان تمرد العمال على الحكومة ، او على الأصح على الوزير نفسه ، حامي الشركات الكبرى والذائد عنها بأخلاص !

إذا كان المسؤولون قد خافوا من اسناد هـذه الوزارة لوزير اشتراكي ان يتمرد أصحاب الشركات الكبرى ، فقد كان على هؤلاء المسؤولين أن لا يلجئوا الى النقيض ويسندواهذه الوزارة لحامي الشركات الكبرى ، حتى لا تدمغ الحكومة كلها بالتآمر على العمال ، بل كان عليهم ، على الأقل ، ان يسندوها لوزير محايد ، حتى يعملوا بالمثل القائل :

« لا يموت الذئب ، ولا يفنى الغنم ! »

* * *

مؤامرة جديدة على العمال
وزارة العمل تصدرُ مرسوماً تعسفياً لمصلحة أرباب العمل[١] .

في الوقت الذي كانت ولم تزل جهود المخلصين من أبناء هذا الشعب عاملة في سبيل جمع الكلمة وتوحيد الصف الشعبي على صعيد نضالي واحد يجمع العمال والفلاحين والمثقفين ليكونوا في طليعة القوى المناضلة المدافعة عن كرامة وسيادة البلاد .. وهذا يقتضي ان يكون المجال مفتوحاً أمام جميع الفئات لكي يحققوا رفاهيتهم وحقوقهم ..

(١) « البعث » ، العدد ٤٣ (٢٣ شباط ١٩٥٧) .

ويمنع أي تحدٍ من فئة معينة لمصلحة فئات أخرى باتت البلاد بأشد حاجة إلى جهودها .

في هذا الوقت نفسه طلعت علينا وزارة العمل كما طلعت علينا بالمرات السابقة **بمرسوم** جمهوري يحدد علاقة العامل بصاحب العمل ، جعلت فيه العامل مسؤولاً مباشرة أمام صاحب العمل يحق لهذا الأخير ان يفرض العقوبات التي يريدها على العمال دون ان يردعه في ذلك شيء ... ووضع حقوق العمال رهناً بمشيئة أصحاب العمل لهم أن يضعوا الغرامات ، والفصل الكيفي والتوقيف المؤقت لحجج يمكن ان يجد أصحاب العمل شتى الوسائل والمبررات لها خاصة ..

ونحن إذ نبين النقاط التي اوردها المرسوم وملاحظاتنا عليها نود ان نتساءل عن الدواعي التي أوجبت اصدار المرسوم بشكله الحالي وبهذا الوقت في حين انه كان قد وضع منذ سنتين باقتراح من أصحاب العمل والشركات الكبيرة وكل هذه الوزارات التي تسلمت الحكم خلال هذه الفترة رفضت تحمل مسؤوليته لعدم وجود الدواعي لتقريره وللحيف الذي يلحق بالعمال نتيجة لتطبيقه .

إلى أن جاءت ارادة الوزير الحالي لتعرف رغبة الشركات بمثل هذا المرسوم في وقت لم تكن السلطة التشريعية موجودة لتراقب هذا المرسوم وتعلن رأيها فيه .

١ ـ لقد سمح المرسوم لأرباب العمل تطبيق عقوبة التنبيه والتوقيف عن العمل والغرامة النقدية في الوقت والكيفية التي يشاؤونها تأميناً لهم .

ولم يشر المرسوم إلى شيء من الحقوق التي يحق للعمال ان يرفعوها على أصحاب العمل نتيجة لإهمال هؤلاء .. لها وهضمها .. وكنا مع العمال نود أن يذكر المرسوم بعض النقاط الهامة بهذا الصدد وان يضع الحقوق التي يحق للعامل التمتع بها ويفرض على أصحاب العمال تقديمها للعمال .. فمثلاً ان المرسوم أورد العقوبات تجاه المقصرين في حين أنه اهمل كل إشارة إلى مساعدة المتفوقين بالعمل ولم يضع الأسس التي يحق للعمال بموجبها تقاضي المكافئة اللازمة تجاه عملهم وجدهم .

٢ ـ وضع هذا المرسوم العامل وجهاً لوجه امام صاحب العمل وجعل من هذا الأخير المحاسب الأول تجاه كل مشكلة قد تقع بين العامل وصاحب العمل في حين كان الواجب يقضي بأن يوفر المجال امام اللجنة المختلطة للمهنة لكي تنظر في الأمر وتضع رأيها على ضوء المعالجة الجدية للمشكلة .

قد يقول البعض بان هذه اللجنة المكونة من اصحاب العمل ومندوبي العمال قد فشلت في مهمتها .. ولكن هل كان متعذراً ان تعدل الوزارة طريقة ايجاد هذه اللجنة وتجعل هناك مندوباً لـوزارة العمل يكون وسطاً في حكمه وترجح الكفة التي يكون معها **عند تعصّي** حل المشكلة بشكل يجعل حقوق الطرفين مضمونة ولا يعطي الحق لأصحاب العمل وحدهم لأجل محاسبة العمال ..

٣ ـ لقد سمح هذا المرسوم للعامل ان يعترض امام مندوب الوزارة في المحافظات على العقوبات التي وضعها صاحب العمل في حالة (الغرامة النقدية التي تجاوز ثلاثة أيام والتوقيف عن العمل الذي تزيد مدته عن ثلاثة أيام والانذار) .

في حين منع العمال في غير هذه الأحوال من الاعتراض .. اي أعطى السلطة كلها بيد صاحب العمل ليطبق على العمال العقوبات التي جاءت بغير هذا الشرط .

فمثلاً في عقوبة التنبيه التي هي بداية مدرجة لعقوبة تأتي بعدها .. لا يسمح القانون للاعتراض عليها وفي حالة الغرامة والتوقيف عن العمل التي تقل مدته عن ثلاثة أيام منع القانون كذلك اعتراض العمال .. ونحن نتساءل لماذا لم يسمح القانون للعمال بالاعتراض على جميع أنواع العقوبات ويفتح لهم الطريق لمحاسبة أرباب العمل عن كل تلاعب بحقوق العمال ويتيح لهم الدفاع عن حقوقهم بحسب اجراءات قانونية كان من الواجب على الوزارة تيسيرها لأجل وضع المساواة بين الجميع وفي ذلك يكون موقفها محايداً تجاه الطرفين ؟

٤ ـ لقد أهمل القانون كل ناحية أو إشارة الى مندوبي العمال في المصنع أو المهنة ، في حين كان الواجب يقضي بهم ان لا يتناسوا النقابة ويجعلوها كطرف بالمشكلة باعتبارها المدافعة عن حقوق العمال ويعطوا لها الصلاحية لأجل درس الموضوع ومراجعته سواء كان ذلك قبل فرض العقوبة أم بعدها ويجعل منهم أداة تنفيذية للواجب الذي وضعه العمال عليها عندما انتخبوا لأجل الدفاع عن حقوق العمال ، وتواجه الوزارة وأرباب العمل بكل مشكلة قد تقع وكل خلاف بين العمال وارباب العمل .

٥ ـ المهم في الموضوع هو ما جاء في الفقرة (ب) من المادة ١٤ حيث ذكرت :

.. لا يجوز الاعتراض على العقوبة دون تنفيذها .. أي أنه فرض العقوبة قبل ان تكتسب شكلها القانوني وصفتها القطعية بموافقة مندوب الوزارة عليها ، في حين ان الشرح القانوني لهذه المسألة هو أن قرار أصحاب العمل ليس نهائياً ولا يكسب الصفة النهائية إلا بعد موافقة مندوب الوزارة ما لذلك كان الأجدر بل الأصح ان يؤخر التنفيذ لغاية النظر فيها ، من قبل الوزارة باعتبارها هي صاحبة الصلاحية القانونية بموجب هذا المرسوم لأجل تأييد العقوبة أو الغائها .

هذه هي بعض الملاحظات اوردناها هنا ونود أن نضعها أمام المسؤولين لأجل دراستها والبت فيها لأن قانوناً مثل هذا ليس من السهل ان تتجاهل الوزارة كل حق للعمال ولا تضع ادنى مستوى لضمان حقوقهم وتلتزم جانب اصحاب الأعمال والشركات .. في الوقت الذي نجد ان منصب وزارة العمل قد جاء لأجل حل جميع المنازعات العمالية ولأجل توفير المجال للعمال لأن يحققوا مستوى أفضل من الحياة والرفاه . لذلك نطالب الوزارة بان تجعل المنظمات النقابية بالاعتبار الأول وتلجأ الى اخذ رأيها بهذه المواضيع الخطيرة ، لأن النقابات هي صاحبة كل حق بمتابعة قضايا العمال والدفاع عنها . واننا إلى ذلك لمنتظرون .

* * *

أما آن أن يوضع حد لتعسف شركة نفط العراق الاستعمارية ؟[1]

لشركة نفط العراق في سورية صفحة حافلة بالمؤامرات والأعمال التي كانت ولم تزل تدبرها مع الفئات الرجعية المتآمرة على سلامة البلاد .. فهذه الشركة كانت مركز الاعمال الاجرامية التي انتابت البلاد خلال سنين عديدة بما فيها من مد الأموال إلى الفئات الرجعية اثناء معركة الانتخابات الأخيرة وثبوت اشتراكها في قضية المؤامرة التي أودت بحياة الشهيد العقيد المالكي .. إلى قضية انتخابات مرشحي السوريين القوميين عندما مسكت سياراتها تحمل ناخبي السوريين القوميين .

وقد بلغت الحد الأقصى من تآمرها على سلامة الوطن كله وليست سوريا لوحدها حيث انها كانت شريكاً فعلياً بالمؤامرة التي دبرتها انكلترا وفرنسا ضد الشقيقة مصر بما في ذلك من مدها للدول المعتدية بالمحروقات اللازمة لتموين الطائرات والسفن لتكون على استعداد في صب نيرانها على الشعب العربي في مصر .. وقد كان من البديهي أن تأخذ هذه الشركة المعتدية نصيبها في العدوان ويوجه الشعب إليها درساً لن تنساه ، فالشعب العربي في سوريا قد أصبح على درجة من الوعي لا يسمح للمتآمرين ان يجعلوا من سوريا طريقاً للاعتداء والتآمر على الشعب العربي وسلامته .

ولكن الغريب ان نجد في هذه الشركة الاستمرار في الأباطيل والمحاولات الرامية الى معاقبة العمال على وطنيتهم ومجابهة الشعب تجاه موقفه النبيل عندما أوقف سير البترول إلى اعداء بلادنا .. لذلك نجدها تلجأ الى انذار العمال باختيار أحد الموقفين التسريح مع المكافئة أو الاجازة عن العمل وبدون راتب بحجة ان القوة القاهرة التي اصابت الشركة قد منعتها عن الاستمرار في دفع مرتبات العمال وأجور عملهم ، وهي ترمي من وراء كل ذلك إلى خلق أزمة عمالية في البلد وإثارة مشكلة اقتصادية ومالية لتستفيد مع الفئات المتعاونة معها من خلق مجال لأجل الاستغلال والتآمر على سلامة هذا البلد . ومجازاة العمال ومحاولة ردعهم عن الاعراب عن شعورهم القومي ضد العدوان والمؤسسات الاستعمارية .

والشركة التي امتنعت عن تزويد العمال بأجورهم بحجة القوة القاهرة مستمرة بدفع أجور العمال في لبنان وفي العراق من دون أي توقف مع العلم بأن الشركة واحدة في كل من هذه الأقطار والقانون الذي يسري عليهم واحد كذلك اضافة إلى ان الشركة تتبجح امام العمال في لبنان والعراق ..

ولكن الشعب العربي في سوريا والعمال في طليعتهم الذين وصلوا الى هذه الدرجة من الوعي القومي لم تكن لتنطلي عليهم هذه المؤامرات التي تريد الشركة إيقاعها بالبلاد ، لذلك فقد التجأوا إلى الطرق القانونية التي خولهم القانون باتباعها وأدركوا قصدها اللئيم من كل ذلك ، ورفعوا شكواهم الى لجنة المهنة المختلطة في حمص ، وقد أصدرت هذه اللجنة قرارها بالاجماع عن وجوب دفع الشركة لجميع حقوق العمال ومن دون توقف وذلك لعدم كون العمال مسؤولين

---

(١) « البعث » ، العدد ٤٣ (٢٣ شباط ١٩٥٧) .

عن جميع ما يصيب الشركة من اضرار او من توقف للبترول .. ولكن شركة نفط العراق التي وجدت في هذا القانون ردعاً لتجاوزها حقوق العمال ودعماً لعمال حمص لم تعتبر هذا القرار ردعاً لها لذلك فقد استأنفت القرار المذكور في المجلس التحكيمي الأعلى الذي اجتمع في الثامن عشر من شباط للنظر في هذه القضية إلا أنه قرر تأجيل الموضوع إلى الخامس والعشرين من الشهر الحالي لأجل مطالعة القضية والشكوى التي رفعتها الشركة .

اننا حين نأتي إلى هذه المشكلة لعلى يقين تام بأن قرار المجلس سيكون حتماً إلى جانب العمال ، لأن وجه الحق ظاهر بجانبهم تجاه كل هذه الأمور التي ذكرناها ولعدم وجود المبارات التي تدعو الشركة للاعتراض بعد القرار الاجماعي الذي اتخذته لجنة المهنة المختلطة في حمص ... ولا يسعنا إلا أن نعرب عن استغرابنا لمكابرة الشركة وتجاهلها وضع القضية وحق العمال الأكيد في الموضوع ومحاولتها في انتزاع قرار لصالحها مع العلم ان مثل هذا القرار انما يكون بمثابة اعتراف ضمني بمشروعية عدوانها على هذه البلاد وإعفاء للشركة من مسؤوليتها الجزائية والحقوقية ، وتبرير لمساهمتها في العدوان الأنكلو فرنسي على الشعب العربي في مصر.. في حين أن أبناء هذه البلاد وخاصة عمال الشركة في حمص لا يجوز أن يجعلوا أنفسهم مسؤولين عن جميع الأعمال التي تقع بحق الشركة من اضرار وخسائر .

* * *

في سبيل وحدة الحركة النقابية وتضامنها مع نضال الشعب(١)

منذ أن ظهرت الأزمة المصطنعة التي أثيرت حول مكتب اتحاد نقابات العمال الجديد في سوريا الذي يرئسه السيد سعيد السواس بسبب موقف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية منه ودعمها لرئيس مكتب الاتحاد السابق ، كانت « البعث » أول من نبه الى خطر إثارة مثل هذه الأزمات المصطنعة في هذه الظروف الدقيقة التي تجتازها سورية والدول العربية المتحررة والتي تتعرض فيها السياسة العربية التحررية لمختلف انواع الضغط والوعيد لجرها لسياسة الاحلاف الاستعمارية ومبدأ ايزنهاور .

واليوم إذ تزداد هذه المعركة تأججاً بوصول مبعوث ايزنهاور إلى الشرق الأوسط وبنشاط العملاء والوسطاء في الداخل لإخراج سورية عن سياسة الحياد الايجابي والتشجيع على استقبال هذا المبعوث وإثارة الشبهات حول السياسة التحررية ودعاتها المخلصين ، تزداد الحاجة إلى تكاتف جميع القوى الشعبية لدعم هذه السياسة والوقوف صفاً واحداً في وجه الوسطاء والمأجورين والمناورات الاستعمارية .

وليس ثمة مايقوي هذا التكاتف بين مختلف فئات الشعب من عمال وفلاحين ومثقفين مثل توحيد القوى العمالية في سورية خاصة .

ولا سبيل إلى ذلك إلا بسد المجال في وجه المستغلين وأعداء الحركة العمالية ... والحقيقة

---

(١) « البعث » ، العدد ٤٦ (١٥ آذار ١٩٥٧) .

التي لا يرقى إليها الشك هي انه الخلاص من المكتب السابق ورئاسته على وجه التخصيص خطوة اساسية في هذا السبيل . إن عشرين سنة من تاريخ الحركة النقابية في سورية تشهد على ذلك .

وليس ثمة دليل أقوى على صدق النية لدى جميع الذين تعنيهم حقاً وحدة الحركة النقابية من العمل لإقصاء رئاسة المكتب السابق التي ثبت للعمال استغلالها للحركة النقابية في سبيل منافع خاصة وعرقلتها لتطور الحركة النقابية والتآمر عليها سنين طويلة مع اعدائها واتباعهم من الموظفين والمسؤولين السائرين في ركابهم ، هذا الاقصاء الذي سيقطع الطريق ايضاً على الذين يعتمدون على صبحي الخطيب لضرب الحركة العمالية ، ويحسم جزءاً هاماً من العقبات التي تقف في وجهها .

ولقد تمت خطوة هامة في هذا السبيل عندما لم يعد رسمياً يمثل الاتحاد العام ، فقرار مجلس الوزراء قد منعه من دعوة الهيئة العامة للاتحاد وإذ لا صفة له تخوله ذلك .

أما الخطوة التالية نحو توحيد الحركة العمالية فهي بدون شك ادخال جميع النقابات في نطاق الاتحاد وبمثل هذا التوحيد تتحقق ديمقراطية الانتخابات النقابية عندما يكون الاتحاد ممثلاً لجميع المنظمات العمالية . وإن هذا التوحيد يمكن ان يتم إذا ما قام مكتب الاتحاد الذي يرئسه السيد سعيد السواس بفتح باب الانتساب إلى الاتحاد العام امام جميع النقابات في جميع المحافظات ، ومن ثم يصار إلى إجراء انتخابات لمكتب جديد إذا ما وجدت أكثرية النقابات ان ثمة حاجة تدعو الى ذلك ليكون مكتب الاتحاد أصدق تمثيلاً وأكثر تحقيقاً للديمقراطية المنشودة .

ثمة حاجة ماسة اليوم لعدم افساح المجال لتشتت الحركة العمالية في هذه الظروف ، وان باباً واسعاً من أبواب التدخل والعبث بحقوق العمال وتجمعهم يمكن إغلاقه إذا ما حيل دون تدخل المسؤولين أو غير المسؤولين في صفوف الحركة العمالية . وإن تضامن العمال لتثبيت مكتب الاتحاد الجديد بصورة نهائية ، هو الخطوة التي لا بد منها للخلاص من التدخل . وإذا ما حيل دون هذا يكون العمال دوماً احراراً في التعبير عن ارادتهم بصورة حرة ديمقراطية ، ويكون التنافس المشروع في سبيل قضايا العمال ممكناً ومعقولاً ومقبولاً ، ويشكل الضمانة الكبيرة لقيام العمال بمسؤولياتهم النقابية والقومية في هذه الظروف التي تحدق فيها المؤامرات الاستعمارية بالعرب وبسورية خاصة من جانب ، ويتكالب مبدأ ايزنهاور للنفاذ إلى سورية من جانب آخر ، هذا المبدأ الاستعماري الذي لن يلقى مقاومة حقة إلا على يد القوى الشعبية وفي طليعتها العمال .

* * *

بيان إتحاد نقابات عمال حلب بمناسبة عيد أول أيار(١)

إخواننا العمال

يحتفل اليوم عمال العالم كله بعيد أول أيار . وهو عيد الكادحين المتطلعين إلى الانعتاق من قيود الظلم والإستغلال والإستبداد . عيد إندفع فيه الملايين من أبناء الشعب ، ثائرين على نظام الرّق والعبودية . وهو أيضاً عيد المتطلعين إلى الانعتاق كل يوم ، شاخصين بأبصارهم إلى يوم مماثل ليوم أول أيار ، ينطلقون فيه كما انطلق الملايين من قبلهم ، ليتحرّروا من ظلم الإستغلال وعبودية الإستعمار .

لذلك اعتاد عمال العالم أن يقفوا في أول أيار من كل عام : لا ليعيشوا في الماضي محتفلين بهذا العيد ، بل ليشخصوا بأبصارهم إلى حيث يقف إخوانهم المناضلون ، ويكافحون الاستغلال والإستعمار في كل بقعة من الأرض .

ولذلك أيضاً ، يقف اليوم عمال العالم بأجمعه متطلعين إلى وطننا العربي الكبير : إلى الملايين من العمال العرب في الجزائر وفي .. الاردن وفي العراق .. وفي لبنان .. وفي جميع أقطار العرب ، إلى الملايين من العمال العرب المتطلعين إلى حريتهم .. إلى انعتاق وطنهم من ربقة الاستعمار .. إلى وحدة أجزاء وطنهم في دولة عربية متحرّرة ، إلى إنطلاق قوميتهم العربية .. في وثبة تنهي الاستغلال والاستعمار إلى غير رجعة .

لماذا يتطلع ملايين العمال من كل بقعة من العالم إلينا اليوم .. ؟ ولماذا تشغل أذهان الملايين من الكادحين تعابير : الشعب العربي ونضال العرب للتحرر من الاستعمار .. ؟ ولماذا تقف مئات الامم والشعوب اليوم .. ومن أطراف المحيط الأطلسي إلى قلب آسيا .. متطلعة للنهضة .. إلى أخبار نضال الشعب العربي .. وانطلاقة الكادحين من ملايين العمال والفلاحين العرب .. إنها بلا ريب طلائع قوى الثورة العربية الكبرى على الإستغلال والإستعمار ، تنقل يوماً بعد يوم إلى أسماع العالم أجمع .. بشائر إنطلاق أمة مجيدة يكافح ابناؤها من أجل الإنعتاق .. كل جزء من الوطن العربي وهو يكافح من أجل وحدة العرب . وإنعتاق سبعين مليون عربي وهم يكافحون من أجل الإنسان الحر ؛ والإنسانية المكافحة لإنهاء نظام الإستعمار البغيض من فوق وجه الأرض .

فلنكن إذن نحن معشر العمال العرب ، فخورين بما نحمله اليوم من رسالة لكفاح الإنسان ، ولنكن متحدين متضامنين مستعدين للتضحية والموت في سبيل وطننا العظيم ، وفي سبيل قضيتنا الكبرى ، قضية التحرر من عبودية الإستغلال وظلم المستثمرين .

فلنقف نحن العمال في هذا اليوم صفاً واحداً ، تحتشد فيه الملايين من ابناء الشعب العربي ، متطلعين منه الى عمال العالم بأجمعه ، شاخصين بعيوننا الى جميع المنارات التي أقامها كفاح الكادحين من قبلنا ، نستحث من قلوبنا وآلامنا شاطئاً جديداً للسلام والعدل والمحبة .. ونرفع من أعماق ضمائرنا الحرّة ، منارة جديدة لكفاح الإنسان يهتدي بها حولنا .. جميع المتألمين والكادحين من أبناء الشعوب المكافحة .

---

(١) اعيد نشره في « البعث » ، العدد ٥٤ (١٧ أيار ١٩٥٧) . والجدير بالذكر ان رئيس هذا الاتحاد كان احد الكوادر النقابية في الحزب .

فلنتذكر إذن : أن بهجة عيد أول أيار وفرحته ، وآمالنا المشرقة الزاهرة التي نستنشقها من المستقبل الفريب، لا تنسينا لحظة واحدة ما يدور في أرض الجزائر العربية، وما يرتكبه المستعمرون الآثمون بالنساء والاطفال والشيوخ ، وما يهدمون من قرى وما يقتلون من شباب ، هؤلاء المتوحشون البرابرة سيكون مصيرهم الفشل والموت والدمار ، لأن قضية الشعب العربي في الجزائر قضية حياة وحرية .

ولنؤكد للعالم بأجمعه : أن مؤامرات المستعمرين وربيبتهم إسرائيل ، وما يحيكونه مع الخونة المارقين من مؤامرات ، لإفساح المجال للتدخل الإستعماري سيكون نصيبها الخذلان الأكيد .

وإننا نحن العمال لا يسعنا بمناسبة عيد أول أيار ، إلّا ان نلفت انظار إخواننا من ابناء الشعب إلى الأمور التالية :

١ ـ أن ينتبهوا إلى الإشاعات الكاذبة المغرضة التي يروّجها دعاة المستعمرين وأذنابهم في بلادنا ، من أن اقتصاد هذا الوطن فاشل . إن اقتصادنا سليم وليس كما يدعون ، وإذا طرأت بعض الهزّات الإقتصادية ، فيجب أن نتحملها بصبر وجلد وثبات . هذا على أن لا يغيب عن أذهاننا مطلقاً ، بأن هذه الهزّات من صنع الإستعمار الغاشم الذي يصرّ على إخضاعنا لمشاريعه الاستعمارية ، التي كانت خاتمة مطافه فيها مبدأ أيزنهاور . هذا المبدأ المشؤوم الذي آل العرب على أنفسهم في كل مكان ، ان يستميتوا في سبيل مقاومة رسوله ريتشارد ، رسول الحرب والعبودية والاستعمار .

٢ ـ أن يستقيظ العمال ويتنبهوا إلى كل المؤامرات ، التي يحيكها أذناب المستعمرين ، لتهديم كيان وطننا والتطويح باستقلالنا . وأن يكون كل عامل منا حارساً يقظاً ، يتعقب الخونة المأجورين ، ويعمل على قمعهم ورفع الستار عنهم .

٣ ـ أن نطرح كل خلافاتنا ، في سبيل تكوين جبهة عمالية متراصة قوية متحدة ، تقف أمام كل التيارات الاستعمارية والانهزامية ، على أن يكون شعارها الأوحد ، وحده الحركة النضالية العربية التحررية في كل مكان .

٤ ـ أن نسعى بكل قوانا لدعم الجبهة العربية ، وندعم كل خطوة من خطوات الإتحاد ، لأن في اتحاد الأمة العربية بقاء لنا وحياة لأمتنا .

٥ ـ أن نساهم في كل المؤسسات الحيوية الدفاعية : كالمقاومة الشعبية والدفاع المدني ، ليكون العمال الطلائع الواعية المثقفة المناضلة المخلصة .

٦ ـ أن نعمل بكل قوانا لرفع إمكانية العمال المادية والمعنوية ، ونرفع عنهم كابوس الفقر والبطالة،ونعمل على تحقيق الضمان الإجتماعي ، وكل ما من شأنه أن يحسّن أوضاعنا المادية .

٧ ـ أن نمد الأيدي المؤمنة لإخواننا ورفاقنا في الأردن العربي الشقيق ، لنأخذ بأيديهم في محنتهم الحالية ، التي أراد الاستعمار وأذنابه الرجعيون فيه ، أن يقتلعوه من حلبة السياسة العربية التحررية ، ليزجوّه في حمأة المشاريع الإستعمارية ، وإنّا لنعلن بأن عيدنا هذا لا يمكن ان تكتمل معانيه ، مالم نردّ كيد الكائدين للأردن ، ونعيد للقطر الشقيق أمله المشرق معنا في الحرية والوحدة .

عاش نضال العرب .

عاشت وحدة حركة النضال الشعبية في الوطن العربي .
عاش عيد العمال العالمي رمزاً لكفاح العمال وتحررهم .
عاشت وحدة الحركة النقابية في سورية .
١ أيار ١٩٥٧ .

* * *

صور عن نضال العمال العرب في الأردن[١]

كان قرار حل نقابات العمال في الاردن ، الذي اتخذته حكومة ابراهيم هاشم الحالية دون ان تعلن عنه صراحة .. كان هذا القرار بمثابة سلاح خطير يسدده الاستعمار الى الشعب العربي في الاردن .. ذلك ان الحركة النقابية في الاردن ، قد ساهمت مساهمة فعالة وجذرية ، في نضال الاردن ضد احلاف الغرب ، وفي سبيل تحرير هذا البلد العربي ، والعمل على تحقيق اتحاده مع الدول العربية المتحررة ..

ولم تكن هذه هي المرة الاولى ، التي يلجأ فيها الاستعمار الى هذا السلاح ، حل النقابات ، في ضرب حركات الشعب التحررية في الاردن . ففي عام ١٩٥٥ عندما اخذ كلوب واعوانه يمهدون لضم الاردن الى حلف بغداد .. فقد كان اول ما تقدموا عليه هو ان طلب كلوب في شهر تشرين الاول من ذات العام بحل اتحادات نقابات العمال الاردنية ، وايده في ذلك هزاع المجالي وزير الداخلية ، ونائب رئيس الوزراء حينذاك في وزارة سعيد المفتي .. فهذا الاتحاد على الرغم من حداثة عهده ، وحداثه عهد العمال بالتنظيم النقابي ، فانهم قد اثبتوا وجودهم وفعاليتهم منذ البداية .

وقد كان رد فعل العمال على طلب كلوب وتأييد هزاع المجالي ، اذ ادركوا النوايا السيئة الكامنة وراء اجراء حل نقاباتهم ، وعرفوا بدقة المؤامرة المبيتة ضد منظماتهم .. كان رد الفعل ان بادروا الى سحب اموال الاتحاد من البنوك ، وجمعوا صفوفهم ، ونظموا انفسهم استعداداً للمقاومة .. ثم لم يطلبوا من الحكومة او الى أي مرجع مسؤول آخر ، لأن يعمل على الغاء ذلك القرار الجائر ، وانما وقفوا صفا واحدا يتحدون أي اعتداء على حريتهم النقابية ..

وقبل ان تباشر الحكومة بتنفيذ قرار حل النقابات ، فوجىء الاردن بزيارة تمبلر .. واستقالت وزارة سعيد المفتي ، لتحل محلها وزارة هزاع المجالي عدو الحركة العمالية ، الذي تآمر مع كلوب على اصدار قرار حل النقابات .. ونشبت معركة حلف بغداد الشهيرة ، والتي خاضها الشعب العربي في الاردن ، وفي طليعته العمال .. خاضوها جميعا متحدين ببسالة وتصميم حتى انتصروا ، وهزم حلف بغداد .. وطرد كلوب .. وقد كان اتحاد العمال في الاردن ممثلا في المؤتمر الشعبي الى جانب ممثلي الاحزاب القومية التقدمية .. المؤتمر الذي قاد الاردن من انتصار الى انتصار ، بعد ان عرّب جيشه وانطلق في السياسة العربية المتحررة .

---

(١) « البعث » ، العدد ٥٣ (١١ أيار ١٩٥٧) .

نضال الاتحاد

والشعب العربي في الاردن ، بأحزابه وبهيئاته .. بل وبحكوماته المتتالية ايضاً ، يذكر لاتحاد نقابات العمال ، انه كان اول هيئة شعبية في الاردن طالبت بعد حوادث حلف بغداد ، وبشكل رسمي ، بمحاكمة المسؤولين عن اطلاق الرصاص على الشعب اولا ، والغاء المعاهدة الاردنية البريطانية ، ثانيا ، والاستعاضة عن المعونة البريطانية بالمعونة العربية ثالثا ، والانضمام الى الحلف العسكري القائم بين مصر وسوريا رابعا ، ولم يتوان بعد ذلك اتحاد النقابات في الاردن في خوض اية معركة وطنية تهدف الى استكمال تحرر الاردن من الاستعمار والرجعية وتحقيق اتحاد الدول العربية المتحررة .. وعلى هذا الاساس ، فانه ساهم في انجاح أكبر عدد ممكن من ممثلي الشعب التحرريين في الانتخابات النيابية الأخيرة .. وعندما وقع العدوان الأخير الآثم على مصر ، ادى الاتحاد القسط المترتب عليه في المعركة في الوقوف الى جانب مصر في محنتها ، ونسف خط البترول الذي كان يبعث نوري السعيد به البترول الى اسرائيل ..وكان الاتحاد من قبل قد تجاوب مع العمال العرب في جميع اقطارهم في ايام العروبة الخالدة الثلاثة : يوم مصر ، ويوم الجزائر ، ثم يوم العراق .

وكذلك فأن هذا الاتحاد قد وضع فعلا نواة وحدة الوطن العربي الشاملة ، اذ دعا لإيجاد اتحاد عام للعمال العرب ، ولبت جميع نقابات عمال الوطن العربي الدعوة ، وكونت هذا الاتحاد الذي اضحى في طليعة القوى المناضلة لتحقيق الوحدة العربية التامة .

خبير امريكي

واستعمل الاستعمار هذا السلاح ، سلاح تفكيك وحدة العمال في الاردن مرة احرى ، اذ بعثت اميركا خبيرا عماليا خاصا الى الاردن ، ليبعث في صفوف العمال والنقابيين بذور التفرقة والانشقاق .. بعد ان عجز الاتحـاد العمال الحر (الذي يسـيطر عليه الغرب) عن ضم الاتحاد الاردني اليه .. وقد بذل الخبير الاميركي كل جهوده في الاغراء ، والمساومة ، والتهديد ... ولكنه عاد خائبا ، وبقي الاتحاد الاردني على وحدته وصموده في الكفاح ضد الاستعمار .. وعندما بدأت الشركات الاستعمارية تخفض من عدد العمال الذين تستخدمهم .. وأخذت النقطة الرابعة ، ووكالة الغوث ، وشركة شل ، وغيرها .. في توقيف أكثر مشاريعها ، للضغط على البلاد اقتصاديا ، وبالتالي على العمال .. ظل هؤلاء العمال مصممون أن يشدوا على بطونهم ، ويتحملوا الحرمان ، على أن يستسلموا لارادة الاستعمار .

الضربة الجديدة

وها هو الاستعمار اليوم ، اذ يضرب ضربته في الاردن ويحاول بشتى وسائل الضغط والاكراه ان يجر هذا البلد المتحرر الى مشاريعه واحلافه .. نجده ايضا يلجأ مرة ثالثة الى شل الحركة النقابية .. وتعطيل اثرها الفعال في النضال واحباط المؤامرات .. فاتخذت حكومة ابراهيم هاشم ، التي تتألف ، من عناصر معادية للحركة التحررية من جهة، وللتنظيم النقابي ، وهو طليعة النضال التحرري من جهة ثانية ..اتخذت قرارا بحل نقابات العمال الاردنية ..

وقد اذاعت مختلف المحطات العربية والعالمية نص هذا القرار عن مصادر رسمية ومسؤولة للحكومة الاردنية .. الا أن هذه الحكومة لم تقم حتى الآن بتبليغ قرار الحل للنقابات .. ولا تزال هذه تباشر اعمالها كالمعتاد .. وفي الوقت ذاته ترفض الحكومة ان تنفي نبأ قرار حل النقابات .. مما يؤكد وجود مثل هذا القرار ، على الرغم من انه لم يوضع بعد موضع التنفيذ .

فلماذا تقف الحكومة هذا الموقف الغامض من اتحاد نقابات الاردن ؟

منذ ان نشبت ازمة الاردن اجتمع المجلس التنفيذي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، بصورة استثنائية في دمشق بين يومي ٢٥/٢٦ من شهر نيسان ١٩٥٧ ، برئاسة النقابي السيد سالم شيتة ، الامين العام لاتحاد عمال ليبيا ، واصدر بيانا (........)[1] .

وعندما رددت محطات الاذاعات نبأ حل الاتحاد العمالي الاردني ، انهالت على المسؤولين الاردنيين برقيات الاحتجاج من جميع اتحادات الدول العربيـة ، من سورية ، من مصر ، من مراكش ، من تونس ... ومن السيد فتحي كامل الامين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .

وتبرز من ذلك الحقيقة التالية : وهي ان اتحاد نقابات الاردن ليس وحده في الميدان ليتصرف به الاستعمار حسب مشيئته . واصبح واضحا للشعب العربي في الاردن وفي كل بلد عربي ان الاستعمار يهدف في محاولته تقويض الحركة العمالية في الاردن وتعطيلها عن العمل النضالي .. ويهدف من جهة الى ضرب الحركة الشعبية المناضلة برمتها ، ومن جهة ثانية الى تمكين الشركات الاجنبية والاستثمارية من جديد ، من رقاب العمال واخضاعهم لسلطانها ، بعد ان تفكك وحدتهم في النقابات التي تشكل الاتحاد العام .. تماما كما يهدف الاستعمار الى تفكيك جبهة الدول المتحررة ، باخراج الاردن عنها .

الاتحاد حصن العمال المنيع .

وبالاضافة الى ذلك فان العمال الاردنيين لا يعتمدون في حل مشاكلهم ، وتحسين شروط استخدامهم من تحديد ساعات العمل ، والاجازات المرضية ، والاسبوعية ، والسنوية وتحديد الحد الادنى للاجور وزيادتها .. لا يعتمدون في كل ذلك الا على اتحاد نقاباتهم لانه لا يوجد في الاردن اية قوانين عمالية يستند عليها العامل لنيل حقوقه . فهذا الاتحاد هو عماد الطبقة العمالية في الاردن ، وله قوته الفعالة . وفي الواقع ان الاتحاد قد حقق للعمال انتصارات كثيرة ، لم يكونوا ليحصلوا عليها لولا وجود هذا الاتحاد . ونذكر من هذه الانتصارات على سبيل المثال فقط :

اولا : قضية عمال الخط الحجازي الاردني : فقد كانت ادارة الخط الحجازي ، قد اوقفت عن العمل ولمدة اربعة ايام ، عددا من العمال من مختلف المهن ، ثم اعادتهم لعملهم بعد ان حسمت من أجورهم ٢٥٪ الا ان العمال رفضوا قبض الاجور . وتدخل الاتحاد بقضية العمال وتبناها واستمر العمال بالامتناع عن قبض اجورهم مدة ثلاثة اشهر ، مما اضطر الاتحاد بعد استنفاذ جميع وسائله ، للتهديد باعلان الاضراب عن العمل . ونتيجة

---

(١) نشرت « البعث » ، نص البيان ، ولكننا لم نعد نشره هنا لأنه يقع خارج اطار هذا الكتاب - المحرر -

لوعي العمال وتضامنهم والتأييد المطلق من الاتحاد لقضيتهم فقد اعيدت للعمال جميع الحسميات ، واعتبرت خدماتهم مستمرة .

ثانيا : وعقد الاتحاد اتفاقيتين لنقابتي عمال وموظفي شركات تخليص البضائع ، ضمنت الاتفاقيتين للعمال جميع حقوقهم من حيث ساعات العمل ، وبدل الاغتراب والاجور والاجازات المرضية والاسبوعية والسنوية .

ثالثا : وكان الاتحاد قد عقد اتفاقيات مماثلة مع اصحاب المخابز والمطاحن ، وغيرها من اصحاب الشركات بحيث اصبح العمال الاردنيون ويبلغ عددهم سبع وثلاثين الف عامل تقريبا ، يتمتعون بمعظم حقوقهم المشروعة على الرغم من عدم وجود قوانين عمالية من جهة ، وعلى الرغم من حداثة الاتحاد من جهة ثانية .

ولا يخفى على العمال في الاردن ان حل النقابات والاتحاد ، لا بد ان يؤدي الى زوال هذه الانتصارات العمالية ، وتعود الشركات تهضم حقوق العامل وتضغط عليه .. وفي الواقع ان اصحاب المطاحن ، منذ ان اذيع خبر حل النقابات والاتحاد ، قد اخذوا ينقضون الاتفاقية التي وقعوها مع الاتحاد والتي تضمن للعامل حقوقه المشروعة بل ، واخذ اصحاب المطاحن يرغمون العمال على توقيع تعهدات تنص على ان ساعات العمل اثنتا عشرة لا ثمانية كما حددتها الاتفاقية مع الاتحاد .. ولن تلبث بقية الشركات وأرباب العمل أن ينهجوا مع عمالهم ذات الاسلوب ، اذا ما تأكدوا نهائيا من عزم الحكومة على حل الاتحاد والنقابات .

والواقع ان نضال الشعب العربي في الاردن ضد الاستعمار الجديد الا وهو مبدأ ايزنهاور ، يقوم على جبهات متعددة ، منها حل اتحاد نقابات العمال السلاح الخطير الذي لجأ اليه الاستعمار . وهؤلاء العمال الذين يبلغ عددهم سبعا وثلاثين الف عامل ان يتراجعوا عن انتصاراتهم وعن اتحادهم ، كما ان الشعب برمته لن يتراجع عن الانتصارات التي حققتها له السياسة العربية المتحررة .

* * *

أفكار عمالية

دور النقابات في المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي[١]

إن الخصومة المتوارثة بين أرباب الأعمال والعمال ، في اي مجتمع رأسمالي طاغ ، تصبغ مهمة نقابات العمال بالصبغة الدفاعية اكثر من أي شيء آخر . فهي تدافع عن مستوى معيشة العمال ، وخاصة في أوقات الكساد ، ضد هجمات تأتيها من كل جانب ، ما دامت البطالة هي السوط الذي يفرضه النظام . وحيثما كان سعي أرباب العمل للربح هو الدافع الأساسي للاقتصاد الرأسمالي ، فمن الطبيعي جداً أن تعمل نقابات العمال على زيادة استقلالها عن سلطة الدولة ، ما دامت هذه السلطة مربوطة بطبيعتها إلى جانب أرباب الاعمال . وتجربة

---

(١) « البعث » ، العدد ٥٩ (٢١ حزيران ١٩٥٧) .

النقابات في انكلترا أكبر شاهد على ذلك ، فهي من ناحية تشرح لنا صورة بارزة ، كيف تعمل النظرية القانونية لسيادة الدولة على مساعدة الحكومة على حيازة مركز رئيسي ونفسي بالنسبة لنقابات العمال ، يكفل لها أن تتعامل معها على أساس افتراض انها منظمات ثانوية تابعة للحكومة ، ومن ناحية اخرى توضح لنا هذه التجربة ، أن الظاهرة الكبرى للتدخل الحكومي والوساطة في أي نزاع ، لا يمكن ان تكون في صالح العمال أبداً .

فإذا كان القانون والإدارة الحكومية في المجتمع الرأسمالي ، موجهاً أساسياً لمساعدة أرباب العمل ، فمن الطبيعي أن تصمّم النقابات على الحصول على استقلالها في التصرف والرأي لأقصى ما تستطيع ، ما دامت الموازين تهبط ضد مصلحة العمال .

على أن الوضع يختلف في المجتمع الاشتراكي ، حيث أمكن إزالة هذا العداء والتناقض والقضاء عليه . فالعمال والمديرون يساهمون في غرض عام يحقق الوحدة للمجتمع بأكمله . وهنا لا يقتصر عمل النقابات على المهمة الدفاعية ، وإنما تتحمل أيضاً التزامات تساعد بها بكل ما في وسعها من قوة ، على تحقيق الأهداف التي تسعى لها خطة الحكومة في زيادة الانتاج القومي وتحسينه وإنصاف العمال . وهكذا لا تظهر إنحرافات او تناقضات في المصالح ، بين أهداف نقابات العمال وبين أهداف الحكومة . ولذلك وصلت نقابات العمال في الدول الاشتراكية ، إلى مركز استشاري في تنفيذ أهداف الحكومة ، التي ستكون النقابات نفسها أحد المنتفعين بها .

أما في النظام القائم فإن الحكومة تعمل في وسط رأسمالي في طبيعته ، فهي تهتم بحماية مبدأ حرية التعاقد الذي يقولون انه « يؤمن حق العامل » كعضو صناعي في المجتمع ، في أن يعمل تحت الظروف التي يسمح بها « التشريع » الذي سنه الرأسماليون أنفسهم . والحكومة تهتم بحماية حق الملاكين الفرديين في ممتلكاتهم ، لتحافظ على العلاقات القانونية الوراثية ، ويتلو ذلك بالطبع ، أنه حيثما تحدَّت نقابات العمال الرأسماليين أو الإقطاعيين ، فانها تتحدى في الحقيقة سلطة الدولة .

« **نقابي** »

* * *

واجب عمال الحدادة تجاه نقاباتهم[1]

نحب أن نلفت نظر عمالنا في سورية ، وعمال مهنة الحدادة الإفرنجية بصورة خاصة في دمشق ، إلى أن التنظيم النقابي قد أصبح اليوم ضرورة ملحة لتحصيل حقوق العمال والمحافظة عليها ، ولرفع مستوى العمال المعاشي والاجتماعي . فرب العمل ، لا يمكن أن تصبح لديه قناعة تامة ، بضرورة تأمين حقوق عماله من تلقاء ذاته ، أو تنفيذ قرارات المسؤولين المتعلقة بهذه الحقوق .. إلّا إذا وجد ربّ العمل هذا ، السلاح الذي يحارب به مفلولاً .. ألا وهو سلاح إنعدام النشاط النقابي أو ضعفه ، بتشتت وحدة وتضامن صفوف العمال .. وهو سلاح لم يبق بين أيدي أرباب العمل سواه .. ففي سوريا ذاتها يوجد قانون للعمل ، على الرغم مما فيه من شوائب ، يستطيع أن يحمي العامل إلى حد ما من أطماع ربّ العمل ، كما إن هناك لجان تحديد

---

(١) « البعث » ، العدد ٦٢ (١٩ تموز ١٩٥٧) .

الأجور وساعات العمل ، وهذه كلها اليوم تقف الى جانب العمال .

ولكن قانون العمل هذا ، ولجان تحديد الأجور وساعات العمل ، تبقى وسائل مشلولة لا تجدي في كثير أو قليل ، إذا كان العمال منفضّين عن نقابتهم ، لا يخضعون لأي تنظيم أو نظام .. فيلبثون أفراداً ضعافاً ومستضعفين بين أيدي رب العمل ، يستغلّهم ويحرمهم من حقوقهم : ويجدر بنا أن ننبّه العمال ، الذين لم تحصل لديهم القناعة الكافية بأهمية النقابات ، إلى أن أرباب العمل ، هم الذين يبثون بين العمال الدعايات ضد الإنتساب للنقابات .

وفي المصانع الكبيرة ، يضع الرأسماليون مخصصات مالية ضخمة للدعايات بين صفوف العمال ، كي لاينضموا إلى النقابات أو كي ينسحبوا منها ويفتتوها . ذلك لأن قوة العمال هي في إتحادهم . وإن كانت قوة الرأسمالي تأتي من ثورته وجاهه وسيطرته المالية ، فإن قوة العامل أضعف من أن تقف في وجه جشع الرأسمالي ، إن ظلّ هذا العامل وحيداً منعزلاً عن رفاقه ، ومن هنا ندرك سبب إهتمام أرباب العمل بنشر الدعاية ضدّ النقابات .

ويجب ان يدرك عمالنا أننا في بداية نهضة صناعية وعمالية ، وإننا لذلك يجب أن نفهم أوضاع الحياة الصناعية ، وأن نستفيد من تجارب العمال في البلدان الأخرى التي سبقتنا في الميدان الصناعي . وربمّا أمكننا أن نلخص كل هذه التجارب العمالية الأجنبية بقولنا : إن التنظيم النقابي والتآزر العمالي هو السلاح الوحيد في البلاد الرأسمالية . والعمال في كل بلاد العالم لم يحصلوا على حقوقهم المشروعة ، إلاّ عن طريق الانتساب الى النقابات والتكتل العمالي .

على أن للحياة النقابية عندنا أهمية أخرى اكبر من المنفعة المالية للعمال ، ألا وهي أن النقابات العربية ، تلعب دوراً إيجابياً خطيراً في القضية القومية العربية ، وهي بذلك تثبت وعي عمالنا وجدارتهم في العمل الوطني . ولهذا لا يجوز أبداً أن يبتعد العمال عن نقاباتهم . وإذا قيل إن النقابات لا تبدي نشاطاً مركزاً ، واهتماماً دقيقاً بما يعانيه أفرادها ، أو انها لا تنجح في تبني قضاياهم الشخصية العادلة ، أو انها لا تشبه النقابات الاوروبية في نظامها ومكاتبها ومحاضراتها ، فإننا نقول : إن نقاباتنا ما زالت ناشئة ، وإنها ستصل حتماً إلى مكانها اللائق والنشاط العمالي المنظّم ، إذا تكاتف أعضاؤها وساندوها بدلاً من أن يبتعدوا عنها ويحاربوها ، وبذلك يحاربون انفسهم ومصلحتهم .

* * *

تشغيل الأحداث في المصانع[١]

لا يزال أصحاب الاعمال يلجأون الى تشغيل الاحداث في الصناعة ، لقلة أجورهم وسهولة إستغلالهم . وهذا أمر خطير ، لان تشغيل الاحداث في الصناعة ،يستنفد موارد الأمة من الرجال والعمال قبل أن تكتمل قواهم . وهذا أشبه بحصد الغلّة الزراعية قبل أن يتم نضجها . وقد قال أحدهم « إن من يدخل ميدان العمل قبل الأوان ، يُلقى به في عرض الطريق قبل أوانه » . فضلاً عن أن جو المصنع لا يلائم صحة الأطفال ، وهم ما زالوا في مرحلتهم

(١) « البعث » ، العدد ٦٢ (١٩ تموز ١٩٥٧) .

الغضّة الرخصة ، ولا يتفق إطلاقاً مع النظم التربوية والاجتماعية التي تهدف الى تكوين المواطن الصالح ، علاوة على أن الظلم وإرهاق العمل يدفع بالكثيرين إلى التشردُّ ، فقد تبين أن اكثر من ٧٣٪ من حالات التشرد إنما يرجع إلى تشغيل الأحداث بالمصانع .

لهذا وجب تحريم تشغيل الأحداث دون السابعة عشرة من أعمارهم ، وبذا نحفظ لهم صحتهم وفراغهم في هذه المدة ، ونقلّل من منافستهم للعمال البالغين .

ولقد دلّت التجارب على أن ما يؤثر على نمو الاولاد ليس العمل وحده ، بل ما يتعرضون له من الارهاق الفكري وتركيز الانتباه أثناء العمل ، على الآلات السريعة الحركة وضوضاء الماكينات الضخمة ، وحالة الجو في الورش والمصانع ، مما يعرّض الأطفال الى مضار جسيمة من الناحية الصحية والخلقية . وهم يتقاضون أجوراً زهيدة جداً ، نظير تأديتهم أعمالاً لولاهم لقام بها شبان أو رجال . والنتيجة الحتمية لذلك هي تخفيض مستوى الأجور بصفة عامة ، وتضييق مجال العمل أمام الرجال ، وذلك في الوقت الذي يوجد فيه عدد كبير من العمال يبحثون عن عمل يعيشون منه لإعالة أسرهم .

كل هذه الاخطاء تدفع بنا لأن ننادي ، بضرورة تحريم تشغيل الأحداث في المصانع ، وقد نصَّ قانون العمل السوري على ما يشبه ذلك ، ولكن أرباب العمل يعرفون كيف يتحايلون على قانون العمل ومفتشي وزارة الشؤون الإجتماعية ، كما إنهم يتسلحون عادة بحجة يرونها قوية ، حيث يقولون إنهم من باب العطف على هذه الجيوش الجرارّة من الفقراء ، يستخدمونهم في العمل بدلاً من أن يخضعوا لنير العوز والاستجداء على الأزقة .

والواقع إن الأكثرية الساحقة من أطفالنا مدفوعون الى العمل بسبب الفقر، الذي يكتسح أغلبية العائلات في المدن والريف ، نتيجة للتناقضات الاقتصادية المذهلة التي تسود مجتمعنا ، ولكن هذا لا يعني أن نخضع لهذا الواقع الشاذ ونتلاءم مع منطقه الأعوج . وإنما يجب ان نخلق مجتمعاً جديداً تسود فيه العدالة الاجتماعية ، وتلغى فيه الفروق الاقتصادية بين الناس ، وآنذاك نصل إلى المستوى السليم من المعيشة ، والأطفال يتعلمون في المدارس ، ويتنعمون بالخيرات الوطنية ، كرياض الأطفال ومؤسساتهم التربوية والثقافية والرياضية ، ويخرجون إلى دنيا الرجولة ، ناضجين أسوياء في العقل والجسد وضمائرهم مطمئنة إلى مصيرها .

* * *

أفكار عمالية :

رسالة النقابة[١]

هناك سؤال هام طالما طرحه عليَّ بعض المثقفين وهو : هل أدَّت النقابة عندنا رسالتها ؟ وللإجابة على هذا السؤال يجب أن نلم بمدى ما تقوم به النقابة في سورية من خدمات لأعضائها ، أو بمعنىً آخر يجب أن نوجه لكل نقابة على حدة ، عدة أسئلة لنستطيع ان نحكم

---

(١) « البعث » ، العدد ٦٣ (٢٧ تموز ١٩٥٧) .

على مدى نضوجها ، وإدراكها لواجبها وقيامها برسالتها كأن نتساءل مثلاً : هل تدافع النقابة باخلاص ، عن مصالح الأعضاء فردية كانت ام مشتركة ؟ وهل تعتبر النقابة كحلقة إتصال ، تربط بين أعضائها وبين جميع جهات الإختصاص ؟ وهل عملت على رفع المستوى الأخلاقي والثقافي والإجتماعي للاعضاء ؟ وإلى أي مدى وصلت في سياستها لترقية مداركهم الفنية ، وهل تلقي عليهم المحاضرات المختلفة ، سواء منها العامة او المتعلقة بفن المهنة ؟ وهل تساعد العضو الذي فصل من عمله مساعدة وقتية وتجدُّ في البحث له عن عمل ؟ ثم ما مدى الخدمات الطبية التي تضطلع بها النقابة لاعضائها ، وهل تمتد هذه الخدمات إلى محيط أسر الاعضاء ؟ وما مدى النشاط النقابي في النواحي الرياضية ، مع العلم إن العناية بالرياضة واجب قومي هام ؟ وهل تعين النقابة اعضاءها أو عائلاتهم في حالة الوفاة والإصابات ؟ وفي حالة التقاعد بسبب الشيخوخة او المرض المزمن ، هل تعاون النقابة مادياً ، وهل تسعى لإلحاقه باحدى المؤسسات الاجتماعية ؟ وهل أنشأت النقابة صندوقاً للإدخار ؟ وهل نظمت دروساً لمكافحة الأمية بين أعضائها ، وأعدَّت مكتبة بها من الكتب والمجلات ما ينمّي قدرات العامل ، ويفتح مواهبه ويزيد من وعيه القومي ودوره في القضية العربية؟وهل تحرص النقابة على ان يعرف الأعضاء ميزانيتهم ومصير اشتراكاتهم ؟ الخ .. الخ ..

والواقع إننا إذ نطرح على نقاباتنا هذه الأسئلة،إنما نطلب منهم المستحيل إذ نتعامى عن الأوضاع الرأسمالية التي تسود بلادنا ، ونتناسى حداثة عهدنا بالاستقلال ، وحداثة انغماس عمالنا في نضالهم لتحسين أوضاعهم والدفاع عن قضية بلادهم .

فهذه الاسئلة يُصح أن تطرح على عمال أميركا مثلاً . فإن كانت الأجوبة سلبية ، يحق لنا أن نؤاخذهم على ذلك .. أما عندنا فالحركة العمالية ما زالت وليدة ناشئة ، وهي تنمو وتتحسن بنشاط كبير وتقدم كبير أيضاً ، والتنظيمات النقابية التي يزداد إنتشارها بين عمالنا ، والوعي الوطني والطبقي الذي يتكامل صعوداً لديهم ، وانتصاراتهم المتلاحقة في الميدان الاجتماعي والميدان الوطني ، كل ذلك دليل على أنهم يسيرون في الطريق الصحيح ، شريطة أن يحاذروا الوقوع في أحابيل المتاجرين بقضية العمال ، وأن يتحاشوا المأجورين الذين يكذبون عليهم لمصلحة الرأسماليين . إذ ذاك ، نستطيع القول أن خطى عمالنا التقدمية ، ستصل بهم حتماً إلى الوضع الإشتراكي العادل ، الذي نحقق فيه الظروف التي يحلمون بها اليوم ، ويتساءلون عنها منذ سنين .

« نقابي »

* * *

مسؤوليات الحكم تجاه الحركة العمالية في هذه المرحلة[1]

تباشر الهيئة العليا الجديدة للاتحاد العام لنقابات عمال سورية ، نشاطاً ملحوظاً لاعادة النظر في جميع التشاريع والقوانين العمالية التي سبق أن اتخذت إعتباطياً ، أو

(١) « البعث » ، العدد ٦٩ (٦ أيلول ١٩٥٧) .

وضعت بشكل لا يتلاءم مطلقاً مع مصلحة العمال . وتعكف الهيئة العليا الجديدة ، على دراسة ووضع المطالب ، التي ستتقدم بها إلى المجلس النيابي في دورته القادمة في تشرين الأول .

والمعروف أن الحركة العمالية والنقابية في سورية ، قد نشأت تحت ظل قانون العمل السوري الحالي ، وما تزال حتى الآن تتعثر تحت هذا الظل وتحاول جاهدة ان تتخلص منه ، بعد أن ثَبُتَ للحركة النقابية وللعمال ولكل من تعنيه مشاكل العمال ، ثبت أن قانون العمل السوري قد ولد ناقصاً مشوهاً ، وقد برز هذا النقص والتشويه اليوم اكثر فأكثر ، بعد ان تطورت الحركة وتقدمت ووصل الى مركز القيادة فيها ، أشخاص يعملون فقط لمصلحة العامل ، ويقدرون الدور الذي من شأنه أن يقوم به في هذه المرحلة حق قدره . لقد تبين بوضوح أن مواد قانون العمل الحالي ، إنَّما تخدم بالدرجة الأولى أرباب العمل ، غير آبهة بحقوق العمال .

هذا عدا عن أن الأنظمة التي أقيمت عليها الحركة النقابية في سورية ، غير سليمة ما دام الاساس ـ قانون العمل ـ غير سليم .. فاذا ما ألقينا نظرة عابرة على مشاكل عمالنا ، لوجدنا أن منشأها في صميم قانون العمل، الذي توهَّم انه سيكون دواءً فاذا به هو الداء ذاته . فقانون العمل الذي لا يميِّز بين صانع فقير ـ وهؤلاء الصناع يشكلون أكثرية كبرى في البلاد ـ وبين رب عمل ـ وأرباب العمل أقلية قليلة في البلاد ـ .. فكيف يمكن لقانون العمل هذا الذي وضع لخدمة أرباب العمل ، أن يحمي العامل ويشجع الحركة العمالية .

وقد أدَّى هذا الوضع إلى أن أصاب العمال يأس من ان يحصلوا على حقوقهم ، ما دام أرباب العمل ينكرونها عليهم ، وقانون العمل يحمي أرباب العمل من حقوق عمالهم .. ومن أبرز المشاكل الناشئة عن قانون العمل ، أن العمال الذين يشتغلون عند أرباب عمل صغار ، لا يقدمون على مطالبة هؤلاء بتعويضاتهم ، لأنهم موقنون بأن تنفيذ نصوص قانون العمل على أرباب العمل الصغار ، سيؤدي حتماً إلى خرابهم وفنائهم ... هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فإن عمال الشركات الكبرى ، يلبثون دائماً تحت رحمة أرباب العمل ، لما يمتلكه هؤلاء من أسباب القوة والمنعة ، بحيث لا يفيدهم تطبيق قانون العمل بحال من الأحوال ..

واذا بحثنا عن العوامل التي جعلت من قانون العمل ، مجرد نصوص وهمية لا يمكن ترجمتها إلى وقائع تحمي العمال والصنَّاع الصغار ، فإننا نجد في مقدمة هذه العوامل ، أن قادة الحركة العمالية لم يشتركوا في وضع قانون العمل .

ومما يزيد في عجز قانون العمل وفي هضم حقوق العامل ، هو أن الدوائر المسؤولة عن تطبيق القانون ، ونعني أولاً وأخيراً دوائر العمل والشؤون الاجتماعية ، هذه الدوائر متواطئة منذ أن وجد عامل ورب عمل ودائرة مختصة ، مع أرباب العمل ضد العامل .

فيحدث أنه كلما نشأ خلاف بين عامل أو أكثر وبين ربِّ العمل ، تلجأ هذه الدوائر المختصة إلى سلاح قانون العمل المغلول ، وتفسِّر مواده كيفما تشاء لصالح ربّ العمل .. وإذا حدث أن أفلح قانون العمل في واحدة من قضايا العمال الكثيرة العادلة ، وصدر الحكم لصالح العمال ، عندئذٍ يمتنع رب العمل عن تنفيذ الحكم ، بل يلجأ إلى عمليات إنتقامية ضد عماله .. فلو لم يكن ربّ العمل مطمئناً إلى دعم الدوائر المختَّصة ، لما ارتكب هذه المخالفات بحق عماله أولاً ، ولما ضرب بالاحكام الصادرة ضده بعرض الحائط ثانياً ، ولما لجأ إلى عمليات الانتقام ثالثاً .

وينص قانون العمل على انه لا يجوز للمنظمات والنقابات العمالية . أن تتدخل في شؤون السياسة التي تمسُّ في الصميم بسلامة البلاد ، فإذا كان المراد بهذا النص ، إبعاد المنظمات العمالية عن الحركة النضالية ،لكان الشر في اهون درجاته . ولكنّا أدركنا أن قانون العمل قد وضع في ظروف كان لا يزال للاستعمار فيها نفوذ قوي ، وقد تعمّد واضعو القانون أن يعزلوا العمال عن نضال البلاد ، وأن يضعوهم من الأحداث السياسية ، على الهامش ، ولكن أسوأ ما في الأمر أن المتنفذين في الدوائر المختصة ، بالتواطؤ مع الدخلاء على الحركة العمالية ، قد عملوا على زجِّ المنظمات العمالية في شؤون سياسية ، هي أبعد ما تكون عن خدمة المصلحة الوطنية والقومية .. بل وحاولوا في عهد السياسة التحررية العربية ، أن يوجهوا العمال لضرب هذا العهد التحررِّي .

وهكذا يتضح لنا اكثر فاكثر أن قانون العمل ، هو مجرد ستار يتخذه المتآمرون ، على مصلحة العمال أولاً وعلى مصلحة الوطن ثانياً ، لإخفاء جرائمهم بحق العمال والوطن ، كذلك يتضح لنا اكثر فأكثر أن وعي العمال وإدراكهم لمصالح بلادهم ، قد تجاوز بمراحل بعيدة نصوص قانون العمل ، وحسر اللثام عن النوايا والمآرب الكامنة وراءه ، خصوصا فيما يتعلق بقضايا الوطن .

فلو فرضنا أن عمالنا ونقاباتهم ، قد استسلمت لإرادة الدوائر المختصة ولبثت من قضايا الوطن على الهامش . في الوقت الذي تتالت فيه الأزمات السوداء على سورية والوطن العربي كله ، وتضافرت فيه جميع قوى الرجعية في الداخل ، لإصطناع ازمة اقتصادية تصيب العمال في صميم عملهم .. ولم ينتبه هؤلاء العمال الى حقيقة المؤامرة ، التي يُراد منهم أن يكونوا عناصرها الفعَّالة .. تُرى لو أن هؤلاء العمال ، كانوا بعيدين عن حقيقة الوضع السياسي ماذا كان سيحدث ؟ !

وفي الواقع أن سورية عندما واجهت هذه الأزمات الاستعمارية ، وهذه المؤامرات الداخلية دون أن تلين أو تضعف ، إنما كانت تعتمد في الدرجة الأولى على وعي وإخلاص الشعب ، والعمال هم الأكثرية الساحقة الواعية المخلصة من أبناء الشعب ، التي ضربت صفحاً عن جميع مطالبها العاجلة الملحة ، وتناست مشاكلها الاساسية لتقف مع قادة البلاد الأحرار لا موقف المتفرج ، بل موقف الفعّال الذي يشد من أزر القادة ، ويحميهم ويصمد في مقدمة الجبهات الاستعمارية والرجعية .

وعلى ضوء هذه الحقيقة ، نستطيع ان نبيِّن وجهاً آخر من وجوه قانون العمل ، الذي وضع في خدمة أرباب العمل ومصالحهم ، هؤلاء الذين لجأوا في أوج مؤامرات الاستعمار ، الى تسريح العمال بالجملة لتأزيم الأوضاع الداخلية .. هذا الوجه من قانون العمل ، هو السلاح المسلَّط فوق رقاب الطبقة العاملة ، توجهها الرجعية به لخدمة مآربها ومآرب أسيادها ، إنه سلاح التسريح التعسفي وإصطناع الأزمات ، بدون ان يكون هناك رقيب أو حسيب .

والذي سيواجه به مجلسنا النيابي في دورته القادمة القريبة ، هو وضع تشريع جديد للحركة العمالية يتلاءم في أقصى حدوده ، مع المرحلة التي قطعتها الحركة العمالية والتجربة التي مرت بها ، في نضالها على جبهتي القضية الوطنية والقضية العمالية .

إن الطبقة العاملة تنتظر من المجلس النيابي ، ومن التجمع القومي بصورة خاصة تشريعاً عمالياً يحمي العامل من البطالة ويقيه ضد المرض والعجز ، ويزيح من فوق صدره

كابوس الخوف من المستقبل ، على مصيره ومصير أسرته .

فقد أضحى وضع قانون جديد للعمل ضرورة ملّحة ، كما إن تطبيق نظام الضمان الاجتماعي أيضاً هو خطوة لا بد من تحقيقها .. وعدا ذلك فان الحركة العمالية ستبقى مطمعاً ، لذوي المآرب الشخصية وسلاحاً بيد المتآمرين .. ويبقى العامل رازحاً تحت كابوس الظلم الاجتماعي ، وأداة طيعة في يد العملاء ، وعاملاً في اثارة الأزمات واصطناعها .

ونحن نعرف أن قانون الضمان الاجتماعي ، نائم في احضان الدولة منذ عشر سنوات ، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية تدّعى طيلة هذه المدة ، بانها قائمة على دراسته .. ولكن لم يعد يخفى على أحد ، أن هذه الاساليب في تحذير العمال وإسكاتهم ، قد اهترأت ولم يعد أحد يصدقها أو يتأثر بها .. والكل يعلم أن قانون الضمان يغط فوق رفوف المسؤولين ، في نوم عميق يعلوه تراب الاهمال ويكسوه عنكبوت النسيان .. كما إن أحداً لا ينتظر من المسؤولين في وزارة العمل ، أن يخرجوا هذا القانون إلى ضوء الواقع ، ذلك أن اكثر هؤلاء المسؤولين ، متفقون مع أرباب العمل ..

لهذا فان المجلس النيابي سيجد نفسه في دورته المقبلة أمام أعظم مسؤولياته ، ألا وهي وضع تشريع صحيح للعمال ، كما إن الحكومة ستجد نفسها أمام أولى مسؤولياتها الا وهي تطبيق هذا التشريع .

« **ص . ز** »

* * *

منبر الحركة النقابية

العمال يطالبون بتطهير اجهزة الدولة[1]

كان لإكتشاف المؤامرة القذرة ، التي دبرتها أميركا مع عملائها من الخونة ، صدىً قوياً في صفوف العمال العرب في سورية ، وقد اجتمعت جميع نقابات العمال بهيئاتها الادارية ، واستنكرت هذه المؤامرة أشدَّ الاستنكار ، وأعربت عن سخطها على أساليب الاستعمار ، ببرقيات طيّرتها الى رئاسة الأركان العامة والمسؤولين .

وإن العمال ليدركون أن هذه المؤامرات لا يمكن أن تنتهي ، إلاّ بتطهير البلاد من العملاء والجواسيس ، وكان العمال قد طالبوا اكثر من مرة ، وفي أكثر من مناسبة ، بتطهير دوائر الدولة من هؤلاء العملاء ، الذين يشجعون ويسهّلون قيام مثل هذه المؤامرات ، التي لا يستبعد مع وجودهم أن تقع كل يوم .

وإذا عُدنا إلى تصرفات بعض أصحاب العمل في حلب مثلاً قبل اكتشاف المؤامرة ، إذ أخذ هؤلاء يسرِّحون العمال بشكل جماعي ، ويخففون من عدد العمال في الشركات الكبرى (بحجة وجود أزمة اقتصادية) ، وحقيقة أهدافهم هي أن يضيِّقوا على العمال الخناق ،

---

(١) « البعث » ، العدد ٦٩ (٦ ايلول ١٩٥٧) .

ويدفعوهم الى القيام بحركة إضراب واسعة ، تستهدف تقويض دعائم الحكم السليم في البلاد .

وقد أوضح عدد من قادة الحركة العمالية لرئيس مجلس الوزراء ، حقيقة هذه المؤامرة ، وأبانوا له أن ما يقصد بهذا التسريح على نطاق واسع ، هو إحداث بلبلة وإثارة شغب .. وقد تمَّ تحذير رئيس مجلس الوزراء من قبل العمال ، بحضور مدير الشرطة والأمن العام ، وبحضور محافظ حلب .

إن العمال الذين يؤمنون كل الايمان بالسياسة العربية التحرريّة التي تنتهجها سورية شعباً ومسؤولين ، لهم على استعداد تام لأن يبذلوا أرواحهم ، في سبيل دعم هذه السياسة ، التي ارتضاها الشعب العربي في كافة أقطاره ، وقد أظهر العمال الدليل تلو الدليل على موقفهم المشرف هذا ، وكان آخر ما بذلوه في سبيل دعم السياسة العربية المتحرّرة في سورية ، أنهم رفضوا المطالبة بأية زيادة في أجورهم ، ورغم غلاء الاسعار وزهد الأجور التي يتناولونها ، كما أنهم إمتنعوا عن متابعة مطالبيهم الحقّة والعادلة ، منذ أن بدأ الاستعمار معركته ضد الأمة العربية في مطلع هذا العام .

ولكن الذي ظهر حتى الآن ، هو أن الحكومة تساهم مع أرباب العمل ، في إحراج موقف العمال والقادة النقابيين ، إذ تتلكأ في تنفيذ مشاريع القوانين المعروضة على المجلس النيابي ، الذي بدوره يترك أمر هذه المشاريع تحت رحمة الاهمال والنسيان . ومن بين المشاريع هذه ، وفي مقدمتها مشروع قانون المحاكم العمالية ، وتعديل قانون العمل بحيث يصبح ضامناً حقيقياً لحقوق العمال ، وبشكل يتلاءم مع تطور البلاد وتقدمها ، خصوصاً وأن البلاد مقدمة على مرحلة تصنيع تشمل جميع مرافقها .

وإن العمال الذين يعتبرون أنفسهم ، الجيش الاحتياطي الذي يذود عن الوطن في حالتي السلم والحرب ، ليقدرون تمام التقدير ، المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتقهم ، في العمل على تحسين الانتاج وتطويره ، هؤلاء العمال يطالبون الحكومة ، بأن تقدم بسرعة على تصنيع البلاد ، وذلك بتنفيذ الاتفاقيات التجارية التي تمت مؤخراً مع الاتحاد السوفياتي . كما يطالبون بأن تجندهم الحكومة في صفوف المقاومة الشعبية ، وتوفر لهم جميع اسباب التدرب على أعمال المقاومة واستعمال مختلف الاسلحة ، حتى يتمكن العامل إذا ما اقتضى الأمر ، أن يترك معمله ويذهب فوراً للذود عن حياض وطنه .

ثم إن العمال العرب في سورية ، لينظرون بعين الإهتمام البالغ الى ما يعانيه العمال العرب في الأردن ، من أعمال تعذيب وتنكيل وضغط على الحريات النقابية من قبل سلطات الاردن المأجورة . وانهم ليقفون مع عمال الأردن في محنتهم ، بكل ما يملكونه من قوى . ويطالب عمال سورية الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بأن يولي وضع عمال الاردن ، بالغ اهتمامه ، خصوصاً وأن اتحاد نقابات الاردن ، هو عضو مؤسس في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .

وإننا لنرى أنه من واجب الاتحاد الدولي هذا ، أن يرسل وفداً يمثله إلى الاردن ، ليطلع بنفسه على حملة الاعتقالات الكيفية ، واعمال التعذيب التي ترتكبها سلطات الخيانة والغدر في الأردن ، بحق عماله وقادته النقابيين .

ويعرب العمال العرب في سورية ، عن ملء أملهم في أن يقدم الاتحاد العام لنقابات

سورية ، بعد أن تولت أمره هيئة جديدة ، بأن يدفع الحركة النقابية في سورية ، حتى تصل الى ذات المستوى من التطوُّر والتقدم الذي وصلت إليه نقابات العالم .

هذا وإن العمال العرب في سورية ، بعد ان ضرب الجيش المثال على تضامنه وتجرُّده ، وحقق خطواته الأساسية في تطهير صفوفه ، بعد هذا يرى العمال ومعهم الشعب برمته ، أن من واجبات الحكومة الأولى ، أن تعمد حالاً إلى تطهير أجهزتها الادارية .

« **نقابي** »

* * *

للعمال العرب حركة نقابية موحدة ولن يسمحوا لأحد بأن يستغل صفوفها أو يفرّقها[١] .

كان ظهور الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب إلى الوجود ، من أولى وأنضج ثمار الحركة العربية التحررية ، التي حملت لواءها بعزم وإخلاص كل من سورية ومصر ، وقد أثبت بجلاء هذا الاتحاد العمالي العربي أنه أولاً ، تعبير واضح وفعلي لوحدة الأمة العربية ، وأنه ثانيا قوة كبرى في ميدان نضال العرب ضد قوى الاستعمار والصهيونية ، في سبيل دعم هذه السياسة التحررية المحايدة ، ونشر لوائها فوق جميع اجزاء الوطن العربي . وقد كان لهذا الاتحاد ولا يزال ، مواقف تدلّ على ان عمال العرب ، بالاضافة الى انهم عصب الحياة الاقتصادية في البلاد ، فهم بوحدة صفهم واجتماع كلمتهم ، في طليعة العمل والكفاح لوحدة العرب وعزتهم ، فإن كانت السياسة العربية التحررية والمحايدة ، عاملاً أساسياً في وجود اتحاد العمال العرب ، فلم يلبث هذا الاتحاد أن أصبح دعامة السياسة التحررية ، وعنصراً أولياً في إنجاحها وتحقيق إنتصاراتها .

وغني عن القول أن الاتحاد العمالي هذا ، لم يكن ليبلغ هذا المستوى من القوة والمناعة ، لولا تمسك العمال بنقاباتهم وقادتهم النقابيين ، في وحدة تامة لا تقبل الانقسام حول أهداف الاتحاد ، ونتيجة طبيعية لذلك ، أن كل محاولة متعمدة كانت أم اعتباطية ، يمكن ان تنال من هذا التضامن والتماسك في الاتحاد ، إنما هي موجهة إلى صميم الاتحاد ، وبالتالي إلى السياسة العربية المتحررة المحايدة . ونحب ان نعتقد بأنه ليس في سورية أو في مصر أو في أي بلد عربي ، شخص أو فئة أو حزب وطني مخلص ، يرضى لهذا الاتحاد أن يطعن في مركز القوة من كيانه ، ألا وهو وحدة الاهداف والتضامن حولها ، خصوصاً وأن هذه الطعنة ستنال السياسة التي يستعد اليوم كل فرد في سورية ، بل وفي كل من الأقطار العربية لأن يبذل في سبيلها دمه .

وإذا كانت قضية الأمة العربية قد انتقلت ككل الى الميدان الدولي ، بحيث لم يعد هناك هيئة محلية أو عالمية ، ولم يبق هناك مؤتمر في الشرق او الغرب ، وتطرح القضية العربية على هذه الهيئة او تبرز في ذلك المؤتمر ، فتعقد حولها الاجتماعات وتدور المباحثات والمناقشات ، لا كمشكلة تخص هذا القطر أو ذاك ، بل كقضية واحدة لشعب عربي واحد ، إن في سورية أو في

---

(١) « البعث » ، العدد ٧٢ (٢٨ أيلول ١٩٥٧ .

مصر أو في الأردن ، أو الجزائر أو عُمان .. وقد كان أعداء هذه القضية من سياسيي وقادة الدول الاستعمارية والصهيونية في مقدمة من أدرك حقيقة وحدتها ، وعلى هذا الاساس أخذوا يحاربونها ويتآمرون عليها ، مشخصة في سياسة التحرر والحياد الايجابي .كذلك الدول العربية عندما تؤيد هذا القطر العربي أو تنتصر لذاك ، فإنما هي مدركة بأنها تؤيد القضية العربية برمتها وتنتصر لها . وليست المجالات العمالية الدولية بأقل تأثير من أية مجالات دولية أخرى في كسب قضيتنا العربية ، وليس أدلَّ على ذلك من الأموال الباهظة التي تبذلها أميركا ، لعقد المؤتمرات العمالية وتغذية « الاتحاد الحر » الذي تتزعمه ، والعمال العرب في سورية هم اكثر إدراكاً لهذه الحقيقة ، لما تعرَّضوا له من مناورات ومغريات للانتساب لهذا الاتحاد الاستعماري وظهور الحركة النقابية العربية الى المجال الدولي ، يفرض في الدرجة الأولى كي تؤدي المهمة الملقاة على عاتقها وتحقيق الغرض الذي أوجدت من اجله، يفرض أن يكون للاتحاد العمالي العربي ، موقف موحَّد من جميع المشاكل النقابية والعمالية في داخل الوطن العربي من جهة ، وتجاه الكتل النقابية والعمالية في العالم من جهة ثانية . وفقدان هذا الموقف الموحَّد ، يفقد الاتحاد العمالي قوة نفوذه وتأثيره ، في كسب عمال العالم إلى جانب عدالة القضية العربية ، ويفقده بالتالي علَّة وجوده .. وطبيعي أن يحدد هذا الموقف الاتحاد العام نفسه ، لأنه إذا ما ترك الأمر للنقابات والاتحادات الاقليمية ، فمن جهة يبرز اكثر من موقف ، وتبرز اكثر من وجهة نظر .. وتقع البلبلة ويسود الاضطراب . ومن جهة ثانية فان التصرف الافرادي يتيح المجال ، أمام بقايا مستغلّي الحركات النقابية ، لكي ينفذوا مآربهم باسم العمال والحركة النقابية .

وإذا كان الاتحاد الدولي للعمال العرب ، قد تمكن من أن ينتزع في مؤتمر جنيف للعمل ، تأييداً دولياً واعترافاً كاملاً بوجوده الدولي ، فذلك لأنه - الاتحاد - قد أثبت شخصيته المستقلة خصوصاً فيما يتعلق بموقفه من الاتحادين العماليين الكبيرين ، وهما الاتحاد الحرّ الخاضع للنفوذ الأميركي ، والاتحاد العالمي الذي أيدَّ ولا يزال القضايا العربية . فإن كان الاتحاد الحر على ما هو عليه من استسلام ، لتوجيهات السياسة الاميركية الصهيونية الاستعمارية ، مما يجعله يناهض في كثير من مواقفه القضايا العربية ، فإن ذوبان شخصية الاتحاد العمالي العربي ، في الاتحاد العمالي العالمي صديق العرب ، لن يقيه شرَّ ودسائس الصهيونية والاستعمار بل إنه يستثيرها ويزيدها ضراماً ، كما أن إستقلال الاتحاد العربي ، لن يؤدي إلى أي تبديل في موقف الاتحاد العالمي تجاهه وتجاه القضايا العربية ، بالإضافة إلى أن استقلال شخصية الاتحاد العربي ، يؤهله لأن يجمع اتحادات النقابات الآسيوية والأفريقية في اتحاد واحد ، وقد سبق للعمال العرب أن تبنوا الدعوة لمؤتمر عمالي آسيوي أفريقي ، في الوقت الذي يحاول فيه الاتحاد الحر والدبلوماشية الاميركية ، الضغط بما لديها من امكانيات واسعة ، على نقابات دول آسيا وافريقيا لتنضم إلى الاتحاد الحرّ ، لذلك فإن أية بادرة تظهر الإتحاد العمالي العربي ، بشكل الاتحاد الذي فقد شخصيته المستقلة لحساب اي من الاتحادين الدوليين الكبيرين ، ستكون بمثابة مساهمة ذات أثر بعيد المدى ، في دفع النقابات الآسيوية والأفريقية إلى أحضان الاتحاد الحر ، وبالتالي إخضاعها لنفوذ الاستعمار والصهيونية ، بينما ثبوت الاتحاد العربي على حياده واستقلاله التام ، كفيل بأن يقف في وجه تغلغل هذا النفوذ المعادي للعرب ، كما إنه يفسح مجالاً واسعاً لأن يضم إليه الاتحادات الآسيوية والأفريقية .

وما يدعو إلى الأسف ، أنه قد حدثت في بعض نقابات سورية تصرفات إفرادية ، لاشراك بعض أفراد من هذه النقابات في الاتحاد العالمي في ليبزيغ ، دون الرجوع للاتحاد العام في سورية ، أو للاتحاد الدولي للعمال العرب . ومهما حاولنا أن نبحث ، عمّا يمكن أن تؤدي إليه هذه التصرفات من نتائج ، فإننا لا نستطيع أن نعثر مطلقاً على نتيجة واحدة ، قد تفيد الحركة العمالية في سورية أو في الوطن العربي ، أو أن تفيد واحدة من القضايا العربية . بل هناك محاذير كثيرة وإساءات اكيدة ، قد تنجم ولا شك عن هذه التصرفات . فمن جهة ، تضعف هذه التصرفات موقف الاتحاد الدولي للعمال العرب ، خصوصاً وأن هذا الاتحاد يسعى اليوم ، لحمل اتحادات نقابات ليبيا وتونس ، على الانسحاب من الاتحاد الحر الاستعماري ، على اعتبار انها منتسبة إلى الاتحاد الدولي العربي ، كما يسعى لاخراج عمّال مصر من اتحاد النفط الأميركي الاستعماري أيضاً ، لذلك فان أي تمثيل جزئي ، أو اشتراك بعض النقابات من سورية أو غيرها في الاتحاد العالمي ، يضرب كل مسعى في هذا الاتجاه ، ويعطي لبعض النقابيين ذريعة للتشبث ببقائها في الاتحاد الحر واتحاد النفط . ومن جهة ثانية ، فإن هذه التصرفات الفردية ، تخلق داخل صفوف الحركة العمالية في سورية ، مجالات للانشقاق والاختلافات ، خصوصاً وأن الوفد الذي أرسل للاشتراك في الاتحاد العالمي في ليبزيغ ، كان باسم « مؤتمر العمال السوريين » وهذا المؤتمر لا وجود له . وان كان بعض النقابيين قد تصوَّروا وجوده من قبل ، فإن قيام الاتحاد العام في سورية ، والاتحاد العربي والدولي ، كان لا بد أن يؤدي ذلك كله ، الى محو فكرة مثل هذا المؤتمر .

وإذا كان كل عربي مطمئن ، إلى أن عمال دول الكتلة الشرقية ، التي تعطف على القضية العربية وتؤيدها ، سوف لا يتأخرون بدون ريب ، عن تأييد هذه القضية في المؤتمر العالمي ، فإن ذلك لا يعني أن يسمح بعض النقابيين في سورية لأنفسهم بهذه التصرفات الفردية .. كما أن اشتراك الاتحاد الدولي للعمال العرب في مؤتمر ليبزيغ ، سيكون له وقع أقوى بكثير في هذا المؤتمر العمالي العالمي ، من هذا التمثيل الهزيل والاعتباطي الذي أراده بعض النقابيين في سورية .

« ص . ز »

* * *

نحو حياة أفضل للعامل(١)

كان من ابرز النتائج الاجتماعية للثورة الصناعية في اوروبا ، بروز القضايا الخاصة بشؤون العمال المهنية والاقتصادية والاجتماعية . فنتيجة للانقلاب الكبير الذي ادى الى زيادة استخدام الآلة في الصناعة وتضخم الانتاج الصناعي وزيادة تركزه وتوسع حجم التجارة الخارجية في العالم . كل ذلك ادى الى زيادة الطلب على الايدي العاملة زيادة كبيرة مستمرة

---

(١) الاشتراكي ـ القطر العراقي ـ ، العدد ١٣ (اواخر ايلول ١٩٥٧) . انظر ايضاً « نضال البعث » ، الجزء الخامس ص ٢٠٠ ـ ٢٠٢ .

وبالتالي الى تحول الملايين من الفلاحين والاجراء الزراعيين الى مجال الصناعة سعيا وراء زيادة مدخولاتهم بنسبة اكبر مما كانوا يحصلون عليه في مجال الزراعة .

ونتيجة للهجرة المستمرة من الريف الى المدينة وازدياد تكدس العمال حول المدن الصناعية الحديثة ، ظهرت صور جديدة بشعة من الاستغلال البشري . استغلال الرأسمالي الشره المتعطش لزيادة ثروته وتكديس الارباح فوق الارباح بغض النظر عن المآسي البشرية التي كان العمال ضحاياها ! فانخفاض الاجور الى اقصى الحدود وزيادة ساعات العمل وتشغيل النساء والاطفال وانعدام الشروط الصحية في المعامل وهبوط المستوى المعاشي والصحي في احياء العمال ، ومختلف الاهانات والعقوبات البدنية والتسريح الكيفي وازدياد عدد العاطلين وحرمان العمال من كل الحقوق الانسانية . كل هذه الصور البشعة من المظالم الجديدة عرفها المجتمع الاوروبي الصناعي ادت الى ايقاظ الضمير الانساني للاهتمام بمشاكل العمال البؤساء وبدأت الصيحات تتعالى من المفكرين الاحرار وعدد من المنظمات الاجتماعية لحل هذه المشاكل وازالة هذا الظلم . وبدأ العمال انفسهم نتيجة احساسهم بوطأة الاستغلال والاستعباد بالتكتل والتنظيم والمطالبة ببعض الحقوق الاولية ، كزيادة الاجور وتقليص ساعات العمل وتحسين الشروط الصحية . واستمر النضال واتخذ صورا مختلفة واجتاز عقبات كثيرة وحقق العمال بفضل وعيهم وتضامنهم وتأييد الشعب لهم انتصارات عديدة والوصول الى الكثير من حقوقهم المشروعة سواء في المجال الاقتصادي او النقابي او الصحي . ولكن عمالنا في العراق اليوم لا زالوا محرومين من حقوقهم ولا زالوا يواجهون الضغط والارهاب والتنكيل والتجويع كلما رفعوا اصواتهم بالمطالبة بابسط الحقوق . فرب العمل في العراق يمارس جميع الاساليب الدنيئة التي تكفل له زيادة استغلال جهود العمال وسرقتهم دون رقيب ، فبيده وحده تحديد اجورهم وساعات عملهم ومعاقبتهم وتسريحهم من العمل وحرمانهم من مصدر قوتهم الوحيد . وهو في هذا يجد من الفئة الحاكمة كل التأييد والاسناد في محاربة العمال وغمط حقوقهم المشروعة في زيادة الاجور وتقليص ساعات العمل والاجازات السنوية والمرضية والضمانات الصحية والتعويض في حالات العجز والشيخوخة .. الخ .

اما التنظيم النقابي فقد جوبه من قبل السلطات وارباب العمل بمقاومة شرسة ، ولوحق العمال النقابيون وقادتهم بذرائع مختلفة وتهم ملفقة عندما بدأوا يطالبون بحقوقهم ويعملون من اجل تحسين مستواهم المهني والاقتصادي والاجتماعي ، فحلت النقابات العمالية وحرم منتسبوها بذلك اقوى سند لهم في نضالهم ضد تعسف اصحاب العمل واستغلالهم .

وهكذا نرى ان اغلب الحقوق التي أدرجت في قانون العمل ـ رغم ضآلتها ـ بقيت حبرا على ورق ! فبانعدام التنظيم النقابي الصحيح انعدم المجال امام العمال في المشاركة في لجان تحديد الاجور وفي المشاركة في لجان التحكيم والمحاكم العمالية ، وفقدوا اخيرا الصوت المعبر عن مصالحهم المهنية وحقوقهم المشروعة وبالتالي فقدوا المجال الذي يوحد جهودهم ويبرز تضامنهم ويوجه نضالهم المهني . وحالة العمال هذه لا تنفصل عن حالة الشعب بمجموعه ، فالشعب يقاسي ايضا امثال هذه المظالم ويواجه يوميا مشاكل كثيرة تتناول شتى مناحي حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية . فالشعب محروم من حق تأليف الاحزاب السياسية والنوادي والجمعيات الثقافية والاجتماعية ، وهو محروم ايضا من التعبير عن آرائه بواسطة الصحف الحرة والاجتماعات الشعبية ، وهو يئن تحت ثقل الاعباء الاقتصادية وتحكم

الاستعمار والاقطاع في شؤونه العامة . وتنتشر بين افراده مختلف الامراض والاوبئة ويسيطر الجهل والأمية على الاغلبية الساحقة من ابنائه ، ويلاقي شتى صنوف الارهاب والتعسف البوليسي كلما رفع صوته مطالبا بحقوقه او معبرا عن رأيه في اي حدث قطري او قومي . وعلى ذلك فلن يستطيع العمال الحصول على حقوقهم كاملة الا في ظل حكم شعبي ديمقراطي يؤمن بحقوق الانسان وحريته وكرامته ، ويعمل على تسخير جميع الامكانيات المادية والبشرية للارتفاع بمستوى جميع الافراد والفئات الاجتماعية ويوجهها جميعا لخدمة الاغراض القومية والانسانية .وما دام الواقع الارهابي لا يسمح للعمال بتنظيم وجودهم وتوحيد قواهم في ظل نقابات عمالية صحيحة فان امامهم مجالات اخرى لدمج قواهم النضالية مع قوى الشعب والالتفاف حول المنظمات والاحزاب الوطنية المخلصة والنضال معها لتحطيم هذا الوضع الاستغلالي التعسفي المعادي لمصلحة الشعب والعمل على اقامة حكم ديمقراطي يؤمن بالشعب .

* * *

إضراب عمال شركة المغازل والمناسج بدمشق(١)

كنا في العدد (٧٣) من جريدة البعث ، قد تعرّضنا مفصلاً لأساليب العنف والإضطهاد ، التي تمارسها شركة المغازل والمناسج بحق عمالها ، حتى بلغ الأمر بها حداً أصبحت تسلّط زبانيّتها ، للاعتداء على العمال بالضرب المبرح ، ثم تتوج عملها هذا بتسريح العمال المعتدى عليهم . وكنا قد ذكرنا أن الاهداف التي تكمن خلف أساليب الشركة هذه، هي إخضاع النقابة وعمالها إلى سلطانها فتوجهها كيفما تشاء ، وتعرض عليها النقابيين الذي تريد .

وعندما وجدت لدى العمال تصلباً عند حقهم في ممارسة حريتهم النقابية ، لم تر طريقاً أفضل من الإعتداء على النقابيين ، والذين ينتسبون الى النقابة ثم تسريحهم .. وكان آخر حادث هو اعتداء رئيس الورش في الشركة ، المدعو هاشم شيخاني على العامل عبد الله الحافي ، لأن هذا اعترض على العامل ، فعمد زميل له السيد أحمد نديم الشيخاني إلى نقله إلى المستوصف ، كما اسرع زميل آخر السيد إبراهيم النابلسي ، لإخبار المخفر القريب بالحادث . فما كان من الشركة إلّا أن سرحت العمّال الثلاثة ، المعتدى عليه وزميليه ، بدون أي تعويض .

ووجد عمال الشركة أنفسهم أمام أحد أمرين لا ثالث لهما : فإما أن يتضامنوا مع زملائهم ويصرون على إعادتهم، حتى ولو كلّفهم ذلك إعلان الإضراب ، وإما أن يسلسوا قيادتهم للشركة لتستبد بهم ، وتتحكم بمصائرهم ، ولم يكن أحد ليطمئن إلى أن دوره في الضرب والتسريح لن يأتي عاجلاً وآجلاً ، واختار العمال الطريق الأول الذي يضمن كرامتهم وحقوقهم ، وتضامن مع هؤلاء العمال الإتحادان العماليان العام والتقدمي ، وقرر عمال المغازل والمناسج ، أن يعلنوا الإضراب العام . إذا لم تعد الشركة عن قرارها في تسريح العمال ، بعد أسبوع من قرار العمال .

---

(١) « البعث » ، العدد ٧٥ (١٨ تشرين الأول ١٩٥٧) .

ومضى الأسبوع والشركة تتجاهل مطلب العمال ، وكان يوم السبت في هذا الأسبوع ، فاعلن العمال الإضراب العام الشامل في شركة المغازل والمناسج ، ولجأت الشركة أول الأمر كما درجت عليه من قبل ، لجأت إلى التهديد بالعنف ، فاستدعت ثلّة من رجال الدرك ليرغموا العمال على استئناف العمل ، إلّا أن هؤلاء رفضوا قبل أن تستجاب مطالبهم الحقة ، ولم يتمكن رجال الدرك من إستعمال القوة ، تجاه تضامن العمال حول حقهم ، وخاب أسلوب الشركة الأول .

وجرّبت النقابة أسلوبها التقليدي الثاني ، وهو الرشوة والإغراء ، ونجحت في إجتذاب بعض العمال القلائل إلى صفها ، وحاول هؤلاء التأثير على بعض زملائهم لإستئناف العمل والعودة عن الإضراب ، فلم يلقوا أذناً صاغية ، واستمرَّ الإضراب وخاب أسلوب الشركة الثاني .

وأرسل العمال يستدعون رئيسي اتحادي نقابات العمال في سورية ، كما استدعوا محاميهم للتفاوض مع ممثلي الشركة ، كما حضر المفاوضات ممثل عن وزارة العمل ، وكانت وجهة نظر الشركة ، أن تدفع للعمال المسرَّحين تعويضاتهم دون أن ترجعهم ، ولكن ممثلي العمال أصرُّوا على ضرورة إعادة العمال الثلاثة ، واستمرت المفاوضات طيلة أيام السبت والأحد والاثنين ، وكان الإضراب خلالها كاملاً ، في جميع أنحاء الشركة ..

وانتهت المفاوضات كما لا بدّ أن تنتهي دائماً ، عند اتحاد صفوف العمال وجمع كلمتهم حول حقوقهم المشروعة ، وتنازلت الشركة عند إصرار العمال ، وأعادت المسرَّحين الثلاثة إلى عملهم ، فعاد العمال عن إضرابهم ،وهكذا برهن العمال مرة جديدة على وعيهم الصحيح لكامل حقوقهم ، كما برهنوا من قبل ولا يزالون ، على كامل وعيهم لقضايا بلادهم القومية ، فكانوا ولا يزالون في طليعة النضال والتضحية في سبيل سلامة بلادهم وحريتها وإستقلالها ..

* * *

نحو وحدة الحركة العمالية(١)

في رأيي أن النجاح الرائع الذي حققه عمال المغازل والمناسج من إعلانهم الإضراب ، حتى يعاد زملاؤهم الثلاثة الذين سرِّحوا تعسفاً ، وكان على أساس هذا النجاح تضامن العمال فيما بينهم من جهة ، وتضامن نقابيي الاتحادين العام والتقدمي معهم ، في رأيي إن هذا النجاح ، يجب أن يكون نقطة إنطلاق لتحقيق أمرين هامين وضروريين بالنسبة للعهد الجديد الذي بدأه عمَّال سورية ، عهد الوعي والتضامن والإخلاص ، هذان الأمران هما :

أولاً : أن يخطو عمال المغازل والمناسج خطوة جديدة في التضامن والتنظيم الدائمين ، بعد خطوتهم الأولى التي حققوها مؤخراً ، في إضرابهم الشامل المنتظم . فقد أدرك هؤلاء العمال أن قوتهم في تضامنهم ، وأن استمرار هذه القوة رهن بانتظامهم في نقابة ينتسبون إليها من جهة ، وينتخبون لها مكتباً مؤلفاً من أعضاء موثوقين خبروهم في أيام محنتهم ، وأن تجري الإنتخابات بعيداً عن أي تدخل من قبل موظفي الشركة ، وبعيداً عن التأثيرات الشخصية والمصلحية . فهناك حقيقتان لا بدّ للعمال من أن يضعوهما نصب أعينهم ، وهما أن الشركة لم

---

(١) « البعث » ، العدد ٧٥ (١٨ تشرين الأول ١٩٥٧) .

تكن لتقدم على هذه الإجراءات التعسفية تجاههم ، لولم تكن مطمئنة إلى أن ليس لهؤلاء العمال نقابة تجمعهم حولها ، وليس هناك مكتب نقابة يتولى أمر الدفاع عن حقوق هؤلاء العمال . والحقيقة الثانية ، هي أن الشركة عندما تقدم على أعمال البطش هذه ، فهي لا تفعل لتتخلص من عامل أو إثنين أو ثلاثة ... وتتهرب من دفع تعويضاتهم ذلك أن الشركة بحاجة لكل عامل ، كما أنه لا يهمها في كثير أو قليل ، دفع تعويضات زهيدة لهؤلاء العمال ... إنما الذي تعنيه الشركة وتهدف إليه ، هو ضرب الحركة النقابية بين عمالها ، لذلك نراها تلجأ اول ما تلجأ إلى شراء النقابيين لتضمهم إلى صفوفها ، وقد فعلت ذلك أكثر من مرة كما يعلم عمال الشركة ، ثم تحاول أسلوب التسريح مع النقابيين الذين لا ينفع معهم اغراء المال والترفيع . إذا أدرك العمال هاتين الحقيقتين ، وأدركوا أن الشركة مهما بذلت من أموال في شراء بعض الضمائر ، فإن المنفعة التي ينالها بعض العمال ، إنما هي منفعة مؤقتة من جهة وضئيلة من جهة ثانية ، وماسة بكرامة الذي يستفيد منها من جهة ثالثة ، عدا عن أنها تعود على الأكثرية الساحقة من العمال بالأذى والظلم ، وتؤخر تطوّر العمال إلى آماد بعيدة . لذلك فان ما نطلبه من إخواننا العمال ، هو أن يستفيدوا من هذا الوعي الذي وجد مداه مؤخراً بمناسبة الإضراب ، ويوحدوا صفوفهم إلى الأبد ، ضمن نقابة حرة شريفة مستقلة ، توفر عليهم في المستقبل كثيراً من العناء وترفع عنهم الى مدى بعيد ظلم القائمين على الشركة وتعسفهم .

ثانياً : أن يسارع المسؤولون في كل من إتحادي نقابات عمال سورية ، لتحقيق الوحدة بينهما بعد أن تجلّت هذه الوحدة فعلياً ، في تضامن الاتحادين مع عمال المغازل والمناسج . ومن المعروف أن العلة التي أدّت إلى انقسام الحركة العمالية وانفصال عدد من النقابات الكبرى عن الإتحاد العام لتكوين الإتحاد التقدمي ، هذه العلة كانت كامنة في رئاسة ومكتب الإتحاد العام . أما الآن وقد استؤصلت العلة من جذورها ، فلم يعد هناك أي مبرر لإستمرار هذا الإنقسام والإنفصال . فاذا كان من المؤكد أن وحدة الحركة العمالية في سورية ، ضمن اتحاد واحد شامل ضرورة تفرضها مصلحة العمال والحركة النقابية ، فان القائمين اليوم على كلا الإتحادين ، يدركون تمام الإدراك هذه الحقيقة ، ويقدرونها حق قدرها . وبالفعل نحن نعلم أن هناك إتصالات قائمة ، لتقريب وجهات النظر وتوحيد النظام الداخلي للإتحاد العام المرتقب . ونحن إذ نؤيد وندعم هذه الإتصالات والمفاوضات ، لا بد لنا من أن نلفت النظر إلى أن وحدة الإتحادين ، يجب أن تأتي أولاً وفوراً ، أما الحديث عن النظام الداخلي وفيما هنالك من شكليات ، تأتي ثانوية فيما بعد ، ذلك أن هذه الامور لم تكن في يوم من الأيام ، سبباً مباشراً في إنقسام الوحدة .

« **نقابي** »

* * *

حياد نقابات سورية(١)

ذكر لي احد النقابيين الذين حضروا المؤتمر الرابع لإتحاد النقابات العالمي ، ذكر لي بأن الوفد السوري إلى هذا المؤتمر ، قد عقد عدة إجتماعات مع لويس سايان سكرتير عام الإتحاد النقابي العالمي ، وبحث معه قضية انتساب نقابات سورية إلى الإتحاد العالمي . وقد تمكن وفد عمال سورية أن يقنع السيد لويس سايان من جهة باستحالة الإنتساب ، ومن جهة ثانية بعدم جدواه ، بل بضرره الفادح ، وقد أطلع الوفد السوري السيد سايان ، على مقال نشرته جريدة « البعث » قبل انعقاد المؤتمر بأيام ، أوضحت فيه وجهة النظر هذه فمن المعروف لدى الشرق والغرب ، ان السياسة التي تنتهجها الدولة الإتحادية السورية المصرية ، قائمة على عدم الإنحياز إلى أي من المعسكرين العالميين ، وقد أثبتت سياسة الحياد هذه ، أنها خير طريق لتحرير الشعوب الضعيفة دون أن يسيء ذلك إلى السلام العالمي ، وعلى أساس هذه السياسة كان العمال العرب ، ليس في سورية ومصر فحسب ، بل وفي الوطن العربي كله ، قد دعموها وأيدوها وجندّوا أنفسهم لإرساء قواعدها ، كذلك كانت دول الكتلة الإشتراكية ، التي ينبثق المؤتمر العالمي عنها ، والذي يضمّ عدداً كبيراً من القوى العمالية الشريفة في العالم أجمع ، كانت سبّاقة ليس في تأييد سياسة الحياد هذه ، بل وفي الدفاع عنها ضد المعسكر الإستعماري الذي ابت عليه أطماعه إلّا أن يعاديها . ومن هذه النقطة بالذات ، الذي تتمثل غالبية نقاباته في الإتحاد الدولي الحرّ ، الذي عرف بخضوعه للسياسة الإستعمارية ، تظهر بكل وضوح وجهة النظر التي نادينا بها من قبل ، والتي إنتصرت بالفعل ، الا وهي استحالة إنضمام نقابات سورية إلى الإتحاد العالمي ، وضرر هذا الإنضمام ، أما الإستحالة فهي بديهية طالما أن سياستنا هي عدم الإنحياز ، وطالما أن هناك إتحاد عالمي للعمال العرب ، إعترف به الاتحاد العالمي الذي عقد مؤتمره الرابع في ليبزيغ مؤخراً ، فكيف يمكن أن نثبت حيادنا وحياد إتحادنا العمالي العربي ، إذا أخذت نقابة أو نقابات سورية تنضم إلى الإتحاد العالمي ، وبأية حجة يمكننا أن ندعو النقابات العربية ، في بعض الأقطار العربية المنضّمة للإتحاد العمالي الحرّ ، أن تنسحب منه ؟ أما الضرر الذي سينالنا مؤكداً ، فهو أننا بانتسابنا للإتحاد العالمي ، ليس فقط نضع سلاحاً بيد اعدائنا الإستعماريين والصهيونيين ، ليستمروا في حملات الإفتراء والضغط علينا ، بل إننا بهذا الإنتساب كأننا نثبت إفتراء هؤلاء الأعداء ، ونفلّ السلاح الذي نحارب به إفتراءهم ، ألا وهو الحياد الإيجابي .

ولست هنا في معرض محاولة إقناع الإتحاد العالمي وسكرتيره السيد لويس سايان ، بصحة وجهة نظرنا ، لا .. فالسيد سايان والإتحاد العالمي كله ، قد اعتذر للوفد السوري عن أن الاتحاد العالمي قد قبل حتى الآن ، بين أعضائه الدائمين وفداً باسم « المؤتمر العمالي السوري » ، وأوضح ان الاتحاد النقابي العالمي لا يريد أن يتعاون إلا مع المنظمات النقابية الرسمية ، التي تمثل العمال ، ووعد أن يكون إتصاله بعد الآن ، مع المنظمات العمالية الرسمية في سوريا .

ونحن إذ نشكر للسيد سايان ، وللإتحاد العمالي العالمي ، تفهمه لوجهة نظر سياستنا

---

(١) « البعث » ، العدد ٨٠ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٧) .

المحايدة ، كما نشكر له جميع مواقفه في تأييد قضايانا العربية ودفاعه عنها ، فاننا بالوقت ذاته ، ندعو إخواننا النقابيين في سورية ،لأن يبعدوا من بين صفوفهم عوامل التفرقة ،وعناصر الأنانيات التي أقل ما يقال فيها ، إنها تؤدي إلى إفقاد سياسة بلادهم معناها ومغزاها ، هذه السياسة التي كانوا أول من نادى بها ودعمها . وكما كانت الأشهر الماضية ، ستكون الأيام القادمة من حيث إتصال نقابيي بلادنا مع النقابات العالمية الكبرى ، فهناك دعوات توجه ودعوات تلبّى ، واتصالات ومؤتمرات ، ولا ريب أن هذه كلها ميادين لشرح قضايانا العربية والحصول على تأييد لها . فأقل ما يمكن أن نطلبه من نقابيينا ، إن دعوا زملاءهم إلى بلادهم ، أن يكونوا بالاضافة إلى مهامهم النقابية ، رسلاً ودعاة أمناء لرسالة أمتهم وبلادهم . وفي رأينا أن هذا الأمر لا يمكن أن يتم ، إلّا إذا نظمت الدعوات ، ونظم تشكيل الوفود ضمن الإتحاد العام لنقابات عمال سورية . فهل لنا أن نأمل من نقابيينا ، تحقيق هذا المطلب لمصلحتهم كممثلين لألوف العمال ولمصلحة بلادهم . ؟

.« **نقابي** »

* * *

تفتيش العمل(١)

بعد هذه الجولات العديدة التي قامت بها الصفحة العمالية ،من جريدة البعث في شؤون العمال ومشاكلهم ، فقد وجدت هذه الصفحة نفسها باتجاه مشكلة رئيسية ، تأتي في الدرجة الأولى من المشاكل القائمة بين العمال من جهة ، وأرباب العمل ووزارة العمل من جهة ثانية ، ألا وهي مشكلة التفتيش العمالي . ونأخذ على أنفسنا أن نثير هذه المشكلة بكل وضوح ودقة .

من المعروف أن قانون العمل السوري قد نصّ على وجود التفتيش العمالي ، ولكن كما هي الحال في كل ما يتعلق بشؤون بلادنا الفعّالة والحساسة ، فقد كان هناك إتفاق ضمني واجماع تام ، بين جميع الذين تولّوا دائرة التفتيش العمالي في وزارة الاقتصاد من قبل ، وفي وزارة العمل من بعد ، كان هناك اتفاق وإجماع على بقاء دائرة التفتيش هذه ، على حال من الضعف والشلل بحيث لا تقوم بأي نشاط ، « يزعج » أرباب العمل في أي من مجالات إستغلالهم للعمال . وهكذا كان ، كان من الممكن أن يستمرَّ الشلل والضعف في دائرة التفتيش إلى ما لا نهاية ، لولا أن حدث أمران كان من شأنهما أن يثيرا المشكلة ، ويخرجا دائرة التفتيش عمّا أريد لها من تجمُّد .

الأمر الأول أن « وزارة» العمل ، في حمى التوظيف التي انتابتها هذه السنة الأخيرة ، قد وجدت نفسهامضطرة من جرّاء امتلاء دوائرها بالموظفين من جهة ، وتحت ضغط طلبات التوظيف من جهة ثانية ، وجدت نفسها مضطرة لأن تدفع بالموظفين الجدد إلى دائرة التفتيش .. وإذا بعدد موظفي الدائرة التي أرادوا لها .أن تكون ضعيفة مشلولة ، يقفز من

---

(١) « البعث » ، العدد ٨٤ (٢٠ كانون الاول ١٩٥٧) .

موظفين اثنين يحتـلان مكتبين صغيرين .. إلى ثمانية موظفين يتزاحمون حول ثلاث مكاتب في غرفة صغيرة ، ضيقة ، ومهما كان شأن هؤلاء الموظفين ، فإن عدد زيارات التفتيش على المعامل قد ازدادت ، من حيث كان المسؤولون لا يشاؤون .

الأمر الثاني ، هو أن جريدة البعث قد خصصت صفحة من صفحاتها لمعالجة شؤون العمال ، وبالبداهة فقد أخذت باللوم فيمن أخذت من مسؤولي وزارة العمل ، دائرة التفتيش التي كثيراً ، ما لم نقل دائماً ، إرتفعت أصوات العمال بالشكوى والتذمر منها لتقصيرها وإهمالها و .. مما حدا بموظفي التفتيش إلى ان ينشطوا ، ويضاعفوا من حملاتهم التفتيشية الدقيقة في المعامل والمصانع ، وتضاعفت الضبوط المنظمة بمخالفات أرباب العمل .. الذين كانوا قد إعتادوا فيما مضى ، أن « يشرفوا » بزيارة واحدة كل سنة ، وأن ينظم بهم ضبط كل سنتين أو أكثر ، الضبط الذي ، إن لم يبرأ في المحاكم ينام في التنفيذ ، إن لم ينم فيؤخذ بالأسباب التخفيفية ، ولا يزيد الجزاء عن ١٠ ليرات ..

وضجّ أرباب العمل من السلوك الجديد الذي بدأته دائرة التفتيش ، وبلغ ضجيجهم آذان المسؤولين في وزارة العمل ، الذين ضجوا بدورهم ، وجاءوا إلى موظفي التفتيش ليفهموهم بأنهم ـ الموظفين ـ قد أصبحوا مفتشين عن طريق « الصدفة » .. وأن الأمر لا يحتاج إلى كل هذا « التشدّد » ، فما كان من موظفي التفتيش إلّا ان طلبوا إلى هؤلاء المسؤولين ، أن ينقلوا رغبتهم هذه عن طريق كتاب رسمي ، يستندون إليه حتى يتمكنوا من تجميد نشاطهم ، والعودة إلى « الكف الناعمة » مع أرباب العمل ، بعد أن ابرزوا لهم « المخالب » .. وبالطبع فإن المسؤولين لم يزودوا موظفي التفتيش بمثل هذا الكتاب الدعامة .. وكل ما في الأمر ، انهم أصبحوا يلمحون وأحياناً يلوحون بالتهديد في وجه المفتشين .. وأصبح المفتشون في حيرة من أمرهم ، بين أن يستكينوا لرغبات المسؤولين عنهم ، فينالوا غضب الرأي العام ويتعرضون لتهديد « الحق » ، الذي قد يحلّ بهم من جهات أخرى غير المسؤولين عنهم في وزارة العمل .. وبين أن يتابعوا نشاطهم في التفتيش ، فيضعون مصيرهم على كف عفريت من غضب المسؤولين المباشرين عنهم .

وجريدة البعث التي أخذت على نفسها خدمة العمال وقضاياهم ، سوف تتابع حملتها الصحفية في خدمة هؤلاء العمال،وذلك بأن تحقق لهم تفتيشاً نزيهاً ، يتمتع من الحصانة والإستقلال بقدر يحمي هذا التفتيش من أخطبوط أرباب العمل والمسؤولين الذين ينفذون رغباتهم على حساب العمال ، في أي من أجهزة الدولة ، وإلى العدد القادم .

«نقابي»

* * *

لا بد من وضع حدٍ لتعسف شركة نفط العراق ..(١)

منذ الإعتداء على مصر ، قام العمال في سورية بدورهم الحاسم في دعم نضال مصر التحرري ضد العدوان ، وخاصة عمال النفط ، فنفذوا قرارات الإتحاد الدولي لنقابات

---

(١) « البعث » ، العدد ٨٦ (١٠ كانون الثاني ١٩٥٨) .

العمال العرب ، فنسف العمال في سورية مضخات وأنابيب البترول التابعة لشركة نفط العراق . ولم يكن هذا الحادث ليمر بسلام بالنسبة للشركة الاستعمارية ، بعد إخفاق العدوان ، فقد أخذت منذ ذلك الحين بعملياتها الانتقامية .. فبدأت الشركة تسرِّح العمال يوماً بعد يوم ، مدعية أن لديها من الآلات الميكانيكية الحديثة ، ما يوفر العدد الضخم من اليد العاملة ، ومحاولة إقناع المسؤولين بهذه الحجة .

ولكن التحقيق قد تكشف عن بطلان هذا الزعم ، وأن الشركة إنما كانت تتعمد من وراء ذلك ، تسريح العمال والإنتقام منهم لما قامت به الطبقة العاملة في سورية ، في سبيل دعم مصر والقضية العربية ، وبعد التحقيق من قبيل الدولة ، إستطاع قسم من العمال بعد قناعة الحكومة ، أن يصلوا إلى جزء من حقوقهم ، ولكن العدد الكبير من عمال النفط ، تعرَّضوا للبطالة والتوقف عن العمل والتسريح مدة طويلة من الزمن ، وكانت الشركة تقصد من عملية التسريح هذه ، إحداث الشغب بين صفوف العمال ودفعهم إلى الشوارع ، لخلق الأضطـراب ولإفساح المجال امام الرجعية السياسية كي تستغل هذه الإضطرابات .

ولكن العمال تحملوا هذه التصرفات التعسفية بشجاعة وتضامن ، لثقتهم بان قضيتهم عادلة وأن الحكومة تقف إلى جانبهم مؤيدة ، ولما تبينت الشركة أن عمليتها هذه قد باءت بالفشل ولم تحقق الأهداف التي سعت إليها ، لصمود الطبقة العاملة، لجأت الى عملية جديدة وهي نقل مكاتبها من حمص إلى بانياس وطرطوس ، هادفة من ورائها تبديل موظفيها وطرد الموظفين القدماء ، الذين أظهروا تضامنهم مع العمال . ولكن قرار الحكومة ، باستخدام العمال المسرحين والمتوقفين عن العمل قبل غيرهم ، أصاب الشركة بضربة أخرى ، وفشلت الخطة الجديدة التي ما زالت الشركة إلى الآن تسعى لتحقيقها .

وأخذت الشركة تفسّر القوانين تفسيرات مغروضة ، وتسعى لاستخدام العمال غير المتهنين ، وقامت بعملية تسريح جديدة ، كما أنها تغاضت عن قرارات لجنة تحديد الأجور التي ألزمت بها الشركة ، وعلى الرغم من قرارات اللجنة المختلطة ، المؤلفة من ممثلين عن العمال وعن الشركة ، لم تطبق الشركة أياً من القرارات المتخذة .

ولما تبيَّن للعمال تعنت الشركة هذا ، أنذروها بالإضراب مرات كثيرة لم تقم الشركة على أثرها بأية خطوة ، وعند ذاك قام العمال باضراب منظم إستمر أربعة أيام ، ثم قام ممثلو عمال النفط بمفاوضات مع الحكومة ، وأخذوا منها وعداً بتحقيق مطالبيهم العادلة ، وانتهى الإضراب بعودة العمال إلى اعمالهم ، لقد دللت الخطوات التي اتخذها العمال على وعي لقضية البلاد العامة ، وأظهر العمال كل تفهم للظروف القائمة فجاء إضرابهم سلمياً ومنظماً . وهم إذ ينهونه إنما يقفون موقف المتريث لتحقيق مطالبهم . بقي أن نقول أن الشركة ، كانت ولا تزال منذ العدوان الثلاثي على مصر ، تعمل لتخريب الوحدة في صفوف العمال ، ودفعهم إلى البطالة والتشرد إنتقاماً وتشفياً لموقفهم الشريف أثناء العدوان . ولا ريب أن أيدٍ إستعمارية تلعب دورها ، وتهدف من وراء تصرفات الشركة التعسفية ، الى بثّ البلبلة والإضطراب في البلاد . ولا ريب أن وقوف الحكومة موقفاً حازماً من الشركة ، الإستعمارية ، سيكون له الأثر الحاسم في قطع دابر كل فوضى ، وايصال العمال إلى حقوقهم .

العمال والموظفون المسؤولون في وزارة العمل[1]

ما كنا لنشك في يوم من الأيام ، بنيَّة كبار الموظفين المسؤولين في وزراة العمل والشؤون الإجتماعية تجاه الحركة العمالية ، وما كنا لننتظر منهم أي دعم ، لأن الحركة العمالية بالأصل لا تحتاج إلى مثل هؤلاء المسؤولين ، الذين لا يؤمنون بالقضية التي يعالجونها ولا يستطيعون الارتفاع إلى مستواها ، فهي سائرة في اتجاهها تشق طريقها بالرغم من جميع العقبات التي يصطنعوها .

وما كنا لنكلف أنفسنا عناء الكتابة عن هؤلاء الموظفين الكبار ، لولا حرصنا على سلامة الحركة العمالية ورغبتنا بتحذير القائمين عليها ، من تآمر هؤلاء الموظفين المسؤولين الذين يجعلون من مواهبهم وتفكيرهم ، أداة مسخرة لخدمة أصحاب المصالح وإرضائهم وكسب ودّهم . يهمنا بالدرجة الأولى أن لا يُخدع العمال ، بما يتظاهر به هؤلاء الموظفون المسؤولون ، من عطف على القضية العمالية ، وبما يروج بعض النقابيين المأجورين بين صفوف العمال ، من مديح واطراء لمواقف هؤلاء المسؤولين ، وأن يقفوا على حقيقة نوايا هؤلاء تجاه الحركة العمالية من خلال تصرفاتهم وأعمالهم .

لا نبغي من الكتابة التحامل أو التهجم على الأشخاص ، وإنما نرمي إلى تنوير الرأي العام العمالي ، بالكشف عن هوية هؤلاء الاشخاص ، المنوط بهم أمر معالجة قضية العمال ، ليتخذ منهم موقفاً حازماً ويضع حداً لتصرفاتهم ، عن طريق تكتلهم وتعاونهم مع الهيئات الأمنية لقضيتهم .

لا نقصد التجنّي عليهم . وإنما نسرد وقائع أعمالهم ، تاركين للرأي العام العمالي أن يحكم عليها ، إذ أننا سنتناول شرح أعمالهم من خلال فعالياتهم الرئيسية .

١ ـ تفتيش العمل :

ركزت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية خلال عام ١٩٥٧، على جهاز التفتيش فضخَّمته بتعيين عدد من الموظفين ، لإيهام العمال بأن الوزارة عازمة على تنفيذ قانون العمل ، وأوعزت إلى دائرة التفتيش بتنظيم البرامج التفتيشية وتجنيد موظفي التفتيش لزيارة المعامل ، فأخذ مفتشو العمل بزيارة المعامل وتنبيه المخالفين على تلافي المخالفات ، أو إنذار الممتنعين عن تلافي المخالفات ، وتنظيم الضبوط بمن يصرّ على خرق القانون ، رغم تنبيهه وتحذيره وإنذاره ، وإحالة هذه الضبوط إلى الوزراة لإحالتها إلى المحاكم المختصة .

فتحفظ هذه الضبوط عند المسؤولين فترة من الزمن ، ثم تعاد إلى الدائرة التي نظم موظفوها الضبوط لحفظها في الإضبارات . وإذا ما لفت نظر هؤلاء المسؤولين ، بأن هذه الضبوط يجب أن تحال إلى القضاء لأنها لم تنظم لأول مرة ، بل سبق أن نظمت ضبوط عديدة بحق نفس المخالفين وحفظت ، وأن القانون لم يعط هؤلاء المسؤولين الحق بعدم تحويل الضبط إلّا مرة واحدة ، أما إذا تكررت المخالفة فلا بد من تحويل الضبط . كان جواب المسؤولين (أمين عام ومدير عمل) بأن وزارة العمل لم تنشأ لإزعاج أرباب العمل . وعرقلة

---

(١) « البعث » . العدد ٨٧ (١٧ كانون الثاني ١٩٥٨) .

أعمالهم ، أما الموظف المسؤول عن التفتيش الذي لا يحرص في وظيفته إلا على إرضاء رؤسائه ، فلا يحرك ساكناً ويقبل بالأمر الواقع . وهكذا فإن حقوق العمال تضيع بين المسؤولين الكبار ، وميوعة المسؤولين القانونيين .

لا نغالي أبداً إذا قلنا أن الضبوط التي أحيلت إلى القضاء ، لا تتجاوز ٢ أو ٥٪ من أصل عدد الضبوط ، التي لا بد لها أن تحال إلى القضاء بحكم القانون .

٢ ـ الحركة النقابية :

ما زال كبار المسؤولين في وزارة العمل ، يعلنونها حرباً على الحركة النقابية ويعملون على تفكيكها بشتى الوسائل ، فتجزأ المهنة الواحدة إلى مهنٍ عديدة للإكثار من النقابات الصغيرة التي ليس لها حول ولا قوة ، وللحيلولة دون تكتل العمال في منظمة نقابية كبيرة ، تتوفر لها من الامكانيات المادية والاجتماعية ، ما يجعلها تحول دون تعسف أرباب العمل وطغيانهم ، وتجبرهم على احترام قانون العمل وتنفيذه . يدعي هؤلاء بأن تأليف النقابة حق ضمنه القانون لكل من يتقدم بطلب التشكيل ، ما دام إسم المهنة وارداً في جدول المهن ، هذا صحيح ، ولكن ، نيتهم وعزمهم على تشتيت التكتل النقابي واضح أيضاً ، بإصدار كل يوم قرار بإضافة مهنة الى جدول المهن ، أو تفريع المهنة الواحدة المدرجة في الجدول الى عدة مهن ، لتبنى للنقابيين المتهنيين ، تجزئة النقابة الواحدة الى عدة نقابات .

إن المشرع عندما أعطى للوزارة حق إضافة المهن ، أو تفريغها الى عدة مهن ، إفترض بالمسؤولين النية الحسنة في تفسير القانون وحسن التقدير ، ولكن المسؤولين أساؤوا استعمال هذا الحق ، واستخدموه ضد مصلحة الطبقة العاملة .

شأن الوزارة تجاه النقابات كشأنها في الإتحادات ، فهي ما تفتأ تسمح وترخص بإنشاء الاتحادات بمنتهى السهولة ، وتخصص لها مساعدات مالية متفاوتة ، لتضرب بعضها ببعض ، ولتشغل القائمين على الحركة بأمور تافهة ، وتصرفهم عن معالجة جوهر قضيتهم .

تلك هي خطة كبار الموظفين المرسومة ، التي ترمي إلى ضرب الحركة النقابية ، والعمل بمختلف الوسائل على إضعاف تكتل العمال ، ليسهل على أرباب العمل ضرب منظمات العمال ، وبالتالي التصرف بمصيرهم كما يتصرفون بآلات معاملهم .

التسريح :

نحن نعرف أن قانون العمل الظالم ، أعطى حق التسريح لرب العمل كيفما شاء دون أن يقيده ببعض الضمانات ، ولكن سياسة هؤلاء الموظفين وخطتهم في إضعاف التكتل العمالي ، والسعي بمختلف الوسائل لتشتيته وجعله عديم الجدوى ، هذا السبب الذي شجع أرباب العمل على التمادي في طغيانهم ، واللجوء إلى التسريح التعسفي . يدّعي المسؤولون بأن التسريح طالما أنه حق لأرباب العمل نصّ عليه القانون ، فلا يحق لهم التدخل ، إنه منطقهم يتذرعون به لإخفاء تآمرهم مع طبقة أرباب العمل ، إذ أن سوء استعمال القانون يمكن معالجته دوماً ، بطرق إدارية حازمة بعيدة كل البعد عن الميوعة ، تلك الطرق التي تلجأ إليها بعض دوائر المحافظات ، فتحول بذلك دون الظلم ودون التعسّف ، بتدخلها الحازم رغم توجيهات الادارة المركزية .

لم يكتف هؤلاء بممالأة أرباب العمل ضد العمال ، وإنما يعمدون دوماً لتخريج فريق من النقابيين المتآمرين ، ودفعهم إلى القيادات العمالية ، ليكونوا عوناً في تثبيت سياستهم وتنفيذ خططهم وينطقون بلسانهم ، يبذل هؤلاء مجهوداً جباراً ، لأن يكون ممثلو العمال المفروض وجودهم بحكم القانون في المجالس الرسمية والمؤتمرات ، من المتساهلين الوصوليين ، المضحين بمصلحة العمال في سبيل نفعهم الشخصي ،مستبعدين كل ممثل واعٍ لمصلحة العمال ، أمين لقضيتهم ، لئلا يفسد عليهم خطتهم ويفضح أعمالهم .

نراهم يصرّون بعناد لأن يكون صبحي الخطيب ، ممثلاً عن العمال في المجلس التحكيمي ، رغماً عن فشله في تمثيل العمال في معركة الاتحاد العام وفقدانه ثقتهم ، وهم مثلاً يصرون على أن يكون أحد كبار موظفي مؤسسة الكهرباء ، وأحد مدرائها الذي يعادل راتبه راتب وزير ، ممثلاً لعمال سورية في مؤتمر العمل الدولي في جنيف . يعتقد هؤلاء أنهم أوصياء على العمال ، ويحق لهم تعيين ممثل عنهم في جميع المناسبات ، لأن العمال حسب زعمهم ما زالوا قاصرين .

لقد آن للعمال أن يضعوا حداً لمن يتلاعب بتمثيلهم . نحن لا يهمنا أن يكون صبحي الخطيب ممثلاً عن العمال في المجلس التحكيمي ، وانطون قشيشو ممثلاً عن العمال في مؤتمر العمل الدولي ، وإنما يهمنا ان تختار منظمات العمال ، ممثليهم الحقيقيين بملء حريتها لا أن يفرض عليها هذا التمثيل ، ويعين ممثلوها من قبل خصومها بشكل تعسفي بعيد كل البعد عن الروح الديمقراطية .

لن يسكت العمال بعد اليوم ، ولن يتركوا حفنة تتلاعب بمقدراتهم ، وتتآمر على قضيتهم ، وتتجاهل رغبتهم وإرادتهم .

« **نقابي** »

* * *

قضاء عمالي مستقل[1]

كثيراً ما يتضمن قانون العمل ، نصوصاً غامضة تتطلب شرحاً أو تفسيراً ، وكثيراً ما يحوي حقوقاً مجردة عن الضمانات والمؤيدات ، فلم يبق إلاَّ النذر اليسير الذي يؤّمن للعمال حداً أدنى من الحقوق ، تقتضيه طبيعة التطور الصناعي لتنظيم علاقة رب العمل مع العامل ، وتحديد مسؤولية العامل تجاه رب عمله بشكل تؤمن فيه مصلحة رب العمل اكثر من مصلحة العامل . غير أن هذا النذر اليسير نفسه ، كثيراً ما يكون عرضة للتلاعب وسوء الاستعمال إن كان رب العمل سيء النية ، والاهمال والمماطلة إذا توفر لدى رب العمل شيء من حسن النية ، ذلك لأن مرجع البتّ في تثبيت هذه الحقوق هو القضاء ، فالأجهزة الفنية (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) المنوط بها أمر تنفيذ أحكام قانون العمل ، عاجزة عن إلزام أرباب العمل باحترام هذه النصوص القانونية ، بحكم صلاحياتها المحدودة ببعض القيود من جهة ، والعقلية التي

---

(١) « البعث » ، العدد ٨٨ (٢٦ كانون الثاني ١٩٥٨) .

تدار بها السياسة العمالية من جهة ثانية . أما رب العمل فهو بفضل إمكانياته المالية ، ووسائل إغرائه وصلاته الواسعة ، يستطيع إستخدام المحامين البارعين في استثمار نواقص قانون العمل وثغراته لصالحه ، ويلجأون إلى شتى الوسائل للمماطلة والتسويف في الدعوى ، كي يضطر العامل تحت ضغط الحاجة والحرمان على المساومة على حقوقه وقبول العروض ، التي يفرضها عليه رب عمله لقاء تنازله عن حقوقه المشروعة . إن العامل مضطر لمراجعة القضاء تجاه تعسف رب عمله وتعنته ، الذي لا يقبل أن يمنحه حقوقه إلا بحكم قضائي ، والدعوى أمام القضاء قد تطول بسبب الفقرات القانونية وأصول المحاكمات المعقدة ، التي يستثمرها محامو أرباب العمل ، فضلاً عن شدة ضغط الدعاوى على المحاكم ، فيضطر العامل الى التخلّي عن الحقوق التي منحه إياها القانون ، والقبول بجزء بسيط منها بحكم الإضطرار والفاقة ، فيتضاءل هذا النذر اليسير من الحد الأدنى للحقوق ، الذي تكلمنا عنه سابقاً ، ويتلاشى حتى يصبح بحكم العدم .

من هنا تظهر أهمية إيجاد قضاء عمالي مستقل ، ينظر بالمنازعات الفردية والجماعية التي تعرض ، بصدد ايجاد الخدمات بين العمال وأرباب العمل في الصناعة والتجارة والمهن الحرة بدون إستثناء ، ويخضع لأصول مبسطة تهدف الى البت بالنزاع بسرعة ،ويراعى بتشكيله تمثيل المنظمات النقابية العائدة للعمال وأرباب العمل .

ولا بأس من إتخاذ مشروع المجالس التحكيمية البدائية ، المعروض على المجلس النيابي كأساس للبحث ، لولا وجود بعض المآخذ عليه التي تتلخص بما يلي :

١ ـ لم يلحظ المشروع تحديد أصول دقيق ، من شأنه أن يضع حداً للماطلة والتسويف ، الذي كثيراً ما يستخدمه محامو أرباب العمل كسلاح للضغط على العمال ، وإرغامهم على التفاوض ، وإنما ترك كثيراً من الأمور الى تقدير القاضي ، والبعض الآخر أرجعها الى أصول المحاكمات المدنية . مما أفقد المشروع الميزة الاساسية التي كان من المنتظر ان يتميز بها .

٢ ـ أخرج المشروع من إختصاص المجالس التحكيمية ، جميع المنازعات الناشئة عن طوارىء العمل وأمراض المهن ، ولا ندري ما السبب الذي دعا بواضع المشروع ، إلى إخراج هذه القضايا من إختصاص المجالس التحكيمية ، مع العلم أن هذه المشاكل من أخطر المشاكل التي يتعرض لها العمال في أعمالهم اليومية ، وهي تشكل نسبة كبيرة من عدد المنازعات التي تقع بين العمال وأرباب العمل ، خاصة إذا ما أخذت بعين الاعتبار فقدان وسائل الوقاية وإهمال العناية الصحية في جميع المصانع والمعامل ، ولا نذيع سراً إذا قلنا أن جميع المعامل الكبيرة ، لا تملك أي علاج ولا اسعافات أولية ، بالرغم من أنها معرضة في كل لحظة لطارىء عمل .

٣ ـ العقوبات ، إن العقوبات التي لخصها واضع المشروع ليست كافية ، ولا تمس مصلحة رب العمل مباشرة ، ولا يتضرر منها إذا ما طبقت عليه ، فلا نعلم مثلاً لماذا لم يقترح واضع المشروع عقوبة إغلاق المعامل فترة من الزمن ؟ علّه ظن أن هذه العقوبات المقترحة بالاضافة الى العقوبات المنصوص عنها في قانون العمل ، تشكل رادعاً قوياً ، ولكن غاب عن ذهنه ان كثيراً من عقوبات قانون العمل ، ما هي إلا عقوبات رمزية مضحكة عدم النص عليها أجدى من النص ، ونضرب مثالاً على ذلك ، عقوبة مخالفة الحد الادنى المحددة بـ ٥ ليرات ، هل هي رادعة لرب العمل أو مشجعة له ؟

إن على المنظمات النقابية والقادة النقابيين الواعين ، أن ينظموا صفوفهم ويوحدوا

جهودهم ، لاتخاذ جيمع التدابير التي تؤمن إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود ، لأنه خطوة أولى في تثبيت الحقوق التي حصلوا عليها ، للقضاء على التسعف والظلم .

« **نقابي** »

* * *

عيد العمال (١)

أول أيار هو عيد جميع المواطنين المنتجين المخلصين .
أول أيار هو عيد العمل والتضامن في العالم أجمع لبناء انسانية أفضل .
عمال لبنان : صف واحد صاعد في سبيل تحطيم الفساد والطغيان وبناء مجتمع تقدمي لشعبنا : في سبيل تحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة العربية .

يا عمال لبنان

أيها الشعب

في أول أيار تحتفل الانسانية كلها بعيد العمل والعمال تقديرا لبطولة النضال من أجل حرية الانسان وحقه في الحياة الكريمة وتشجيعا لهذا النضال : وتقديرا لعظمة العمل الانساني الخلاق .

ونحن هنا في لبنان اذ نحتفل بهذا العيد ، عمالا وغير عمال ، فانما نشارك الانسانية في عيدها ونؤكد تصميمنا على العمل المتواصل في سبيل تحقيق اهدافنا .

اننا اذ نحتفل بهذا العيد ، نعرف ان عيد العمال ليس عيدا للنضال الطبقي من اجل مصالح مادية جزئية ، بل هو عيد للنضال الشعبي من أجل جميع اهداف الشعب المترابطة . ان المواطن العامل عندما يناضل من اجل التنظيم النقابي وتحطيم الاستغلال وتوفير افضل الشروط للعمل ، لا يمكن ان يتجاهل مصلحة الامة ومستقبل الاقتصاد القومي وانما هو يعمل على تنظيم مصلحة الامة وتقوية اقتصادها على أسس افضل ترفع مستوى ابناء الامة ، أثمن رأسمال لها ، وتدعيم التضامن الاجتماعي والاخاء القومي والروح التعاونية المنتجة ولا تترك مجالا للتعصب الطائفي والانقسام والخيانة التي يولدها الاستغلال .

ان المواطن العامل يعرف ان مصلحته مرتبطة بمصلحة مجتمعه وان نضاله في سبيل تحرر مجتمعه من الاستعمار والرجعية والتجزئة هو نضال ينبع من صميم ارادته ومصلحته .

لقد أصبح من البديهي لدى عمال لبنان ، وسائر المواطنين فيه ، ان الاستعمار حليف للرجعية وللنظام الاقطاعي الرأسمالي الفاسد ولتجزئة الوطن العربي الذي يشكل لبنان جزءا اساسيا منه ، وان الرجعية الاقتصادية والاجتماعية الجاهلة تتعاون مع هذا الاستعمار وتحاول جهدها تدعيم التجزئة وتثبيت التعصب واثارة الانقسامات في سبيل الحفاظ على مصالحها ومصالح هذا الاستعمار .

ولهذا فقد أصبح من الضروري ان يرتبط العمل من اجل التحرر من الاستغلال

---

(١) انظر « نضال البعث » ، الجزء الثامن ، ص ١١٦ ـ ١١٨ .

والاضطهاد بالنضال من اجل التحرر من الاستعمار والتخلص من الرجعية والتعصب والانقسام الطائفي والتجزئة السياسية ، والا كان العمل والتنظيم النقابيان معرضين للانحراف وتزييف اهداف العمال وتجاهل مصالحهم الحقيقية ، وتحول الى اداة للاستغلال والتخدير والتمويه لمصلحة هيئات مشبوهة وافراد وصوليين بدل ان تكون لمصلحة العمال والشعب كله .

فلم يعد تدخل السلطة في بعض النقابات ، والاموال التي توزعها بعض المراجع الاجنبية على عدد من النقابيين ، خافيا على أحد . فقد نجح هذا التعاون بين السلطة وبعض الفئات الاجنبية على افساد الحياة النقابية في لبنان لدرجة خطيرة ، وباتت بعض النقابات اداة لضرب الحركة العمالية بدلا من دفعها الى الامام وتأمين الحقوق الاولية للعمال .

وقد ازداد التآمر على الحركة العمالية بشكل ملموس في السنتين الاخيرتين فتضاعف عدد الدعوات لبعض النقابيين لزيارة البلدان الاجنبية واشتد ضغط وزارة الشؤون الاجتماعية لتشويه الانتخابات النقابية وادخال بعض النقابات في التجمعات التي تسيطر عليها السلطة ، وزادت الرشوات المدفوعة لبعض النقابيين .

وهذه الظاهرة ان دلت على شيء فعلى اهمية التنظيم النقابي والحركة العمالية في تحطيم الاستغلال الخارجي والداخلي ، فأصبح من واجب النقابيين الواعين العمل على تطهير صفوف حركتهم من العملاء والمرتزقة لتعود النقابات لدور الطليعة الملقى على عاتقها في المعارك العديدة المدعو لبنان لخوضها .

ايها العمال - ايها الشعب

ان اول ايار يمر هذا العام ولبنان في أوج أزماته بعد ان تجرأ الاستعمار بواسطة عملائه المأجورين على استخدام جميع الوسائل المجرمة لتحقيق سيطرته على لبنان ، ليستمر في استغلاله واستزلام سياسييه وليتخذ منه ومنهم نقطة ارتكاز وأداة للتآمر على بقية الاقطار العربية وخصوصا على الجمهورية العربية المتحدة ، التي تهدد استغلاله وسيطرته في المنطقة كلها . لقد اضطر الاستعمار وعملاؤه لاثارة آخر اسلحتهم واخبثها وأحقرها للوقوف في وجه نمو الوعي الوطني في لبنان وتعاظم قوة حركة التحرر العربي بشكل عام . فبدأت بعض الاوساط المشبوهة تحرك العصابات المسلحة المأجورة لتهديد الشعب بها وفرض استمرار طغيانها ، واخذت الاضاليل والنعرات الطائفية تثار ويجند لها المرتزقة من كل الطوائف ، داخل لبنان وفي المهجر ، لبث الانقسام بين المواطنين وعزلهم عن بقية العرب ليسهل استمرار التحكم بهم واستغلالهم والتآمر على مستقبلهم ومصلحتهم ومستقبل ومصلحة العرب بشكل عام .

ان اول ايار يمر هذا العام على لبنان مؤكدا خطورة مسؤولية جميع ابنائه المخلصين في وضع حد لهذه الاوضاع الشاذة والحيلولة دون استمرارها فترة اخرى من الزمن ، تهدد استقلال البلاد وأمنها ومصالح ابنائها وحياتهم لافدح الاخطار .

ان من الخيانة لمغزى عيد العمال والعمل والكرامة الوطنية ان نحتفل بأول أيار احتفالا شكليا باهتا لا يحرك ضميرا ولا يجدد عزما ولا يؤكد أملا وثقة بالمستقبل .

ان اول أيار ليس عيد العمال الطائفيين والاقليميين والنفعيين ، ولا عيد النقابات المائعة المساومة والعناصر المأجورة .

ان أول أيار هو عيد العامل الواعي المناضل في سبيل تخليص مجتمعه من الفساد

وتحقيق أهداف شعبه وبناء انسانية صاعدة من أمم متعاونة متحابة في ظل سلم دائم وسعادة شاملة .

ان عمال لبنان والمواطنين المخلصين عموما مدعوون لتجديد العزم في أول أيار على النضال من اجل تحطيم الاوضاع الفاسدة والاستغلال والطغيان والنفوذ الاجنبي ، مدعوون لمضاعفة الجهد من اجل التحرر من الرجعية والاستعمار والتجزئة ، وفي سبيل بناء مجتمع عربي حر موحد اشتراكي .

أول أيار ١٩٥٨ **شباب البعث العربي الاشتراكي (في القطر اللبناني)**

* * *